جامعة إبن خلدون– تيارت –

كلية العلوم التجارية، الإقتصادية و علوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية

آليات و قيود تنمية القطاع الفلاحي

في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد التنمية

إعداد الطالبتين: الأستاذ المشرف:

ليت عودة الدكتور: بركان بن خيرة

مبطوش خيرة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية 2014–2015

شكر:

إننا شاكرين و مقرين بالجميل لكل هؤلاء:

...للأستاذ القدير و المشرف "بركان بن خيرة "الذي ألهمتنا محاضراته في بداية مشوارنا العلمي الجد بلا حدود و الذي كان تأثيره واضحا علينا بأفكاره لك كل الشكر متمنين له الشفاء إن شاء الله

....كل التقدير و خالص المودة للأستاذ الدكتور عميد كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية –جامعة إبن خلدون تيارت– –مدني بن شهرة–

....كل التقدير و الشكر و العرفان لرئيس قسم العلوم الاقتصادية السيد "سويد" على التسهيلات و الساهر على راحة الطلبة

....لكل من علمنا حرفا، و جزيل الشكر لأساتذة جامعة تيارت علوم الاقتصادية

...كل الشكر و الإمتنان للأستاذ القدير "آيت عيسى عيسى"

... لعبد القادر– إسماعيل،...و كل موظفي مكتبة العلوم الإقتصادية على تعاونهم اللامتناهي لجمع المادة العلمية

شكر و تقدير لكل من عرقل علينا أداء فريضة طلب العلم لأنهم علمونا فضيلة الصبر

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلـــــــــى:

إلـــــى والــدي العزيز الذي لم يبخل علي بشـــــيء

إلـــــى روحي والدتــي التي تمنيت أن تشاركني هذه الفرحة

إلـــــى كل الإخوة و الأخوات محمد، العربي، فتيحة، شهرزاد،

أية حفظهم اللـــــــه.

إلـــــى كل الأصدقاء و كل من قدم يد المساعدة من قريب أو

من بعيـــــــد

إلـــــى كل طالب علم يبتغي به وجه اللـــــــــه.

إهداء:

إلى من لا أستطيع رد جميلهما، الذين سهر من أجل راحتي، حيث قدما لي كل ما أريده و كنت أحتاج إليه إلى محبتهما لي

إلى من أوصانا الله و رسوله الله صلى الله عليه و سلم بالحفاظ عليهما و إحترامهما

أمي، أبي.

أطل الله في عمركما و جعل الجنة من نصيبكما إن شاء الله

إلى بركة العائلة: جدتي

إلى سندي في الحياة إخوتي:

عبد القادر، أحمد، محمد، بوهني، عبد الله، بوزيان، حميد، علي، نور الدين،

حكيم، زهير، كمال، مصطفى.

إلى حبيباتي: العالية، شريفة، نوال، صليحة، سليمة، مليكة، رقية، كنزة

إلى براعم حياتي: صهيب، فرح، فاطمة الزهراء تسنيم

إلى كل زميلاتي في الدراسة

إلى توأم روحي حنان عبراوي

و أكبر إهداء إلى الغالي: خالي بوعلام

إلى من وقفت معي في أصعب لحظاتي بن خدر خديجة.

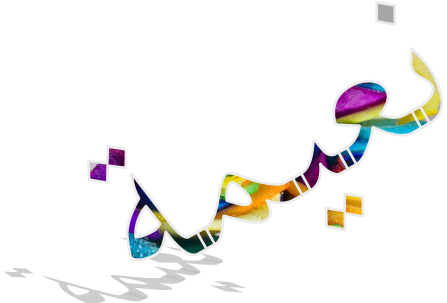

الفهـــرس

الفهـرس:

شكر

إهداء

الفهرس

مقدمة عامة .....أ-د

الفصل الأول: علاقة التنمية الفلاحية بالتنمية الإقتصادية.....05

تمهيد.....06

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية 07

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية 07

المطلب الثاني: إستراتيجيات و أهداف و عوائق التنمية الإقتصادية 09

المطلب الثالث: نظريات التنمية الإقتصادية 16

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية الفلاحية 24

المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الإقتصادي 24

المطلب الثاني: أساسيات حول الفلاحة.....30

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية 32

المبحث الثالث: علاقة التنمية الإقتصادية بالتنمية الفلاحية 36

المطلب الأول: علاقة القطاع الفلاحي بالقطاعات الأخرى 36

المطلب الثاني: دور الفلاحة في التنمية الإقتصادية 38

المطلب الثالث: دور التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية المستدامة.....40

خلاصة 42

الفصل الثاني: واقع قطاع الفلاحة في الجزائر.....43

تمهيد.....44

المبحث الأول: مراحل تطور التنمية الفلاحية في الجزائر.....45

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي و الثورة الزراعية 1979/1962 45

المطلب الثاني: إصلاحات المرحلة 2000/1980.....48

المطلب الثالث:الإصلاح الفلاحي في ظل المخططات التنموية 52

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي وفقا للمقومات الإقتصادية 58

المطلب الأول: مقومات الفلاحة في دول المغرب العربي.....58

المطلب الثاني:تطور الإنتاج الفلاحي النباتي.....64

المطلب الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني.....67

المبحث الثالث: مساهمة الفلاحة في الإقتصاد الجزائري.....71

المطلب الأول:مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الوطني.....71

المطلب الثاني:مساهمة القطاع الفلاحي في تقليص الفجوة الغذائية.....74

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصناعة الجزائرية 78

خلاصة 81

الفصل الثالث:آليات و قيود تنمية القطاع الفلاحي.....**82**

تمهيد.....**83**

المبحث الأول:آليات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر 84

المطلب الأول: آليات الدعم الفلاحي في الجزائر.....84

المطلب الثاني:آليات التوجيه القطاع الفلاحي في الجزائر 90

المطلب الثالث: الآليات الإنتاجية المساندة للنهوض بالقطاع الفلاحي.....92

المبحث الثاني: قيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر 94

المطلب الأول:القيود العامة 94

المطلب الثاني:القيود الخاصة بالريف الجزائري.....97

المطلب الثالث: قيود و مشاكل أخرى.....99

المبحث الثالث: الإجراءات الواجب إتخاذها 101

المطلب الأول: إعادة الإعتبار لدور سكان الأرياف.....101

المطلب الثاني:إجراءات أخرى.....104

خلاصة 109

خاتمة عامة .....هـ-ط

قائمة الجداول و الأشكال البيانية.....115

قائمة المراجع.....117

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة:

إن التنمية الإقتصادية تمثل السياسة الإقتصادية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي، من خلال عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد. كما أنها تحدث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء و التي تعتبر من بين الأهدف التي تصبوا إليها عملية التنمية الإقتصادية، إضافة على ذلك أن لها أهداف أخرى إجتماعية و سياسية و ثقافية. و لأجل النهوض بالتنمية الإقتصادية إتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية فمنها من ركز على تنمية القطاع الفلاحي و تطويره إذ يعتبر من القطاعات الإستراتيجية البالغة الأهمية التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء، كما تشكل مجال واسعا لتشغيل اليد العاملة و إمتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية و توفر المواد الأولية (القطن، الجلود، الصوف.....) و من ثم تعمل على تحقيق الرفاهية فكانت بمثابة القلب النابض لإقتصاديات البلدان.

بإعتبار الجزائر من البلدان النامية التي تسعى إلى إيجاد إستراتيجية تنمي بها وضعيتها الإقتصادية فمند الإستقلال سعت جاهدة إلى تنميته من خلال الإصلاحات و المخططات التي مرت بها (التسير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية، المخططات التنموية). كلها كانت تهدف إلى تحريك العجلة التنموية للقطاع الفلاحي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة و السبب يرجع بالدرجة الأولى إلى البعد الشفافية و الوضوح في رسم الأهداف المسطرة و إعتمادها على مصدر دخل رئيس و حيد ألا و هو النفط،مما نتج عنه إنخفاض في الإنتاج الزراعي و تراجع في معدلات نموه مما زاد في الفجوة بين الطلب و العرض خاصة مع النمو الديموغرافي الرهيب، ما أدى إلى ظهور مشاكل بالجملة و أهمها إرتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الرئيسية منها. و في السنوات الأخيرة ظهرت موجة غلاء الأسعار بصورة واضحة في الأسواق الجزائرية، ما ولد هلعا في نفوس الجزائريين و هذا جعلها يبحثون عن أسباب هذا الإرتفاع خاصة و أن الجزائر تمتلك من المقومات للنهوض بهذا القطاع.

طرح الإشكالية: و هذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي الجهود التي بذلتها الجزائر في محاولتها للنهوض بالقطاع الفلاحي؟ و تنبثق عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية:

1) ماذا يقصد بالتنمية الفلاحية؟ و ما هي علاقتها بالتنمية الإقتصادية؟

2) ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية في الجزائر ؟

3) ما أهم الآليات التي إعتنت بالقطاع الفلاحي؟ و ما هي أهم القيود التي لا تزال تعيق حركة التنمية الفلاحية؟

الفرضيات: و كإجابة أولية على الأسئلة الفرعية السابقة إتضحت لنا الفرضيات التالية:

- ✓ تمثل التنمية الفلاحية مجموعة السياسات و الإجراءات المتبعة لتغير بنيان و هيكل القطاع الفلاحي؛
- ✓ يساهم القطاع الفلاحي بنسبة ضعيفة من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ من أهم الآليات التي وجهت للقطاع الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي؛

أسباب إختيار الموضوع: كان إختيارنا لهذا الموضوع لوجود سببين الأول ذاتي و الثاني موضوعي:

السبب الذاتي:

- ✓ التأثر بالمحيط كون ولاية تيارت منطقة فلاحية؛

السبب الموضوعي:

- ✓ هو معرفة إن كانت الفلاحة في الجزائر ترقى أن تكون أفضل بديل لقطاع المحروقات و رغبتنا الملحة في التعرف على واقع الفلاحة في الجزائر؛

أهمية البحث: مما سبق يعتبر موضوع الفلاحة ذو أهمية بالغة خاصة و أنه المرشح الأول لأخذ مكانة قطاع المحروقات في الأزمة الراهنة التي تعيشها الجزائر بسبب إنخفاض أسعار البترول، كما أن إرتفاع أسعار المواد الرئيسية الغذائية في الجزائر حتم علينا معرفة واقع القطاع و مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية.

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع يمثل هاجس لكل مواطن يهدف في حياته إلى تحقيق الإشباع المادي و النفسي لما يحتاجه من الموارد الزراعية في ظل الأزمة الراهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري.

الهدف من الدراسة: هو الوصول إلى:

- ✓ التعرف على العلاقة بين التنمية الفلاحية و التنمية الإقتصادية أو بالأحرى البحث عن مكانة الفلاحة في نظريات التنمية الإقتصادية و محاولة إيجاد أفضل نظرية تتلاءم مع قطاع الفلاحة في الجزائر و في نظرنا فإن نظرية الدفعة القوية تبدو ملائمة تمثل حالة الجزائر؛

- ✓التعرف على واقع الفلاحة في الجزائر؛
- ✓ إيضاح أهم الآليات التي لجأت إليها الجزائر من أجل إنعاش القطاع الفلاحي و التعرف على أهم القيود؛
- ✓إن إكتسابنا ثقافة في هذا المجال ساعدنا على إبداء الرأي و محاولة التغيير إلى الأحسن من أجل تطبيق أفضل و تجنب الثغرات المحتملة و من أجل الوصول إلى توصيات قد تكون مهمة في نظرنا يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار لأجل التنمية الإقتصادية؛

المنهج المستخدم: إن طبيعة الموضوع تتطلب منّا الإعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و الإحصائي و المقارنة و سبب لجوئنا إلى ذلك يعود إلى كيفية دراسة فهم موضوع البحث من خلال عرض مختلف المصطلحات و التعاريف المرتبطة بالتنمية الإقتصادية و التنمية الفلاحية و المنهج الوصفي تم إكتسابه من خلال وصف الواقع الفلاحي في الجزائر و المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا و معبرا عن الحقيقة الواقعية بالإضافة إلى المنهج الإحصائي و ذلك من خلال عرض إحصائيات تتعلق بنسب مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية.

أما منهج المقارنة كان من خلال مقارنتنا لفترات زمنية مختلفة بالإضافة إلى مقارنة الجزائر مع بلدان المغرب العربي فيما يخص المقومات الفلاحية.

الدراسات السابقة: من خلال شروعنا في دراسة موضوع الفلاحة كانت لنا دراسة تقييمية لمختلف الدراسات السابقة التي عرفها هذا الموضوع فكانت هناك دراسات متميزة نذكر منها:

الدراسة الأولى: كانت مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في شعبة إقتصاد و تنمية للطالب براكتية بلقاسم تحت عنوان الزراعية و التنمية في الجزائر(دراسة مستقبلية)، من جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، و كان هدف دراسته حصر الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تملكها الجزائر و التي تؤهلها لبلورة تنمية فلاحية وطنية، و كذا تحديد الآفاق المستقبلية للفلاحة في الجزائر.

و لهذا، أردنا أن نخصص موضوع هذا الدراسة للبحث في أهم الآليات و المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي كمحاولة لتكملة الدراستين السابقتين لهذا الموضوع.

الدراسة الثانية: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة

الجزائر 3، 2011-2012، كانت نتيجة بحثه إدراج الدور الذي يلعبه الإقتصاد الزراعي الجزاري في التنمية الإقتصادية، إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تتوفر عليها الجزائر فقد تطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الإستثمار في الجزائر لتحفيز الإستثمارات المحلية و الأجنبية و مدى تأثيرها على الإستثمارات الزراعية، كما أنها ركزت على أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات ثم أبرزت دراسته أهم عناصر الإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

تقسيمات البحث: تعني طبيعة الدراسة و المنهجية التي إعتمدنا عليها فرضت علينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول و مقدمة عامة و خاتمة عامة حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب المفاهيمي لكل من التنمية الإقتصادية و التنمية الفلاحية، متناولين في المبحث الأول مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية،

و في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي حول التنمية الفلاحية، و المبحث الثالث كان توضيح للعلاقة بين التنمية الإقتصادية و التنمية الفلاحية.

أما الفصل الثاني تم فيه تشخيص واقع قطاع الفلاحة في الجزائر و قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مراحل تطور التنمية الفلاحية في الجزائر، و المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور الإنتاج الفلاحي وفقا للمقومات الإقتصادية، أما المبحث الثالث خصص لمساهمة الفلاحة في الإقتصاد الجزائري.

و في الفصل الثالث و الأخير تعرضنا إلى أهم الآليات و قيود الفلاحة في الجزائر، تطرقنا فيه خلال المبحث الأول إلى آليات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر و المبحث الثاني قيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، و المبحث الثالث كانت حول الإجراءات الواجب إتخاذها.

و في الصفحات الأخيرة كانت لدينا خاتمة تضم أهم نتائج الدراسة، و التوصيات و آفاق البحث.

صعوبات البحث:

- ✓ الصعوبة التي واجهتنا في هذا البحث عدم وجود إحصائيات دقيقة و في حالة وجودها هناك تضارب كبير في أرقامها.

الفصل الأول:

علاقة التنمية الفلاحية

بالتنمية الإقتصادية

تمهيد:

صاحب تطور المجتمعات الإنسانية من حيث عدد السكان زيادة في إحتياجاتهم الضرورية للحياة ،ومن أجل توفير هذه الاحتياجات سعى الإنسان إلى تطوير مهاراته و قدراته للتعرف على أساليب و فنون إنتاجية جديدة ،إستطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من إستغلال الأراضي و إستصلاحها وبمجهود أقل نسبيا، غير أنه و مع تزايد السكان و محدودية هذه الموارد و تناقصها بالنسبة للفرد، أصبح من الضروري استخدام هذه الموارد بأساليب أفضل كفاءة ،مما يتطلب هذا زيادة في توفير رأس المال، الذي نتج عنه بدوره زيادة في إنتاجية العمل و الإنتاج، و تلبية الإحتياجات الضرورية للإنسان و تحسين مستوى المعيشة الإقتصادية و الإجتماعية و هو ما يعرف الآن بالتنمية الإقتصادية.

و من جهة أخرى تعتبر الفلاحة من الأنشطة البالغة الحساسية في إقتصاديات البلدان المتقدمة و البلدان النامية، لاسيما في ظل التحولات الإقتصادية و المشاكل المتزايدة للإقتصاد،كما تعتبر الزراعة صناعة العصر و المستقبل بإعتبارها أحد عناصر التنمية الإقتصادية و عناصر تحقيق الإكتفاء الذاتي في أي بلد.

فمن خلال هذا الفصل نريد تشخيص بعض مفاهيم المتعلقة بكل من التنمية الإقتصادية و التنمية الفلاحية محاولين إيجاد العلاقة بينها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

ما زالت نظرية التنمية الإقتصادية غير محددة الجوانب و معظم الآراء و الأفكار التي تناقشها لم تتفق على إتجاه معين، و إختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين، و قد أثار موضوع التنمية الإقتصادية جدلا كبيرا بين الباحثين بصفة عامة ،و غالبية الاقتصاديين و خاصة الرأسماليين عادة يركزون على العوامل الإقتصادية، غير أن التنمية هي في حقيقة الأمر ظاهرة إقتصادية و إجتماعية و سياسية و علمية ،و عمل جماعي يشترك فيه الجميع، إن مفهوم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة التي تؤدي إلى الخروج من دائرة الفقر و التخلف، و تحقيق الإستغلال و التقدم و التطوير الإقتصادي يتحقق من خلال إستراتجية عامة للتطوير الإقتصادي و الإجتماعي و أهدافها و بعض النظريات.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

إحتل موضوع التنمية الإقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الإقتصادية، و بدأ يستحوذ على إهتمامات الإقتصاديين و السياسيين في البلدان المتقدمة و النامية، و قد تعززت بعدة مفاهيم نذكر منها:

- أنها تلك العملية التراكمية المتصلة ،تتكون من جملة تبادلات سياسية و اجتماعية و اقتصادية ة تقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة ،عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد و المجتمع و تمكنه من توفير القوى البشرية و المادية و المالية لتعزيز و ترشيد الإنتاج الاقتصادي ،مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن متصل أو مطرد[1]؛
- كما يقصد بها الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، و معدل الزيادة هذا يقيس سرعة التنمية في مجتمع معين، و عن طريق هذا المعدل–معدل النمو– يمكن أن نجري المقارنة بين الدول المتخلفة فعلى سبيل المثال و بكل بساطة إذا كان معدل النمو في الدولة (x)5% و معدل النمو في الدولة (y) فيمكن القول أن معدل النمو في الدولة(x) أعلى من معدل النمو في الدولة (x) أعلى من معدل النمو في الدولة (y) أي بمعنى أخر فإن الدخل الفردي الحقيقي في الدولة (y).

[1]– كامل علاوي، كاظم الفقلاوي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 282.

و كما أشرنا سابقا و إذا ما أخذنا متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمقياس فإن العالم – بعد الحرب العالمية –أصبح ينقسم إلى قسمين:

الدولة المتقدمة اقتصاديا و المتخلفة اقتصاديا (الدولة النامية) وهنا أخذنا فقط بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للتخلف أو التقدم الإقتصادي إلا أن هذا المقياس تكتنفه بعض العيوب و التي تمكن في مدى دقته كمعيار للتخلف و المشاكل المعقدة التي تصاحب طرق قياس هذا المعيار إضافة إلى عيوب أخرى[1].

- تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، و بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ،و إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[2].
- ويعرفها الأستاذ الدكتور صلاح الدين نامق في كتابه[التنمية الاقتصادية طبيعتها–معوقاتها] فيقول:إن التنمية الاقتصادية عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن لا يزيد فيه الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط إلى اقتصاد متحرك تبدأ فيه الزيادة ،وإنها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد تغيير اقتصادي و اجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات جذرية كلية في المجتمع كله[3].

و كتعريف شامل للتنمية، نأخذ تعريف البنك الدولي في سنة 1996 التي عرفها على أنها "عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير التقليدية و طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة و يرى البنك أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم و تحقيق الفقر و إضطراد التنمية"[4].

[1]– محمود الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2007، ص332.

[2]– كامل بكري،التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1998،ص63.

[3]– جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص167،168.

[4]– مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص130.

المطلب الثاني: إستراتجيات و أهداف و عوائق التنمية الإقتصادية

تعتبر دراسة التنمية مسألة إقتصادية و إجتماعية و سياسية تحتل مكانا بارزا على المستوى العالمي، و أنها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي الحديث ،بحيث أنها تشمل عدة جوانب ثقافية و بيئية وأخلاقية ،فمفهوم التنمية اختلف عما كان عليه في السابق حيث لم يعد مقبول القول بأنها مجرد الزيادة في دخل الفرد ،أو أن تمنح له أشياء على سبيل الهبة أو الإعانة ،و إنما هي أن تتاح له الفرصة بأن يتعلم و يتدرب على كيفية تحقيقها بنفسه.

و لأهمية موضوع التنمية الإقتصادية جعل الإقتصاديون يبحثون في جميع جوانب هذا الموضوع حيث قدموا تعاريف خاصة بها وحددوا أهدافها ووضعوا إستراتيجيات متنوعة لإحداث هذه العملية كما لم يتناسوا العقبات التي تقف في وجهها .

الفرع الأول: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية .

اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي و تطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية، و منها من ركز على تنمية القطاع الصناعي بإعتباره قطاعا رائدا، وهناك من إتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية الناجحة و قبل التعرف على أهم الإستراتيجيات سنتطرق إلى مفهوم إستراتيجية التنمية.

أولا:الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية: أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، و خاصة في المراحل الأولى من التنمية و ذلك استنادا على ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية ...الخ و تمكن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية[1]:

[1]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 33.

- ✓ توفير كميات أكبر من الموارد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة ،و للعاملين في الصناعة بشكل خاص؛
- ✓ زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات،
- ✓ توفير الصرف الأجنبي لإستراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- ✓ إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- ✓ يعتبر القطاع الزراعي مصدرًا لعمالة القطاع الصناعي.
- ✓ الزراعة تلعب دورًا أساسيًا في تمويل التنمية الصناعية.
- ✓ يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ثانيا:الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية .

تعاني الدول النامية من إختلالات هيكلية في اقتصادياتها، و هنا تظهر أهمية عملية التنمية في تصحيح هذه الإختلالات، و يعتقد بعض الاقتصاديين أن التصنيع هو الأسلوب التنموي الوحيد القادر على تصحيح الإختلالات الهيكلية،و لقد اختلفت إستراتيجيات التصنيع بين الدول الرأسمالية و الدول الاشتراكية.

تتبع الدول الرأسمالية إستراتيجية التصنيع التلقائي القائمة على اعتقاد أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة و المتوسطة ،إذ أن الزيادة على السلع الاستهلاكية و الوسيطية يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات و الآلات و مختلف السلع و بالتالي تنمو الصناعات الثقيلة .

أما الدول الاشتراكية و على رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا فانتهجت إستراتيجية التصنيع الأساسي، وتتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة ،إذ تتمثل عملية التصنيع في بناء و تنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة ،و التي تنتج المعدات و الآلات التي تستخدمها مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى.

إن العملية التصنيع ينتج عنها زيادة مضطرة في مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي زيادة في حجم هذا الناتج و في تأثر نموه، و من هنا فإن عملية التصنيع لا بد أن تكون مصاحبة

لعملية التنمية الاقتصادية، و لهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي ،لأن الظاهرتين متلازمتان[1].

ثالثا:إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و الصناعية.

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج و كذلك يمثل سوقا لإستعاب منتجات الزراعة،كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة ،و بذلك فن كل واحد منها يخدم الأخر و لا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يتبعه تطور مماثل في القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة و الزراعة لتأمين نجاح الإثنين معا، و تحقيق التنمية الاقتصادية، و بالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين و إهمال الآخر[2].

رابعا:إستراتيجية الحاجات الأساسية.

نتيجة لخيبة الأمل من الإستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو و العمالة و التوزيع الدخل فقد اتجه المفكرون و المعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان،من غذاء و كساء و سكن و تعليم و خدمات صحية...الخ ة قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي، و حجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفر مثل هذه السلع و الخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل و الإنتاجية للفقراء، ففي المؤتمر العالمي للاستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية والتي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخماسية في عام 1974، أي قبل سنتين منذ تبني منظمة العمل الدولية لها و قد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف:

الأول: رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و المدن، و خاصة الفقراء منهم، و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.

الثاني: التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصحي.

[1]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]- صبحي تادرس فريصة، محمود يوسف، مقدمة في الإقتصاد، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 45.

الثالث: تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة[1].

خامسا: إستراتيجية التنمية المستدامة.

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية و سياسات التكييف و الخصخصة، جاء تأكيد الاقتصادي الهندي(Amartia Sen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية. و طبقا إلى (Sen) فإن حرية الإختيار هي صلب الرفاهية الإنسانية،

و التي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة و المعرفة و احترام الذات و القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط.

و يؤكد (Sen) أيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي و استهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، و إن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار،و قد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp) فيما بعد دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم و ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990 ،و لقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية و قد أكدت هذه التقارير بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل و النمو لتشمل كل القدرات البشرية ،بما فيها الحاجات و الآمال و اختيارات الأفراد .

و قد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو و بين التنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، و إن النمو الاقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية[2].

الفرع الثاني:أهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد لآخر، ومن فترة إلى أخرى في البلد الواحد، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية بين الدول المختلفة،و مع ذلك فإن هناك أهدافا أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول، والتي نوجزها فيما يلي:

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات و موضوعات)،مرجع سابق،ص ص 175، 176.

[2]- مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 178.

أولا: زيادة الدخل الوطني :تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، و ذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكل و ملبس و حماية و هذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية و المتمثل في الفقر ،و إنخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الإقتصادي.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة:يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ،و ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة، و من هنا نجد هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه، في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[1].

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخل و الثروات: و هو يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل و الثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته و دخله الوطني، و مثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: هناك أهداف تدور حول تعديل تركيب الإقتصاد الوطني و تغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الإقتصادي، و على هذا الجانب، فعلى القائمين بعملية التنمية الإقتصادية تخصيص بنية معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة[2].

[1]- كامل بكري،التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، ط1، 1988، ص ص 70، 71.

[2]- اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999، ص ص 330-333.

خامسا: الأهداف التنموية للألفية الجديدة: مع أن هذه قد تم تبيينها من قبل الأمم المتحدة في سنة 2000، إلا أنها كانت حصيلة لمؤتمرات دولية عديدة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، و هناك ثمانية أهداف إلا أن لكل هدف منها عددا من المؤشرات، و الأهداف الثمانية هي:

- ✓ القضاء على أسوأ حالات الفقر و الجوع؛
- ✓ تحقيق تعليم أساسي شامل؛
- ✓ تشجيع المساواة النوعية (الجنسانية) و تمكين النساء؛
- ✓ خفض مستوى الوفيات بين الأطفال؛
- ✓ تحسين صحة الأمومة؛
- ✓ مكافحة الإيدز، الملاريا و غيرها من الأمراض؛
- ✓ ضمان الإستدامة البيئية؛
- ✓ تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية؛

أما المستهدف منها فهو أكثر تحديدا و تضمن:

- ✓ العمل على تقليص شريحة الناس الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارا واحدا في اليوم إلى النصف خلال الفترة بين 1999،2015؛
- ✓ خفض معدلات وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار الثلثين خلال الفترة بين 1999 و 2015
- ✓ البدء بتقليص حالات الملاريا و غيرها من الأمراض الخطيرة بحلول 2015؛
- ✓ خفض نسبة الناس الذين لا تتوفر لديهم فرص مستديمة للحصول على المياه النظيفة و شبكات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول سنة 2015[1]؛

[1]– كاتي وليس، نظريات التنمية وتطبيقاتها، جامعة الملك سعود للنشر، 2012، مرجع سابق ،ص ص 1، 2.

الفرع الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية

العوائق التي تعيق التنمية الاقتصادية تنقسم إلى[1]:

أولا: العوائق الاقتصادية

1. **الدائرة المفرغة للفقر**: يؤدي إنخفاض الدخول في الدول النامية إلى تدني معدل الإدخار في تلك الدول و بالتالي إنخفاض معدل الإستثمار، و لكسر حلقة الفقر و التغلب على آثارها السلبية على التنمية، تلجأ الدول النامية لطرق أبواب التمويل الخارجي عن طريق المديونيات من الدول المتقدمة و الغنية.
2. **ضيق السوق المحلية**: تقتضي عملية التنمية إنشاء المصانع بحجم كبير للاستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل و الإستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة، و تحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة و إعادة إنشاء المصانع بحجم كبير في الدول النامية، بسبب ضيق الأسواق المحلية من استيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع، و يرى بأن بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج، و الاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

ثانيا: عوائق سياسية: هناك عائقان إثنان يتمثلان فيما يلي:

1) **عدم الاستقلال السياسي**:كان الإستعمار سببا أساسيا في تخلف معظم الدول بما فرضه عليه من التمزق في هيكلها الاجتماعي ،و سيطرة المستعمر على التجارة الداخلية و الخارجية، و منع إنتشار التعليم، و من التحول نحو التصنيع، لذلك فقد إرتفعت الأصوات في بعض الدول التي عانت من التخلف بسب الإستعمار، إرتفعت في الوقت الحاضر بمطالبة الدول الصناعية بالإسهام في دعم التنمية في دولهم تعويضا لها عن التضحيات السابقة و إنما ترتب على الغزو الأوروبي لتلك البلدان، و على تعمد المستعمر حرمان شعوبها من تحقيق التنمية.
2) **عدم الاستقرار السياسي**:من مهام الحكومة تهيئة المناخ الاقتصادي، السياسي و الأمني المستقر للمستثمرين من أجل انطلاق عملية تنمية، و على الحكومات أيضا أن تسعى إلى إقامة نظام سياسي

[1]– موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، فرع: تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 8.

يضمن إستقرار القوانين و التشريعات الخاصة بالإستثمار و النجارة مما يقلل من مخاطر الإستثمار، و بالتالي يرفع من معدلات العائد فيشجع المستثمرين المحليين و الأجانب على الانخراط في مشروعات التنمية بالبلاد[1].

المطلب الثالث:نظريات التنمية الاقتصادية.

إن عملية التنمية الاقتصادية ،لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة، مبنية على أساس نظري معين ،بحيث تعددت النظريات و الدراسات الملمة بهذا الموضوع و تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول:نظرية الدفعة القوية.

إن صاحب فكرة هذه النظرية هو Rosentein Rodan* الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية المختلفة، و في مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، و لهذا فإن التقدم خطوة في نظر Rodanلن يكون له تأثير فعال في توسيع السوق و كسر الحواجز و القيود و كسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي و هذا يعني حدا أدنى من الاستثمار و التي يسميها Rodan بالدفعة القوية و التي قدرها بنحو 13,2 % من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا و ينطلق Rodan في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة و مجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق و مواصلات و وسائل نقل، و هذه المشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلف وفورات اقتصادية خارجية، و يقترح Rodan أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها بعضا مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية و بين الصناعات الإستهلاكية إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال و إستيراد السلع الإنتاجية[2].

---

[1]- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

*-بول روزنشتاين رودن ،1885-1902،خبير اقتصادي ولد في كراكوف في بولندا.

[2]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 88.

الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو لروستو

لقد كان Walt W Rostou ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات من القرن العشرين، بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الإقتصادي لابد لجميع البلدان أن تمر من خلالها، و إستنادا إلى دعاة النظرية فإنه بإمكان البلدان المتخلفة أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تعبئة الادخارات المحلية و المعونات الأجنبية و استثمارها في القطاعات الإنتاجية كما حصل سابقا بالنسبة للدول المتقدمة.

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي *W. W Rostou كان له تأثير كبير و صريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 و حتى عام 1960 و قد بين روستو أن الإنتقال من التخلف التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية[1]. و قسم روستو هذه المراحل إلى:

المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي: تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الطرق البدائية في الإنتاج و يكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو لفرض الاستهلاك العائلي و ليس السوق، إذ تلعب العائلة دورا بارزا في التنظيم الاجتماعي بالإضافة إلى هيمنة النظام الإقطاعي و ذلك بحكم تركيز ملكية الأراضي الزراعية بعدد محدود من كبار الملاك و بالتالي غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، و يعتبر الوعي بالفنون الإنتاجية محدودا و طبيعة الأسواق غير متسعة و يغلب على الاقتصاد الوطني الطابع الزراعي.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق: تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد و خاصة في مجال التعليم و التدريب و استخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لعرض زيادة الإنتاجية و توفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين للإنتاج من أجل السوق و توفير الطرق لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية و تسويقها في المناطق الحضرية، مما ينعكس على دخول المزارعين بالزيادة، ومن ثم

*- والت وتمر روستو ،(7 أكتوبر 1916-13 فيفري 2003) اقتصادي و منظر سياسي أمريكي .

[1]- حربي عيسى عريقات، مبادئ في التنمية الاقتصادية، دار الفكر والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1992، ص ص 26، 27.

زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدلا من استيرادها. فتبدأ عملية خلق التشابك بين القطاع الزراعي و كل من القطاع الصناعي و الخدمي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإنطلاق. هذه المرحلة من أهم المراحل المذكورة حيث تحتل الأساليب الفنية في الإنتاج محل الطرق و الأساليب الإنتاجية القديمة و تتسم هذه المرحلة بزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية و تحديثها من خلال زيادة معدلات الاستثمارات السنوية إلى 15-20 % من الناتج الوطني الإجمالي ،و بإستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة و زيادة الإنتاجية الزراعية ،و يتم زراعة أرض جديدة و تستغل موارد إنتاجية جديدة فضلا عن التوسع في مجال الخدمات و هناك بعض المتغيرات يكون لها آثار مهمة في مرحلة الانطلاق و هي[1]:

- ✓ **عرض رؤوس الأموال**:حيث يمتد حجم رؤوس الأموال المخصصة للإقراض من مصدرين أساسين:

– التغيرات الحاصلة في مجال الدخول و التدفق الناتج عنها من استراد رأس المال من العالم الخارجي .

– إعادة توظيف الأرباح و تراكمها في القطاعات المهيأة للنمو .

- ✓ **رجال الأعمال**: تتطلب هذه المرحلة توافر عدد من الأفراد لديهم القدرة على المعرفة لفهم الابتكارات العلمية و توظيفها و المعرفة التقنية ، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية ،و يمكن تصنيف القطاعات الاقتصادية إلى فئات ثلاث:

– قطاعات للنمو الرئيسي؛

– قطاعات للنمو التكميلي؛

– قطاعات للنمو المستمر؛

ليس من الضروري أن تمر كافة البلدان النامية بهذه المرحلة ،يكفي أن تتوفر المتغيرات التالية كمؤهلات للانطلاق :

– توفر طلب فعال بالنسبة للسلع التي تشكل نابحا لقطاعات النمو؛

– زجود وظائف إنتاجية جديدة؛

– إمكانية توليد الدخل اللازم لعملية الإنطلاق؛

[1]– حربي عيسى عريقات، مبادئ في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 28.

المرحلة الرابعة : مرحلة النضوج.

تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي و استخدام الفنون الحديثة، و غالبا ما يتحدد حجم الاستثمار بين حوالي(10-20%) من الدخل الوطني بحيث يمكن أن يحقق هذا الاستثمار جانبين أساسين: أولهما زيادة في الناتج أكبر من الزيادة في السكان. وكذلك يحقق قدرة على التحسين المستمر في فنون الإنتاج، و تتسم هذه المرحلة أيضا بظهور صناعات فائدة لعملية النمو الجديدة[1].

المرحلة الخامسة :مرحلة الاستهلاك الكبير .

تتميز هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع و تحول الصناعات السلع الاستهلاكية و الخدمة و التحول نحو تحسين نوعية الحياة و لتحقيق هذا لا بد من الدول أن تعمل على:

- ✓ زيادة النزعة الوطنية و تحقيق مصالحها.
- ✓ توجيه الدخل لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية و العدالة .
- ✓ الإتجاه نحو توسيع الناتج الوطني .

المرحلة السادسة: مرحلة الاكتمال.

تعتبر أخر مرحلة غامضة لأنها لم تعط تفسيرات واضحة و دقيقة لنوع التكنولوجيا التي تستخدم للوصول إلى الاكتمال الحقيقي، و تعتبر هذه المرحلة أمرا صعبا في التطبيق الميداني و تبقى في شكلها النظري، إلا أن جوهر نظريات المراحل يتمثل في أن النمو الاقتصادي لابد و أن يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة و معرفة بوضوح و ما نلاحظه أن بعض بلدان العالم الثالث هي المرحلة الثالثة من مراحل النمو إلا أن اقتصادياتها ما زالت تتسم بالازدواجية أي ما زالت تملك خصائص المرحلة الأولى خاصة من حيث تخلف القطاع الزراعي و كذلك القطاع الخدمي، و مازالت هاته البلدان عاجزة عن تحقيق التقدم التقني ضف إلى ذلك أساسا معظم دول العالم الثالث لا تملك أساسيات لهذه النظرية و بالتالي من الصعب تتبع مراحلها في المحاولات الإنمائية و لا تكفي وحدها لتفسير مراحل تطورها و تحقيق الأهداف المرغوبة خاصة في ظل عدم ملائمة العوامل الخارجية[2].

[1]- حربي عيسى عريقات، مبادئ في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 29.

[2]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص ص 110، 111.

الفرع الثالث: نظرية التحولات الهيكلية

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي و التركيز على الزراعة التقليدية و القطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي و الاقتصاد الخدمي كمصادر للدخل و العمالة و هذا من أجل خلق متطلبات النمو الاقتصادي السريع الذي يمكن من إحداث التنمية و يمكن توضيح هذه النظرية من خلال التركيز على نموذجين و هما:

أولا :نظرية التنمية لآرثر لويس*: ركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي حد الكفاف و يعتبر هذا النموذج أحد النماذج الثنائية استنادا إلى التشكيلة القطاعية للاقتصاد المتخلف الذي يقوم على قطاعين رئيسين قطاع الزراعة و قطاع الصناعة و يقوم هذا التحليل على فكرة أساسية مفادها أنه كلما كان معدل التراكم الرأسمالي أكبر كلما زادت معدلات النمو و زاد الطلب على العمالة من خلال مناصب شغل في القطاع الصناعي .

ثانيا:نظرية هوليس شنري **:تقوم على فكرة أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغير فيها متشابهة في كل الدول ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيها يتعلق بخطوات و نموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها وهناك مجوعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية تشمل على[1]: السياسة الحكومية، حجم و أهداف الدولة، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا، الرأس المال الخارجي، التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية و نموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية و العوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها يرجع هذا النموذج أسباب التنمية إلى العلاقة المباشرة بين معدل الدخل الفردي و التحولات الهيكلية في الناتج الوطني الإجمالي، فهي تعكس زيادة حصة الإنتاج الصناعي و انخفاض حصة الإنتاج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي مع زيادة الدخل الفردي، و بالتالي تتميز المرحلة الأولى للتنمية بالاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي كمصدر للدخل و النمو بينما تتميز المرحلة الانتقالية بالاعتماد المتزايد على القطاعين الصناعي و الخدمي و بالتالي فإن المراحل التي يعكسها هذا النموذج لا تختلف كثيرا عن نموذج آرثر لويس.

*-ارثر لويس،اقتصادي ولد 23 جانفي 1915 و توفي في 15 جوان 1991.

**-هوليس شنري ،اقتصادي ولد في 6 جانفي 1918 و توفي في 1 سبتمبر 1994.

[1]- حسن ابراهيم عبيد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1990، ص 100.

الفرع الرابع:نظرية التنمية المتوازنة.

تتميز هذه النظرية بمجموعة من أفكار المفكرين بشكل منفرد و أبرزهم *Rogan،Nurks ، A Lewis،و ترتبط مسألة التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين تعاني منها اقتصاديات الدول النامية[1]:

المسألة الأولى: و هي الحلقة المفرغة للفقر و تراكم الرأسمالي غير الممكن في هذه الدول، لعدم توفر حد معين من الدخل، لذا نجدها تركز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية، فهو ضروري جدا لنجاحها .

المسألة الثانية:هي ضيق السوق المحلية، و تعتبر من أهم العقبات التي تقف أمام طريق التنمية و لهذا فإن أية تنمية اقتصادية غير ممكنة في ظل هذه الظروف ما لم تؤمن الدول النامية الطلب الواسع ،و تعتبر هذه النظرية التصنيع أمرا لا بد منه بالنسبة لهذه الدول، انطلاقا من ضرورة التوازن بين النمو في القطاع الصناعي و الزراعي، إضافة إلى ذلك فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية و الخارجية و يؤكد مؤيدو إستراتيجية التنمية المتوازنة نظريتهم بأن برامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات أي أن الإستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، و ذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض، و لأن كل قطاع يمثل سوقا لناتج القطاع اللآخر ،و لكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة، و إحداث التغيرات الجذرية على المستوى الكلي للاقتصاد، غير أنه وجهت لها عدة انتقادات تمثلت في كونها حاولت أن تتحاشى ضيق الأسواق الخارجية فوقعت في مشكلة أكبر و أعقد و هي ضيق الأسواق الداخلية ،فجاءت نظرية التنمية غير المتوازنة محاولة تفادي و تغطية كل النقائص[2].

الفرع الخامس:التنمية غير المتوازنة

على الرغم من أن فرانسوا بيرو F Perroux** هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن التنمية غير المتوازنة، حيث يرى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية ،إلا أن هيرشمان يعتبر من أبرز روادها ،لأنه أعطى لهذه النظرية الدقة و البعد الذي عرفته بعد ذلك[3].

---

*- روغن نوركس، خبير إقتصادي أمريكي.

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص ص 91، 92.

[2]- مدحت القريشي، نفس المرجع، ص ص 92، 93.

**-فرنسوا بيرو، اقتصادي فرنسي ، (19 ديسمبر1903 -2 جوان 1987).

[3]- محمد عدنان، مسح تطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، معهد للتخطيط، الكويت، 1997، ص ص 24-26.

و ترى هذه النظرية أن تقدم صناعة ما على صناعات أخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات ،كما أن تقدم نمو بعض الصناعات عن البعض الآخر يكون باستمرار مصحوبا باختلاف التوازن، هذا الإختلاف الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائض في الصناعات، و شكل ضغوط و إختناقات في الصناعات الأخرى المختلفة في نموها ،إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمو هذا أطلق عليه نظرية النمو غير المتوازن.

و تعتبر عملية التنمية حسب هذه النظرية سلسلة متصلة من إختلالات التوازن، حيث أن كل اختلال ينشئ قوى مصححة له، إلا أنه سوف يخلق إختلالا جديدا في التوازن ينشئ بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الاختلاف، و بذلك ينشأ إخلال جديد في التوازن و هكذا تدفع التنمية نحو الأمام.

الفرع السادس: نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد.

ظهرت هذه النظرية كنتيجة منطقية لفشل الفكر التنموي التي ظهرت خلال الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين ،نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو و التغيير بين مفكري العالم الثالث.

تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية و الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلا عن وقوعها تبعية الدول الغنية و سيطرتها و استنادا لهذه النظرية فإن بلدان العالم الثالث تعتبر أسيرة علاقات التبعية التي فرضتها عليها البلدان المتقدمة و يمكن توضيح هذه النظرية من خلال النماذج التالية[1]:

أولا :نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة .

يعتبر هذا النموذج وجود واستمرارية التخلف في البلدان النامية راجع للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادي من البلدان الغنية و الفقيرة و التي يبقى على سيطرة دول المركز، و تبعية دول المحيط، حيث تتواقف مصالح بعض المجموعات القليلة التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة و المكانة الإجتماعية و القوة السياسية في البلدان النامية مع ممثلي النظام الدولي الرأسمالي مثل المنظمات المالية الدولية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي و التي هي ممولة من الدول الغنية و التي تساهم في إبطاء التنمية كما قد تعيق جهود الإصلاح الحقيقي و الذي كان من الممكن أن يخدم عامة الناس في البلدان النامية مما يساهم في الإبقاء على مستويات الدخول المنخفضة و مستويات معيشة متدنية ماعدا الفئة القليلة التي تتمتع بالرفاهية .

[1]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 113.

ثانيا:نموذج المثال الكاذب.كثيرا ما تقدم نصائح و نظريات مغلوطة و غير مناسبة للبلدان النامية من طرف المنظمات و الهيئات الدولية أو من طرف البلدان المتطورة و هذا من وجهة نظر المفكرين محاولة من هاته الأخيرة الإبقاء على البلدان النامية في حالة تخلف كون هذه النماذج المقدمة غير مناسبة و لاتتوافق مع دول العالم الثالث و هو ما يطلق عليه بالنموذج الكاذب نتيجة التحيز العرقي للخبراء في هاته المنظمات و الدول المتطورة .

ثالثا :فرضية التنمية الثنائية .

يفترض هنا تركز الثورة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر ، و يشمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد و في مكان واحد ،كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما، طريقتي الانتاج الحديثة و التقليدية في قطاع الريف و المدينة أو تعايش الفئة القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي و التعليمي مع الكثرة الفقيرة و الأمية من سكان مجتمع ما؛
- إتساع هذا التعايش و استمراره ليس مرحليا، و يرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرة و لكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها و القضاء عليها؛

لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب ، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة و الاتساع ،و من خواصها أيضا أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل العكس إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل و تعميق تخلفه[1].

[1]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية الفلاحية.

إن الفلاحة تعتبر من القطاعات التي تأخذ مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول، لذلك من الضروري الإهتمام بهذا الميدان باعتباره الطريق المؤدي إلى توفير الغذاء بالكم الكافي و النوعي المناسب ، من أجل مواجهة الحاجات اللامتناهية للغذاء نتيجة للتزايد السكاني و تغيير النمط الاستهلاكي حيث شغلت التنمية الفلاحية بال المفكرين السياسيين و الاقتصاديين بدرجات متفاوتة و مختلفة من بلد لآخر فحددت تعاريف متعددة للتنمية الفلاحية نظرا للأهداف المتعددة لهذه الأخيرة و التي تختلف حسب ظروف و احتياجات المجتمع.

المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الإقتصادي

اختلفت مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية عند مختلف المفكرين الاقتصاديين فقد اعتبرت عند ابن خلدون من أقدم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، حيث صنفها في المقدمة قبل الصناعة و التجارة، بينما لم تكن الفلاحة عند التجاريين إلا قطاعا ثانويا يساهم في خدمة القطاعات الأخرى، اللذان اعتبرا أساسا للتنمية الاقتصادية أما الطبيعيين اعتبروا الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج للثورة بينما النشاطات الأخرى اعتبرت عقيمة حسبهم، بينما السطور القادمة سوف توضح لنا نظرة الكلاسيك و النيوكلاسيك للفلاحة خاتمين بعدهما برأي الاقتصاديين الحديثين للتنمية الفلاحية

الفرع الأول: الفلاحة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:[1] رغم أن أعمال كتاب و مفكرين هذا التيار يمتد على مدى ثلاثة أرباع القرون، إلا أنها شملت على عدد مهم تجمعهم نقاط رئيسية تسمح بتمييز سيرورة المنهج الكلاسيكي الذي اكتسب هذه الصفات عن طريق الاستفادة من مختلف الأفكار السابقة و انتقائها على أسس مجردة بعيدة عن النظرة الفلسفية و الأخلاقية التي كانت سائدة من قبل ويمكن إجمال مميزات هذا التيار في:

[1] – فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والنقود والائتمان، دار الحداثة، ط1ص،95 .

- ✓ تحليل قائم على أساس الطبقات الاجتماعية، فقد قسم آدم سميث* المجتمع إلى عمال رأسماليين و ملاك أراضي، و هو ما أدى بدافيد ريكاردو إلى تحديد القوانين التي تحكم هذا التوزيع و هو المشكل الأساسي للاقتصاد السياسي.
- ✓ تسبيق يقدم للأرض، يتمثل عند الكلاسيك في العمل، و أصبح العمل هو مصدر الثورة، ة التسبيق النقدي الذي يقدم للعمال كأجر قبل انتهاء عملية الإنتاج كعامل مساعد على زيادة إنتاجية العمل.
- ✓ رؤية شاملة للتطور الاقتصادي(مبدأ السكان عند *Malthus، قانون تناقص الغلة عند **Ricardo ومبدأ التراكم[1].

حيث أعتبر المفكرون الكلاسيك العرض الزراعي محكوم بعوامل مرتبطة بقانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو، و هو أحد المبادئ التي بني عليها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي حيث صاغ مالتوس نظريته عن السكان التي تعتبر حجر الزاوية للفكر الاقتصادي السياسي عند الكلاسيك معتمدا على قانون تناقص الغلة ينطبق على القطاع الزراعي ،و هو العامل الوحيد الذي يفسر التدهور المستمر للأرباح ،و ذلك نتيجة لإرتفاع ريع الأرض نتيجة لزيادة الطلب على استعمالها ، مما يؤدي إلى استخدام أراضي أقل خصوبة و تتطلب تكاليف أكبر من الأراضي الجيدة ،و بما أن إنتاج مختلف هذه الأراضي يباع في سوق واحدة و بسعر واحد فإن ذلك سيمكن أصحاب الأراضي الجيدة من الحصول على دخل زائد هو الريع التفاضلي الذي يعتبر محور الفكر الريكاردي.

و كان دافيد ريكاردو يعتقد أن الريع دخل يتوصل به أصحاب الأراضي الجيدة نتيجة لطبيعتها في حين أن أصحاب الأراضي الرديئة لا يتوصلون بذلك الدخل، فالريع عنده دخل تفاضلي ليس إلا، أي دخل يتعلق بالأراضي الجيدة حسب تفوقها على الأراضي الرديئة ،غير أن ***JohnStuart Mill لاحظ أن

*– ادم سميث ،فيلسوف أخلاقي اسكتلاندي من رواد الاقتصاد السياسي اشتهر بكتابه الكلاسيكين مظرية العواطف الاخلاقية 1759، و التحقيق في طبيعة و أسباب ثروة الامم، 1776.

*– توماس روبرت مالتوس، 1766-1834، باحث سكاني و اقتصادي سياسي انجليزي مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

**– دافيد ريكاردو 1823، قام بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي و له النظرية المعروفة بإسم قانون الميزة النسبية.

[1]– فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والنقود والائتمان، دار الحداثة، ط1، ص ص 106، 107.

***– جون ستوارت ميل هو فيلسوف و اقتصادي بريطاني ولد في لندن عام 1806، و هو من رواد الفلسفة الليبرالية، مبادئ الافتصاد السياسي، توفي عام 1873.

الريع ليس دخلا تفاضليا فحسب، بل دخل مطلق يتعلق بالأرض بحد ذاتها بسبب حاجة الناس لإستغلالها، فالريع عائد ناتج عن بذرة الأراضي التي تشتق قيمتها من قيمة إنتاجها.

غير أن هناك عوامل تتحكم في إرتفاعه و إنخفاضه و لمعرفتها يجب معرفة الأسباب التي تقود إلى زيادة الفرق بين أسعار المنتوجات و تكاليفها الزراعية و التي تتمثل في :

- ✓ تراكم رأس المال؛
- ✓ تزايد السكان؛
- ✓ النظام المستخدم في الزراعة؛

بالإضافة إلى ما سبق فإننا نجد أن هناك مفكرين اقتصاديين كلاسيك اهتموا بالأرض أو بالفلاحة حيث نجد WPetty الذي يعود اليه الفضل في التاكيد على أن العمل هو أساس تحديد القيمة وذلك في عبارته الشهيرة "إن العمل هو الأب و الأساس الفاعل للثروة ،بينها الأرض هي الأم "و يؤكد أن ثروة الأمة هي نتيجة عمل سابق و يقرر أن العمل و الأرض هما العنصران الأصلين و اعتبر أن كما الحاجة ترفع سعر النقود فإن الحاجة إلى الغذاء ترفع من ريع الأرض التي تنتج الغذاء، و سيؤدي في النهاية إلى رفع ثمن الأرض نفسها.

في حين نجدAdam Smith رائد التيار الكلاسيكي يميز بين ماهو عمل منتج و ما هو عمل غير منتج، و يقوم أن هناك نوعا من العمل يضيف قيمة إلى الشيء الذي أضيفي عليه، و هناك نوعا آخر ليس له مثل هذا التأثير فالأول عمل منتج و الثاني عمل غير منتج .

و يرى أدم سميث أن الزيادة في الريع تحدث بسبب إحتكار الأراضي الزراعية ،و أن إرتفاع أسعار السلع الزراعية تساعد على الوصول إلى حالة الركود ،لأن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يقلل من الأرباح الرأسماليين، و قد أعطى أدم سميث عناية كبيرة للفلاحة كونها تؤمن إلى زيادة الغذاء للإنسان، و حث على استخدام الآلات و تطبيق التقدم التقني الذي يؤمن إلى زيادة الإنتاج عن طريق الإنتاجية التي تحدث نتيجة تقسيم العمل و الذي يؤدي إلى[1]:

- زيادة المهارة بسب ممارسة العامل لنفس العمل؛
- إنخفاض الوقت المستغرق لإنتاج الوحدة الواحدة بسب المهارة المكتسبة؛

[1]– عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، ص 211.

- الإبتكار للآلات و التجهيزات الأكثر إنتاجا و تطورا لتعويض العمال و التقليل منهم ورغم إنعكاس ذلك على رفع معدل البطالة الذي يمكن التحكم فيه بتوجيه العمال للقطاع الصناعي؛

و يمكن من خلال ما سبق من أفكار المفكرين الكلاسيك القول بأن الزراعة نالت حظا كبيرا من تفكيرهم، و ذلك نظرا للانفجار السكاني الذي بدأت تعرفه البشرية آنذاك نتيجة للتقدم الزراعي و تحسن الظروف الصحية التي قللت من الوفيات بسبب الأوبئة، و أدت هذه الزيادة الجديدة في السكان إلى زيادة الطلب على ضروريات الحيلة ممثلة في اللباس و الطعام، و انعكاس ذلك على تناقص الغلة في القطاع الزراعي و على إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، و بالتالي تراكم الثروة لدى ملاك الأراضي الذين يسعون للإبقاء على الوسائل التقليدية المستخدمة في الزراعة ، حيث قليل من هؤلاء الملاك من يغامر بالاستثمار في نواحي النشاط الزراعي غير التقليدي ،و أدت هذه الوضعية بمالتوس إلى المناداة بضرورة إصدار تشريعات للإصلاح الزراعي بهدف تحفيز ملاك الأراضي على زيادة إنتاجهم هذا من جهة ،و من جهة أخرى إهتم الكلاسيك رغم مناداتهم بالحرية الاقتصادية بضرورة مساهمة الحكومات في إصلاح عملية الري و الصرف و تحسين نوعية المحاصيل الزراعية .

هذه الإجراءات كلها يمكن أن تؤدي إلى ثروة داخل النشاط الزراعي التقليدي في البلدان المتخلفة التي لا تزال نسبة من أراضيها تفلح بطريقة تقليدية بدائية حيث بإرتفاع الإنتاجية داخل النشاط الزراعي الناتج عن إزالة الجمود أو الركود الذي يهيمن على القطاع ، يمكن أن نتوقع أن ترفع مساهمة ملاك الأراضي في عملية التنمية الاقتصادية بدلا من أن يكون سلوكهم عائقا للتنمية ،و ذلك لأن إزالة تلك العراقيل تؤدي إلى إستغلال موارد الأرض[1].

الفرع الثاني:الفلاحة عند النيوكلاسيك.

إن أهم ما يفسر مفكري الاتجاه النيوكلاسيكي، هو اهتمامهم بالسوق و الجزئيات التي يتكون منها و التي تعمل فيه و تحركه في خلال فترة محدودة من الزمن، و اعتبارهم بأن ميكانيكية السوق جديرة بتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، و توجيهها إلى أحسن الإستخدامات و إهتم النيوكلاسيك بالتحليل للمستهلك و ليس للفرد، و للعمل و ليس للعامل و للمنتج الفرد و ليس للرأسمالي أي أنهم أخذوا بتحليل

[1]– عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الوظائف من التحليل الطبقي المعتمد لدى غالبية المفكرين الكلاسيك، أي أنهم إهتموا بالإقتصاد الجزئي أكثر من إهتمامهم بالإقتصاد الكلي ،و لذلك نجد أن الفلاحة لم تنل عندهم ما نالته عند مفكري الاتجاه الكلاسيكي ، و ذلك باعتبارهم من الموضوعات الكلية للاقتصاد ، غير أن أسعار المنتوجات الزراعية كانت لها مكانة لا بأس بها عندهم، حيث ذكر Jon Von Thunen العوامل التي تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع الزراعية، فذكر الريع الذي لم يختلف فيه عن ريكاردو، و تكاليف النقل إلى السوق، و تكاليف عوامل الإنتاج و بين أن تكاليف النقل تقترب من الصفر إلى بالاقتراب مكان الإنتاج من السوق أما *Alfred Marshal فقد توصل إلى أن نمو الطلب على الأغذية لم يعط أصحاب الأراضي ريعا أكبر، و نصيبا متزايدا من الدخل القومي كما يتوقع الكلاسيك.

و مع ذلك فإن Marshal يؤكد فكرة تزايد الريع خلال فترة التوسع الاقتصادي لكن تفسيره لذلك يختلف عن تفسير الكلاسيكيين لذلك ،حيث أن تزايد الريع حسبه لا يحدث بسب الاضطرار إلى زراعة الأراضي أقل خصوبة، و لكن بسب نمو الطلب من جانب الصناعة لا شك في أن انعكاسات على التكاليف في الصناعة.

أما بالنسبة الأراضي الزراعية، فإن مارشال يرى أن تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة في الزراعة يمكن أن تؤدي إلى تحسين المركز الإقتصادي للملاك و حصولهم على نصيب أكثر من الدخل القومي[1].

الفرع الثالث:الفلاحة في الفكر الاقتصادي الحديث.

ينطلق الفكر الإقتصادي من نظرته للفلاحة من التسليم بقانون تناقص الغلة، الذي يعتبر فيه هذا الإتجاه امتدادا للفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيك، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث ينظر إلى الأرض كوسيلة إنتاج و كرأس مال، إذ أن الأرض الجيدة و القريبة من السوق تمكن صاحبها من الحصول على ريع نظرا لتفوقها على الأراضي الأخرى، بينما تؤدي عدم مرونة عوامل الإنتاج بالنسبة للسعر إلى نوع من الريع. غير أن الجديد الذي جاء به هذا الاتجاه فيتمثل إعطاء أهمية للجانب الاقتصادي متمثلا في نفقة الإنتاج بدلا من إعتماد الحد الأقصى من العائد من وحدة الأرض و الاهتمام بكيفية تحقيق المزارع لأكبر دخل صافي ممكن، و بالتالي فإن المنتج يحاول تعظيم العائد الذي يحصل عليه من وحدة الأرض، عن طريق

*- ألفريد مارشال اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842، في لندن و توفي في 13 بوبيو 1924 في كامبرنيج كان من أكثر الإقتصاديين تأثيرا في عصره، أشتهر بكتابه مبادئ الاقتصاد 1890.

[1]- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1997، ص 303.

تخفيض التكاليف من جهة و ذلك عن طريق المكننة و زيادة الإنتاجية، و من جهة أخرى بإستعمال المخصبات و البذور المحسنة و هذا بإعتبار عرض الأرض عير ممكن زيادته من الناحية الكمية و لكن يمكن ذلك عن طريق التكثيف الزراعي، و هو الاتجاه الذي تسلكه الزراعة حاليا حيث تزرع وحدة المساحة عدة مرات في السنة، أو تزرع بعدة محاصيل في نفس الوقت و في نفس وحدة مساحة الأرض، فيكون هذا النوع أكثر نجاحا خاصة إذا كانت هذه المزروعات تتغذى على أنواع مختلفة من عناصر التربة و هكذا نجد أن الفلاحة ذات مكانة كبيرة لدى المفكرين الإقتصاديين عند مختلف المدارس و الإتجاهات، و كان في غالب الأحيان لعامل التحدي الغذائي في الظروف التي عاشها أو عايشها المفكر الاقتصادي دورا كبيرا في صياغة تلك الأفكار و خلق مبررات لها و الدفاع عنها و التنظير لها، و كان أهم عنصر شغل بال المفكرين و مختلف المدارس هو الريع و قد إنصب في الاهتمام على كونها[1]:

أولا: مصدرا للغذاء: و بالتالي كان تركيزهم على مدى استجابة العرض الذي اعتبروه محدودا نتيجة لمحدودية عرض الأرض التي لا يمكن زيادة المعروض منها إلا عن طريق التكثيف الزراعي، هذا العرض الذي أصبح لا يواجه الطلب المتزايد نتيجة للتزايد السكاني الذي أدى بمالتوس إلى المناداة بضرورة الحد من التزايد السكاني، و ذلك يدفعهم إلى التكاثر و بالتالي زيادة العبء على الزراعة و تكون نتيجة ذلك المجاعات.

ثانيا: مصدرا للريع: التي تعود أسبابه إلى خصوبة الأرض من جهة، و موقع الأرض من جهة أخرى و هو الدخل الذي يتحصل عليه ملاك الأراضي و الذي يقتطع من ناتج العمل و كان David Ricardo أكثر المفكرين الاقتصاديين اهتماما به حيث اعتقد أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الأرض و بما أن عرض الأرض ثابت فهذا يؤدي إلى زيادة الريع، الذي اعتبره Ricardo عبارة عن مكافئة يحصل عليها مالك الأرض نظير استخدامها، و يخلص Ricardo إلى نتيجة مفادها أن الريع لا يعتبر من محدودات السعر ز إنما السعر هو الذي بالرغم من إرتباطها بهذا الأخير، بقدر ما هي تخضع لحدة الطلب على المادة التي تنتجها.

[1]– عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، مرجع سبق ذكره، ص 219.

المطلب الثاني: أساسيات حول الفلاحة.

لقد عرف الإنسان حرفة الزراعة منذ أقدم العصور حيث إستقر بعد مراحل التقاط الثمار من الغابات و النباتات الطبيعية و صيد الحيوانات في جماعات لممارسة نشاط الزراعة في المناطق الملائمة بيئيا و جغرافيا و الدافع الأساسي لهذا النشاط هو الحاجات اللامتناهية للغذاء و الكساء[1].

الفرع الأول:مفهوم الفلاحة.

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Agree أي الحقل أو التربة و كلمة Culture أي العناية أو الرعاية ، و على ذلك فإن الزراعة هي العناية بالأرض[2] هذا هو المفهوم الضيق ، أما الزراعة في الوقت الحالي و بمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة عيى هذه العملية بل تعددت إلى أمور أخرى نتيجة التنوع و تعدد نشاط المزارع فأصبح المزارع يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها:

أولا: رعاية الحيوان و تربيته و هي من أهم فروع الزراعة و تزدهر حيث تتوفر الأراضي الرخيصة حيث يتوفر رأس المال و المعرفة الفنية.

ثانيا :العناية بالأشجار، و هي من الزراعات المتخصصة و تتطلب خبرة فنية و رأس مال و تعود على القائمين بها بعائد مرتفع.

ثالثا: العناية بالغابات و هي عملية هامة في العديد من البيئات.

أعمال أخرى مثل تربية الأسماك و جمع العزاء و صيد الحيوان[3].

إن الكلمة فلاح من حيث اللغة هو الخير و النجاح و التوفيق، أما من حيث مدلول الكلمة العام فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة تربط بعلاقات طبيعية و اجتماعية مع الأرض، و طالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية.

فعندما تقوم الحروب الفلاحية و الثروات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض غير أن هذا التعريف لا يعكس أولا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة حيث أصبحت تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة و الأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان و تحسين النبات.

---

[1]- أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد و البيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995،ط1، ص 261.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمية، الموارد الاقتصادية، دار الناشر، قسم الإقتصاد،كلية التجارة،الإسكندرية، 1983، ص 87.

[3]- عرفات ابراهيم الفياض، الاقتصاد السكاني، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 143.

كما أن النشاطات الزراعية تهتم بالكثير من الخدمات كحفر الآبار و التنقيب عن المياه و بناء السدود و إقامة مراكز التخزين و التحويل و شق الطرق و المواصلات و غير ذلك من الأعمال و الخدمات اللازمة للفلاحة.

تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة :هو يركز على المفهوم الحديث و الضيق للزراعة ،إذ يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادت بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية.

أما التعريف الواسع: فهو بالإضافة إلى الضيق نظيف صنع المستلزمات الفلاحية و خدمات التسويق و التحويل للمنتجات الزراعية.

غير أنما نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة و الزراعة لهما نفس المعنى و المدلول فعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

و كتعريف مختصر تعرف الزراعة :"بأنها كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم فيها يقصد إنتاج الزروع و الحيونات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية"[1].

الفرع الثاني:وظائف الفلاحة.

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات من صناعة، تجارة و خدمات أخرى.

إد أن الفلاحة كانت و ستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان إضافة إلى أهم الوظائف التالية:

- ✓ توفير الغذاء؛
- ✓ توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية؛
- ✓ مصدرا للعملة الصعبة؛
- ✓ وسيلة لتمويل التنمية؛
- ✓ تساهم في خلق سوق المواد الغذائية؛
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي؛

[1]– رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 25.

✓ الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل و التشغيل؛

الفرع الثالث:أهداف علم الإقتصاد الزراعي.

يعرف الإقتصاد الزراعي بأنه أحد العلوم الإجتماعية التطبيقية و الذي يهتم بكيفية تسخير المعرفة الفنية و استغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء و الملبس[1].

و لا تختلف أهداف الاقتصاد الفلاحي عن الأهداف التي يرغب أي مجتمع بتحقيقها و هي في مجملها أهداف بحتة متمثلة في:

أولا: تحقيق الكفاءة الفنية أو الكفاءة الإنتاجية و هي تعني إنتاج أكبر كمية من السلع و الخدمات في القطاع الزراعي باستخدام ما هو متوافر من عناصر الإنتاج.

ثانيا:تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الكفاءة التوزيعية و هي تعني إنتاج السلع و الخدمات الزراعية بالكميات التي يتطلبها المجتمع.

ثالثا:النمو الاقتصادي و هو يمثل زيادة كنية السلع و الخدمات الزراعية التي يمكن للمجتمع أن ينتجها مع مرور الزمن.

رابعا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي و هو يعني السيطرة على أسعار السلع و الخدمات الزراعية أي ثبلت هذه الأسعار و عدم تقلبها بما يضمن عدم تأثر دخول أفراد المجتمع بطريقة غير مرغوبة بما يضعف القذرة الشرائية للنقود مثلا.

خامسا:تحقيق العدالة و هي تعني العدالة في توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع[2].

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية

يعتبر القطاع الزراعي من أبرز القطاعات الاقتصادية في الهيكل الإقتصادي لمعظم دول العالم ،و هذا الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي و النمو و التقليص من الفقر، و مصدرا لكسب الرزق لغالبية العظمى من السكان،هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي و في زيادة حجم الصادرات و كذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التي انتشرت في مختلف دول العالم.

[1]- عنبر ابراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2012، ص 277.

[2]- عنبر ابراهيم شلاش، المرجع نفسه، ص ص 278، 279.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عرفت على أنها مجموعة من السياسات و الإجراءات المتبعة لتغيير بنيان و هيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، و تحقيق الارتفاع في الإنتاجية و زيادة في الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[1].

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية أدارة معدلات النمو، بحيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح و زراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال و إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية و الإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الإستغلال الامثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربية وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الانتاجية وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية. وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2005 فإن التنمية الزراعية هي: إستخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الفلاحي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، المالية، الموارد الطبيعية و التكنولوجية الزراعية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية

إن زيادة النمو الفلاحي بإستمرار يحقق إرتفاعا في دخول العاملين في حفل الفلاحة و خاصة بناء الريف، و كذا عدالة توزيع الثروات المادية و وضع الفلاحة في خدمة التنمية الإقتصادية الشاملة وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض وهذا ما يعرف بالتنمية الفلاحية والتي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية الفلاحية تهدف إلى زيادة الطاقة الانتاجية للإقتصاد الفلاحي، وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الفلاحية تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الفلاحية والتي تأتي فيما يلي[2]:

[1]- عزام البلاوي، التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص 22.

[2]- جلول محمد، القطاع الخاص و التنمية الفلاحية، دراسة حالة ولاية سعيدة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: إقتصاد و التنمية ، 2010-2011، ص 101.

1) الأهداف الإقتصادية:

- توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فعالية في التنمية الفلاحية؛
- زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- تعزيز التكامل بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني؛
- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي؛
- زيادة دخول الفلاحين والعاملين في النشاطات الفلاحية المساندة؛
- عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات وداخل القطاع الفلاحي؛
- زيادة الانتاجية وخفض تكاليف الإنتاج؛
- تحسين تنافسية المنتجات سعريا ونوعيا لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي و الأسواق التصديرية؛
- رفع درجة الإعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحي؛
- تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة و باقي قطاعات الإقتصاد سيما في مجال التصنيع؛

2) الأهداف الاجتماعية:

- الحد من الهجرة من الريف الى المدن و زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية؛
- تأهيل الفلاحين والعاملين في الفلاحة فنيا واجتماعيا لتطوير إستعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية المتكاملة؛
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية والظروف المعيشة لسكان الريف؛

3) الأهداف البيئية:

- المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي و إستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية؛
- المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية تحسين إمكانية و قدرات قطاع الفلاحة و الإدارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة و إستيعاب نواتجها؛

الفرع الثالث: مقومات التنمية الفلاحية

إن التنمية الفلاحية تحتاج إلى مقومات منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية و المتمثلة في الأراضي الزراعية و الموارد المائية و الظروف المناخية و منها ما هو مرتبط بالمجال الحيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية وهو ما نتطرق اليه فيما يلي[1]:

1) **الأراضي الزراعية:** تمثل الاراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، و القيم بإستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني و الإنجراف و التصحر و التملح و غيرها.

2) **الموارد المائية:** تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الفلاحية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية و إنخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها و المتمثلة فيما يلي:

- إرتفاع معدلات النمو السكاني؛
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، و زيادة التصحر و تدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- التطور الحضاري الهائل و غير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- عدم إستخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية؛

3) **الثروة الحيوانية و النباتية:** يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الفلاحية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام إقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية و النباتية المتاحة و صيانتها لضمان إستمرارها و قدرتها على العطاء[2]. و ذلك عن طريق إستنباط بذور أو سلالات أكثر إنتاجا فلقد إستطاعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إستنباط بذور و سلالات من القمح تقاوم الأمراض[3].

---

[1]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 10.

[2]- غردي محمد، نفس المرجع، ص 11.

[3]- عرفات ابراهيم الفياض، الاقتصاد السكاني، مرجع سبق ذكره، ص 144.

المبحث الثالث: علاقة التنمية الإقتصادية بالتنمية الفلاحية

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، فهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء كما أنها تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة و إمتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، و توفر المواد الأولية الزراعية (قطن، جلود، صوف) ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية المعيشية. حيث يوجد ارتباط وثيق بين الفلاحة والقطاعات الاخرى يسمح هذا الأخير بتحقيق تنمية شاملة.

المطلب الأول: علاقة القطاع الفلاحي بالقطاعات الأخرى

إن من المسائل التي آثارت جدلا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية، مسألة التركيز على الزراعة أم الصناعة، وقد ساد الاعتقاد في بداية الخمسينات أن التنمية تعني التصنيع، وعلى هذا ركزت كثير من الدول جهودها على عملية التصنيع و إهمال الزراعة، مما إنعكس سلبا على تدهور انتاجية الزراعة ونقص الموارد الغذائية ومستلزمات الزراعية، مما ترتب عليه خلق مشاكل عدة ولذلك نجد ان النظرة السائدة حاليا هي ضرورة الاهتمام بالزراعة جنبا الى جنب مع الصناعة ولهذا سنوضح التداخل الحاصل بين القطاع الفلاحي والصناعي من جهة والقطاع الفلاحي وقطاع الخدمات من جهة أخرى[1].

الفرع الأول: علاقة القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي

إذا كانت للتصنيع ضرورة للتقدم في أساليب الانتاج السائدة، فإن نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفرت الشروط من بينها: تحقيق النمو والتقدم في الإنتاج، أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت، حيث يستطيع الفلاح أن يرفع من مردوديته الفلاحية، حيث لعبت التكنولوجية دورا هاما في عملية النمو فأخذت الآلة شيئا فشيئا تعوض العمل اليدوي. فالإعتماد على العمل الآلي بشكل أساسي ربط نشاط الفلاح الداخلي مع الخارجي، لذا فان التوجه الكبير إلى الأراضي القابلة للإستخدام الآلي (الأراضي المبسطة و المنخفظة)، ساعد في إرتفاع الطلب على العتاد الفلاحي من جرارات، وأدوات الحرث، والحصاد بمختلف انواعها.

[1]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010،ص273.

بالإضافة إلى ذلك يجب توسيع شبكة الري وذلك عن طريق اقامة السدود و إستعمال المحركات الميكانيكية، و إعادة إستغلال الآبار العميقة المقامة على الأودية الكبرى التي سبق حفرها في السبعينات، و تزويدها بمحطات لضخ المياه والاعتماد على الرش المحوري في غياب الأمطار.

ومن هنا نستطيع القول أن الصناعة في خدمة الفلاحة، و في المقابل الفلاحة توفر الصناعة قسط كبير من المنتجات التي تستعملها الصناعة في فرع الصناعات الغذائية، اي ان الفلاحة والصناعة متكاملان، ويجب إعطاء الأولوية لهذا التكامل لأن مقتضيات التنمية الفلاحية تتطلب من الصناعة تزويد الفلاحة بما يلزمها من العتاد المذكور سابقًا.

الفرع الثاني: علاقة القطاع الفلاحي بقطاع الخدمات

إن النمو الإقتصادي لا يمكن نجاحه إلا بتكامل جميع القطاعات الاقتصادية، ذلك أن تطور و إنماء كل قطاع من شأنه أن ينمي القطاع الآخر، و إذا حدث العكس تختنق الحركة الاقتصادية ويبطل مفعول ديناميكية الإنتاج و بالفعل فإن المشاكل التي يمكن ملاحظتها على الصعيد، التعطيل في تصريف المنتجات الفلاحية و الصناعية و تعريضها للفساد والضياع في الكثير من الأحوال ناتجة في جزء كبير منها نقص مواكبة قطاع خدمات الإنتاج لتطوير القطاع الإنتاجي نفسه.

ويلعب التخزين والتوزيع دورا هاما في تصريف المنتجات الفلاحية، إذ نجد أغلبية الإنتاج الفلاحي يرتبط مردوده بمدى تنشيط حركة التوزيع، ومدى تنظيم التخزين مكانًا وزمانًا بالنسبة للأنواع الإنتاجية و إذا كان قطاع خدمات الإنتاج يهتم بتداول الإنتاج، إذا فهو الوحيد الذي يعتمد عليه القطاعات الإنتاجية في تحقيق المردود المالي. ذلك أن المنتجات الفلاحية لا بد لها أن تسوق وأن توزع على المستهلكين وهذا يتطلب تطوير التوزيع والتخزين الجيد للموارد، خاصة تلك السريعة الفساد، وهذا من أجل حمايتها والمحافظة على نوعيتها وجودتها، لأن هذا عامل مهم يدخل في عرض المنتوج وبيعه سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا، وبالتالي فهو يؤثر على اقتصادية الإنتاج في حد ذاته.

ما يمكن إستنتاجه أن القطاع الفلاحي يلعب دور المحرك للإقتصاد الوطني من حيث توفير الإحتياجات التي يستخدمها القطاع الصناعي كمدخلات أو التي يستخدمها قطاع الخدمات كمنتجات نهائية أو وسيطية.

و لهذا تلعب الزراعة دورًا مهمًا في توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني و خاصة القطاع الصناعي[1].

المطلب الثاني: دور الفلاحة في التنمية الإقتصادية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي دفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الانتاجية سواءًا على صعيد المحاصيل الفلاحية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات التالية[2]:

الفرع الأول: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان

للتنمية الفلاحية أهمية كبيرة في توفير السلع الغذائية الزراعية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الانتاجية باستخدام الوسائل الانتاجية الحديثة أو زيادة الرقعة الزراعية، حيث يؤدي كل منهما الى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الفلاحية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه، سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الانتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية وبخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الفلاحية، سيؤدي إلى تحقيق الإحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الإحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الفلاحي.

الفرع الثاني: توفير الموارد النقدية

يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية وإستخدامها في توفير الإحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التوسع ف انتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من مميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير و بالتالي فان القطاع الزراعي يعتبر

[1]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[2]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص ص11، 12.

المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الانتاجية وزيادة حجم الانتاج.

الفرع الثالث: تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية

تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الانتاجية الصناعية، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الزراعي.

الفرع الرابع: القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية.

إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول المزارعين، ومن ثم زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية مما يؤدي الى توسيع السوق و بإعتبار السوق في القطاع الزراعي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي و غيرها، و هكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الفلاحية تمتد إلى تنمية القطاعات الأخرى.

الفرع الخامس: توفير اليد العاملة للقطاعات الاقتصادية الاخرى.

إن تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فعالة بإستخدام الآلات والتقنيات الحديثة تمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي من جهة، وتعمل على توفير حجم عمالة للقطاعات الأخرى كالصناعي والتجاري و الخدمي[1].

[1]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

المطلب الثالث: دور التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية المستدامة

يلعب القطاع الفلاحي دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإهتمام بالتنمية الفلاحية المستدامة نتيجة لظهور بوادر عدم قدرة نظام الفلاحة المكثف على الإستمرار في الإنتاج الزراعي بنفس المعدلات العالية، و الوفاء بإحتياجات السكان من الغذاء الكافي و السليم، دون التأثير على البيئة وصحة المستهلكين، وأنماط الحياة الإجتماعية للمزارعين وسكان الأرياف، مما دفع بالعلماء إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية و المستقبلية تضمن لهم الغذاء الصحي و بيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة و منتجة ومن هنا نشأ ما يسمى بالتنمية الزراعية المستدامة التي أصبحت الآن تمثل محورًا أساسيًا في التنمية ككل.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

يقصد بالزراعة المستدامة أنها إستخدام الموارد الطبيعية في تحقيق إنتاج زراعي وكاف للمستهلكين ومربح للمنتجين، مع ضرورة أن تكون العمليات الزراعية المستدامة غير ضارة بالبيئة والطبيعة ومصالح الأجيال القادمة.

كما تعرف كذلك على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها[1].

وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة على أنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المهيأة إلى التغير التقني و المؤسسي بما يضمن تحقيق الإحتياجات الإنسانية و بصورة مستمرة للأجيال الحالية و المستقبلية بالعمل على التنمية الزراعية في قطاعات الزراعة والغابات بصون المياه و الأرض و التنوع الوراثي للنبات و الحيوان، وتكون غير ضارة بيئيا ومناسبة فنيا وقابلة للتطبيق إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا.

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بالبعد الإقتصادي للتنمية من خلال إستدامة الحصول على العوائد المالية من الفلاحة وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الفلاحي على الموراد

[1]– أبو اليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر، ط1، ص 215.

الطبيعية، وبالبعد الاجتماعي بالحصول على الغذاء الصحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية و إستمرارها.

الفرع الثاني: دور التنمية الفلاحية المستدامة

تكمن أهمية التنمية الفلاحية المستدامة من خلال النتائج التي تسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في الآتي[1]:

1) **الدور الإجتماعي**: ويتمثل في:

- توفير الغذاء؛
- توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية؛
- الحد من الهجرة نحو المدن وبالتالي الحد من الضغط على المرافق والخدمات في المدن؛
- الحفاظ على العادات و التقاليد القروية بتنفيذ مشاريع تنموية تدفعهم للإستقرار وزيادة إرتباطهم بالأرض؛

2) **الدور الإقتصادي**: و يتمثل في:

- المساهمة في الناتج القومي؛
- تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية من الإنتاج الزراعي؛
- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي و الزراعي؛

3) **الدور البيئي**: ويتمثل في:

- الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء؛
- الحد من التصحر من خلال اعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة للزحف؛
- تصنيف إستخدام المدخرات الزراعية لضمان إنتاج غذاء صحي و آمن؛

و من المتوقع أن تؤدي هذه التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيق تحسينات ملموسة و قابلة للقياس في رفع الحالة المعيشية لفقراء الريف خلال فترة قصيرة.

[1]– لعج راضية، دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي و التنمية الزراعية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 4، 5.

خلاصة:

تعتبر التنمية الإقتصادية تعبيرا عن التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية والهيكلية و التنظيمية، فمن الناحية الإقتصادية تعبر عن الزيادة الحقيقية في الدخل الوطني والذي ينتج عنه زيادة حقيقية في نصيب الفرد منه، مما يحسن من مستوى معيشة أفراد المجتمع و يساعد على زيادة الإدخار الذي يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع الذي يعمل على رفع الإنتاجية و يساهم في تحقيق الرفاه الإجتماعي من خلال تحسين مستويات الصحة، التعليم وتقليص مستويات البطالة وكذا توفير كماليات الحياة، و تأتي نظريات التنمية كتفسير معمق لأهمية هذا الموضوع وبذلك وضعت استراتيجيات لذلك بهدف المحافظة على هذه النتائج المحققة وتطويرها واستمراريتها.

و تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني و زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، و تحقيق الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي و الذي يتحقق من خلال إستخدام مقومات التنمية الفلاحية المتمثلة في الموارد الطبيعة والموارد البشرية، و تراكم رؤوس الأموال و التكنولوجيا، التي يتم إستخدامهم إعتمادا على مجموعة من المعايير التي تصب في نحو واحد و هو تحقيق تنمية مستدامة تسهم سيرورة الإقتصاد بإتجاه إيجابي.

الفصل الثاني:

واقع قطاع الفلاحة

في الجزائر

تمهيد:

تمتلك الجزائر من القدرات ما يؤهلها مستقبلا للإرتقاء إلى مصاف الدول الرائدة في مجال الفلاحي على الأقل على مستوى دول شمال إفريقيا لما يملك هذا البلد من مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن إستغلالها في زراعات متعددة و نسيج واسع من الهضاب و الأحواض الكبرى، ناهيك عن السلاسل الجبلية التي يمكن إستغلالها خصوصا في غرس الأشجار و تربية الحيوانات بالإضافة إلى شريط ساحلي طويل متنوع و ثري بالثروة السمكية يصلح لإستثمارات كبيرة لتربية الأسماك. هذا التنوع و الثراء جعل من هذه الدولة تبحث عن خطط و إستريتيجيات للنهوض بهذا القطاع خاصة بعد خروج المستعمر من أراضيها ترجمت هذه الخطط بالإصلاحات و المخططات التي عرفتها المنظومة الفلاحية و لكن هدف تلك الإصلاحات هو تحقيق نمو للإقتصاد ككل: لكن المشكل الذي يطرح نفسه ما هو واقع قطاع الفلاحة في الجزائر، وما مدى مساهمته في تغيير مؤشرات الإقتصاد؟

المبحث الأول:مراحل تطور التنمية الفلاحية في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات أي دولة بإعتباره القطاع الذي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ،لذلك تحتل التنمية الفلاحية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الإقتصادية و نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء و الموارد الأولية و كقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، و عليه فإن القراءة في مختلف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي بالجزائر منذ الإستقلال يعد ضرورة للإستعاب الأحسن لضمان المستقبل و بناء سياسة فلاحيه و ريفية ناجعة.

المطلب الأول: التسيير الذاتي و الثورة الزراعية 1962 \1979.

دفعت مغادرة المعمرين غداة الاستقلال بالحكومة الجزائرية في تلك الفترة إلى تركيز اهتماماتها على المستثمرات الفلاحية الغنية من ناحية خصوبة الأراضي و مساحاتها الواسعة حيث سيطر أكثر من 22ألف مستعمر فرنسي و أوروبي على أكثر من 7,2ملايين هكتار من الأراضي الخصبة و التي تشكل خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ،فيما بقيت أربعة الأخماس في عهدة 600ألف فلاح جزائري أي بمعدل 20 هكتار لكل فلاح، ليتم توزيع هذه الأراضي الخصبة على مجموعة من الفلاحين ليسيروها، و في سنة 1963 أصبحت نصف المزارع الشاغرة مسيرة ذاتيا ليتم شهر مارس من نفس السنة الإعلان عن تطبيق مرسوم التسيير الذاتي و بدأت عملية تأميم الأراضي الزراعية ليتم انشاء "الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي" التي سهرت على استرجاع 127 مزرعة على مساحة 200 ألف هكتار ووضع جميع المزارع المسترجعة تحت تصرف التسيير الذاتي.

أما بالنسبة لعدد العمال الذين كانوا مستخدمين في هذه المستثمرات فقد بلغ في تلك الفترة 150 ألف عامل ينشطون في 2300 لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي[1] في ظل مضامين المكتب الوطني لحماية و تسيير الأموال المتروكة الذي أوكل إليه أمر رعاية شؤون القطاع الإشتراكي[2]. و في إطار إعادة تنظيم القطاع الإشتراكي سنة 1969 قامت السلطات بإستثمارات معتبرة من خلال طرح قواعد جديدة بالنسبة للنشاط الإقتصادي للبلاد و هي القواعد التي فضلت الإعتماد على الموارد البترولية أكثر من الزراعة مما جعل الجزائر سنة 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجتها من الحبوب من الخارج و 10% من حاجتها من الحبوب

[1]- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 78.

[2]- منى رحمة، المرجع نفسه، ص 78.

الجافة و 30% من البيض و 50% من الحليب، بالمقابل بقي القطاع الفلاحي على طبيعته التقليدية تهيمن عليه الملكية الخاصة مصحوبة بتمركز للأراضي الخصبة في أيدي بعض الملاك حيث أن 3% من المزارع تحتل 25% من الأراضي المختصة في زراعة الحبوب،كما أن القطاع الفلاحي في تلك الفترة كان يعاني من إرتفاع سكان الأرياف و إنتشار البطالة مما دفع بالسكان إلى النزوح إتجاه المدن، و هو ما أصطلح على تسميته بالنزوح الريفي، ليسرع الرئيس الراحل هواري بومدين لإطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، بهدف ترقية حقيقية للفلاحة من خلال تجمع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية ، وفرض تعامل مع تعاونيات للتمويل و التسويق بالإضافة إلى إنشاء قرى إشتراكية تجمع مستفيدي الثورة الزراعية[1] التي جاءت بمقتضى الأمر رقم 71 المؤرخ في 8-11-1971 من أجل القضاء على التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح و ليعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل و ذلك من أجل:

- ✓ زيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية؛
- ✓ زيادة التشغيل و تحسين مستوى اليد العاملة؛
- ✓ القضاء على علاقات الإنتاج القديمة؛

و بصفة عامة فإن الثورة الزراعية رمت للقضاء على التناقضات الإقتصادية و الإجتماعية الموروثة عن الإستعمار، و بالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموعة الزراعة في السوق الوطنية. ووفقا لميثاق الثورة الزراعية، فقد حددت ثلاثة طرق لإستغلال الأرض، و تتمثل في التالي[2]:

- ✓ التسيير الذاتي الذي يستمر هيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد و على مستوى نقي ملائم؛
- ✓ التعاون في الزراعة و هو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض؛
- ✓ الإستغلال الخاص حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و إنما تقتضي على إستغلال الإنسان؛

و قد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، إبتداءا من تاريخ إنطلاقها حيث إهتمت المرحلة الأولى جوان 1972 بتأميم املاك الدولة و البلدية و أراضي العرش و الوقف العمومي، و الحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية أما

[1]- عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر، مداخلة من جامعة تبسة، 2011.

[2]- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 111.

المرحلة الثانية و التي انطلقت في جوان 1973 فإهتمت بتحديد الملكيات الخاصة و تأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفدين الجدد و بدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر 1975 و إتجهت إلى المناطق السهبية لتحدبد عدد رؤوس الماشية، و الذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار و على العموم فان الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين هما:

- ✓ إلغاء الملكية العقارية الكبيرة و أشكال العمل المرتبطة بها؛
- ✓ تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع ، مما لو كانت مجزأة و متفرقة؛

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، و على رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب و عوامل عديدة، و التي حصرت في ثلاث الأولى تتمثل في نقص الأراضي و المشكلة الثانية تتمثل في البرجوازية الزراعية أما الثالثة فتختص بإدارة الدولة ،و هي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع ، و لتحليل معمق للسياسات الفلاحية المتخذة في هذه المرحلة يمكن القول أن هذه المرحلة شهدت ترسانة من القوانين و المراسيم التي كانت موجهة للفلاحين و سكان الريف لكنها مجرد حبر على ورق، لأن سكان الريف و الفلاحين بالأخص لم يكن لهم حق المشاركة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أن القوانين تبين أن العمال أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تمتاز بالبيروقراطية و المركزية، و قد أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فشل السياسات الزراعية للرئيس الراحل أحمد بن بلة في حديثه الصحفي في أكتوبر 1965 قائلا "أن الدخل الصافي الزراعي في 1961 قبيل الإستعمار كان يتراوح بين 100إلى 128 مليار فرنك، في حين في الفترة 1962_1965 عشر الدخل في عهد الإستعمار أي 10 مليارات فقط، و كانت لدينا إنتاج الخطب لا إنتاج إقتصادي، و أن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية، و كإختيار شعبي و ليس عمل يومي حي"، و لخص الدكتور إسماعيل العربي واقع الزراعة في ظل قانون التسيير الذاتي مايلي :" لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة، و لكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال و في الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة.

أما الثورة الزراعية فمن بين الإنتقادات التي وجهت إليها أن نفس المشاكل و العيوب التي كانت في السياسة السابقة بقيت كما هي و لم تتغير، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها و يمكن تلخيص هذه الفترة بأمرين[1]:

- ✓ بدأت عملية التنمية عامة في الجزائر إلا بعد 5 سنوات من الإستقلال و بالتحديد عام 1967 حيث شهدت في السنوات الأولى من الإستقلال خللا إقتصاديا و ديمغرافيا خطيرين لأنه لم تستقر السلطة السياسية حقا إلا في أواخر 1967 و بداية 1968 و إنخفض الناتج القومي بحوالي الثلث و بالتالي ضاعت على الجزائر و شعبها المساحة الزمنية 1962-1967.
- ✓ تأخر الإهتمام بتنمية القطاع الفلاحي و تلك مشكلة أكبر لمدة 10 سنوات من 1962-1971 عندما أصدرت قانون الإصلاح الزراعي و بالتالي أضاع شعب الجزائر حصيلة المساحة الزمنية 1962-1971 و لم يكن المستفيد من حصيلة التنمية إلا القطاعات البرجوازية و خاصة البيروقراطية السياسية و الإدارية و متوسطي الملاك في الريف.

المطلب الثاني : إصلاحات المرحلة 1980-2000.

ما يمكن قوله عن الفترة المراد دراستها في الأسطر السابقة أنها سارت بنفس السيناريو السابق ، حيث أن الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية و ظلت القرارات مركزية و لم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما إنعكس على هذه الإصلاحات بالفشل لأنها كانت عن طريق الثورة و التغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي و بالتالي لم تغير هذه الإصلاحات في حياة الريفيين من شيء ، و يمكن التمييز بين مرحلتين:

الفرع الأول: الفلاحة في الفترة 1980-1990.

لقد كانت الأوضاع في سنة 1980 جد معقدة بعد تصاعد التبعية الغذائية للخارج و ذلك رغم تحكم القطاع العام في ثلث العتاد الفلاحي و بالأخص الأراضي و بذلك لم يستطع إنتاج طلبات السوق ، ليتحول إهتمام الدولة إلى وضع قاعدة هيكلية مناسبة من خلال إنشاء السدود و تمديد شبكات توزيع الكهرباء، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول نقل السلع ، الزيادة في العتاد و المواد لكل القطاعات التي تنشط

[1]- هاشمي طيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات،مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 3.

بالتنسيق مع القطاع الفلاحي و في عام 1984 صدر قانون استصلاح الأراضي و حيازة الملكية الزراعية ليتم إعادة هيكلة أملاك الدولة بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية إشتراكية متوسط مساحتها 800 هكتار، و في عام 1987 صدر قانون المستثمرات الفلاحية حيث تم حل المزارع الإشتراكية و توزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستثمرة فلاحية جماعية متوسط مساحتها 60 هكتارا حيث يتراوح عدد المستفيدين في المستثمرة الواحدة ما بين 3 و 6 أفراد، مع إحصاء 5 ألاف مستثمرة فلاحية فردية متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و 9 هكتارات.

و في عام 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة ، حيث تم إسترجاع 445 ألف هكتار كانت لدى 22 ألف مالك سابق بسبب الإهمال الذي سجل بها مما أدى إلى إنخفاض الإنتاج[1].

أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الفلاحي على الخصوص تساعدها على الخروج من التبعية للخارج فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان و أصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي الذي هو أيضا لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة و تتجلى مظاهر الفشل في هذه السياسات الزراعية في المؤشرات التالية[2]:

1) **السياسة الاستثمارية:** و التي تدل بوضوح على التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي و غيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظى القطاع الزراعي بأهمية نسبية كما حظي بها القطاع الصناعي.

2) **السياسة السعرية:** إن هذه السياسة لم تكن في خدمة القطاع الزراعي فقد عرفت نفس التوجه الذي عرفته السياسة الإستثمارية فقد كان سعر القمح مثلا يخضع للتسعير الإداري الذي لا يراعي التكلفة الحقيقية للإنتاج.

3) **السياسة التسويقية:** حيث يرغم الكثير من المنتجين بإتباع مراحل محددة مسبقا لتسويق منتجاتهم، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج على تعاونيات أنشأت لهذا الشأن و فق أسعار محددة مسبقا و غير قابلة للتفاوض، إضافة إلى عوامل أخرى أضعفت الاقتصاد الجزائري و هي التبعية الإقتصادية للخارج خاصة بعد أزمة 1986.

---

[1]- insawyat.revues.arg/702#tocto 1n10 أطلع عليه يوم 14-02-2015.

[2]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع: اقتصاد، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 99.

الفرع الثاني: فترة 1990-1999.

نتيجة للظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها البلاد خلال العشرية 1990 -1999 كانت سمة الوضعية الجزائرية يغلب عليها الركود النسبي على مستوى النشاط الفلاحي بصفة عامة، و ذلك نتيجة للظروف الأمنية الصعبة التي عاشها الوطن خلال تلك العشرية و ساعد على ذلك غياب سياسة اقتصادية واضحة المعالم و محكمة التنفيذ تتكفل بمهمة ترقية القطاع و تنميته و تطوره و إنعكس ذلك على الريف الجزائري مهمشا و منعزلا بنفسه و بعيدا عن المركز المدني، و أصبح الريف يشكل مظهرا من مظاهر الفقر و البطالة ... فإلى جانب تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية في هذه المرحلة نجد غياب تام في القطاع الفلاحي من طرح سياسة زراعية تخرجه من التردي الذي يؤول إليه القطاع[1].

و على الرغم من المقومات الطبيعية التي تملكها الجزائر خاصة المتعلقة بالطبيعة فإن وضعية القطاع في العشرية 1990-1999 كانت لا تبعث على الإرتياح فنجد معدل النمو الإنتاج الفلاحي سجل 2-%.

فنجد في هذه المرحلة غياب تدعيم الدولة للقطاع المعني و غياب للحماية الأمنية للسكان الريفيين مما أوجب هجرة ريفية كثيفة إلى المدن و القرى المجاورة لها[2].

و سبب ذلك مضاعفة عدد السكان خلال ثلاثة و عشرين عاما 1970-1993 الذي صاحبه نقص في الغذاء، و كانت الجزائر من أضعف الدول في التبادل التجاري و الزراعي مع الدول الأوروبية مقارنة بالمغرب و تونس، حيث أن الجزائر لا تصدر إلا لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول المكونة للإتحاد الأوروبي ما عدا بريطانيا و البرتغال، و بالتالي تقهقر الإنتاج الزراعي و تقلصت الأراضي الصالحة للزراعة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، و تواطؤ الجميع بما فيهم العاملين في النشاطات الفلاحية أدى إلى إفشال السياسات المطبقة سواء لعدم مطابقتها للذهنيات السائدة أو لغموض النصوص القانونية و عدم إستقرارها و في كثير من الأحيان عدم تكيفها مع الواقع[3].

[1]- براكتية بلقاسم، الزراعة و التنمية في الجزائر دراسة مستقبلية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، شعبة: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2013-2014، ص 180.

[2]- هاشمي طيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل وفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3]- زروقي ليلى، التقنيات العقارية (العقار الفلاحي)، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط2، الجزائر، ص 7.

الفرع الثالث: إصلاحات عام 2000.

في هذه السنة عملت الدولة الجزائرية على وضع سياسة فلاحية معتمدة على التدعيم الفلاحي من خلال تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. و يعرف هذا المخطط على أنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة فكان تأسيسه شهر جويلية سنة 2000 و وضعت فيه أهداف عدة منها[1]:

- ✓الحماية والإستعمال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية؛
- ✓الإندماج في الاقتصاد الوطني ؛
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- ✓تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين؛
- ✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف و تكثيف الإنتاج)؛
- ✓ترقية و تشجيع الاستثمار الفلإحي؛
- ✓تحسين التنافس الفلاحي و دمجه في الاقتصاد العالمي؛

و تضمين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أربع برامج أساسية لتنفيذ المخطط[2]:

1. **المخطط الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA**: و هو برنامج يهتم بتطوير الإنتاج و الإنتاجية عبر مختلف الفروع و تكييف الأنظمة الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق و يعمل على تأمين و إستدامة النمو الفلاحي عبر الوطن كما يهدف أيضا إلى التحسين الكمي و النوعي للمنتجات الزراعية من خلال تكثيف الزراعة و عصرنة الأسلوب من إستعمال الأسمدة، السقي بالتقطير و الرش المحوري، كما

[1]- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)، في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، 2005-2006، جامعة قسنطينة، ص 7.

[2]- براكنية بلقاسم، الزراعة و التنمية في الجزائر دراسة مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 182.

يعمل على رفع الثورة الحيوانية و تطوير طرق تربية الماشية و دعم الإستثمارات في الزراعة حيث يتحسن الإنتاج الوطني من الحليب و اللحوم الحمراء.

2. **الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA**: و هي مؤسسة مالية متخصصة بتنفيذ العمليات المالية المقتطعة من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية مع تنفيذ مختلف البرامج عبر تمويل بسيط و فعال، إنطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 مدعوا للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث :هيئة للإقراض ،التأمين الاقتصادي ،محاسب للصناديق العمومية .
3. **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز** : هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط إستعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للإمتيازات الفلاحية GCA و يعني بإستصلاح الأراضي الفلاحية خاصة في المناطق الصحراوية حول الواحات و في المناطق الجبلية و السهبية كما يهدف هذا البرنامج إلى دعم و إستقرار الفلاحين و تحسين ظروف معيشتهم. و من أجل تسيير أمثل للنشاطات الفلاحية تعمل مجموعة من الأجهزة على القيام بمجهوداتها و تتمثل هذه الأجهزة في:

- **الجهاز المالي**: مهمته تمويل القطاع الفلاحي و يقوم بضمان هذا الدور كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR .
- **الجهاز الإداري**: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية **DSA و الغرفة الفلاحية .

المطلب الثالث:الإصلاح الفلاحي في ظل المخططات التنموية .

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إنتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها و ذلك عبر الإستثمارات العمومية المختلفة حيث كانت للفلاحة حصة الأسد من مجموع الميزانية العامة و هذا تبعا لفترات زمنية مدروسة.

* - Banque d agriculture et du Développement Ruale

** - Direction des Services Agricoles

الفرع الأول:الفلاحة في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

صنف القطاع الفلاحي ضمن القطاعات المنتجة للثروة إذ حضي بإهتمام بالغ من طرف الدولة الجزائرية و ذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات معظم المشاريع المبرمجة مسبقا[1].

ففيما يخص قطاع الفلاحة أتى هذا البرنامج لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA و يهدف هذا المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبوا إلى تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية و تحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني ، و تنمية قدرات الإنتاج، المدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الإستعمال العقلاني للمواد الطبيعية ،بهدف التنمية المستديمة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

و قد خصص هذا البرنامج لقطاع الفلاحة و دعم النشاطات المنتجة 65 مليار دينار جزائري و خصص أيضا بجزء من ميزانية برنامج الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية 210,5 مليار دينار قدر بـ 32 مليار دينار لتنمية المناطق الريفية و ذلك لإعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية و الهضاب العليا إذ إهتم البرنامج بتوسيع برامج الشغل الريفي و تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن و تحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف خاصة المناطق الجبلية، الهضاب العليا و المناطق الجنوبية من أجل العمل على إستقرار السكان و الحد من ظاهرة النزوح الريفي.

الفرع الثاني :الفلاحة في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

بعد النتائج الإيجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي و كذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الإجتماعي،كان مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)،4202,7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، الصيد البحري مبلغ 337,2 مليار دينار جزائري

[1]- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثره على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10، 2012، ص 147.

بنسبة 8% خصص منه 300 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة أي بنسبة 88,96% من برنامج دعم التنمية الإقتصادية إذا كان من المتوقع إنجاز[1]:

- ✓ تطوير المستثمرات الفلاحية و الضبط؛
- ✓ تطوير النشاطات الاقتصادية و إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة؛
- ✓ مشاريع جوارية لمحاربة التصحر و حماية تربية المواشي و تطويرها؛
- ✓ تأطير عمليات حماية السهوب و تنميتها؛
- ✓ المرافق الإدارية و التجهيزات المعلوماتية؛

و رغم الجهود المبذولة لإنعاش هذا القطاع تبقى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2– 1): معدل النمو الحقيقي و نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي الفترة 2000–2010 **(الوحدة%)**

الفلاحة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
معدل النمو الحقيقي للقطاع	-0,5	-1,3	3,1	4,9	-5,3	6	0,4

المصدر:زروقي لندة،مرجع سابق، ص 9.

إن تأثير الفلاحة يعد ضعيفا حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 8,25% و ذلك نتيجة لإرتباط القطاع بالظروف الطبيعية المحيطة مما يجعله عرضة للتقلبات الحادة.

الفرع الثالث:الفلاحة من خلال برنامج التجديد الفلاحي 2006–2013.

لقد زاد إهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي غداة الأزمة الغذائية التي هزت العالم سنتي 2007و 2008 بحيث تم وضع سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009 و تخصيص للقطاع مبلغ مالي يقدر بـ200 مليار دينار سنويا[2].

[1]- زروقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي و دوره في سد الفجوة الغذائية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 23 و 24 نوفمبر 2013، ص 87.

[2]- www.pan.org.dz/?p 5192

و ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاث محاور أساسية و هي : التجديد الريفي ، التجديد الفلاحي و تعزيز المهارات و القدرات البشرية و الدعم التقني للمنتجين و المستثمرين الفلاحين و صغار المربين و كانت أهداف التجديد الفلاحي ترمي إلى[1]:

أولا:إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف و التحديث من أجل زيادة الإنتاج و الإنتاجية و تطوير المنتجات ذات الإستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الإصطناعي، البقول و البطاطا و زراعة الزيتون، الطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، اللحوم الحمراء و الدواجن و هذه البرامج تدخل ضمن أنظمة المياه.

ثانيا:تطبيق نظام الضبط و الذي يهدف من جهة إلى تأمين و تثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت، البطاطا، و حماية مداخيل الفلاحين و المستهلكين من جهة أخرى، و لتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط كأماكن لتخزين المنتجات الفلاحية و توفر المذابح.

ثالثا:إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض "الرفيق" من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار و هذا كإجراءات تحفيزية و منح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 1 مليون دينار جزائري عن كل هكتار من أجل إستصلاح الأراضي الزراعية و إنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتار[2].

خلال هذه الفترة شهد الإنتاج الوطني (الحبوب، الأعلاف، الخضروات ،البقول، البطاطا، اللحوم الحمراء و البيضاء) تذبذبا في نمو الإنتاج الفلاحي خلال 10 سنوات الأخيرة 2000-2010 و الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الفلاحي للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع.

[1]- هاشمي طيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2]- www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de/-agruculture

الجدول رقم (2 –2):تطور الإنتاج الفلاحي 2000–2011

الوحدة (مليون قنطار،مليار لتر)

البيان	الحبوب	فرع الحليب	مجموع الحليب	البطاطا	الحمضيات	التمور	الزيوت	لحوم حمراء	بقول جافة	لحوم بيضاء
80-0	29,7	3	173,2	17	5,8	4,72	2,5	2,6	402	1,95
2009	36,1	2,39	300,5	26,8	8,44	6,01	4,75	3,46	643	2,09
2010	456	2,7	393,3	33	7,88	6,45	3,11	3,82	723	2,82
2011	42,5	2,93	572	38,6	11,1	7,24	6,1	4,2	788	3,36

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

يرجع هذا الإختلاف الواضح في الزيادة إلى الدعم الحكومي للقطاع، حيث تضاعف إنتاج معظم المنتجات مرتين إلى ثلاث مرات (البطاطا، الطماطم الصناعية،الخضروات، البقول الجافة...الخ أما عنصر الحبوب فقد شهد إرتفاع في الفترة 2009/2000 حيث إرتفعت أكثر من الضعف إلا أنها إنخفضت بعد ذلك من 61,2 مليون قنطار إلى 42,5 مليون قنطار سنة 2011 أي إنخفاض بنسبة 30,55% .

و عليه نقول أن برنامج التجديد الفلاحي فشل في تحقيق الأهداف المسطرة و لم تنهض الجزائر بهذا القطاع رغم توفر الإمكانيات، و قد صرح المسؤول الأول للقطاع الفلاحي الدكتور رشيد بن عيسى آنذاك قائلا "لقد فشلنا في نهضة الريف و الفلاحة"[1].

الفرع الرابع:إصلاح قطاع الفلاحة من خلال البرنامج الخماسي 2010–2014.

خصص برنامج الإستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، خصص منه أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني أخذت منه التنمية الفلاحية النصيب الأوفر بأكثر من 1000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية[2].

كما تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة النظر في نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الإمتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، و هو قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010

[1]– جريدة الخبر الجزائرية، المؤرخة بتاريخ 2013/02/19، ص 07.

[2]– طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماجستر، تخصص: إقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 154.

الذي يحدد شروط و كيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة حيث يتم بموجبه التوقيع على دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين بإستغلال الأراضي لتنويع إستثماراتهم على مدى 40 سنة، و لهم أحقية الدخول في شراكة مع أجانب للإستفادة من الخبرة الأجنبية و إنجاز سكناتهم الريفية و يسمح لهم حق الإمتياز بتوريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الآخر بتأجيرها لمن يخدمها.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال التنمية الفلاحية من خلال الإصلاحات التي مست مختلف جوانب القطاع الفلاحي، إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات هذا القطاع الحساس الذي يحتاج إلى إهتمام كبير من خلال منح الدعم الضروري للفلاح و العمل على النهوض بالقطاع الريفي.

المبحث الثاني :تطور الإنتاج الفلاحي للمقومات الإقتصادية الجزائرية .

يتكون الإنتاج الفلاحي من منتجات نباتية و حيوانية و يتأتى هذا الإنتاج الفعاليات المختلفة التي تتضمن العوامل الداخلية التي بموجبها نحصل على الإنتاج لإشباع حاجاتها الأساسية و يتوقف مقدار الإنتاج على الكفاءة في الموارد الاقتصادية، و قد تتأثر هذه الكفاءة بمجموعة من المتغيرات و العوامل المختلفة السياسية منها و الإجتماعية.

المطلب الأول :مؤشرات و مقومات الزراعة في دول المغرب العربي.

تقع الجزائر في وسط شمال القارة الإفريقية ، تبلغ مساحتها 2381741كم ، و تحيط بالجزائر عدة دول فمن الشرق تونس على طول 965كلم و من الغرب المملكة المغربية بـ 1559كلم ، و من الجنوب باقي البلدان الإفريقية، و الجزائر كمثيلتها تونس و المغرب تملك مقومات كبيرة في جميع القطاعات على غرار القطاع الفلاحي[1]، حيث تتميز الفلاحة في هذه البلدان الثلاث بمقوماتها كبيرة يمكن تشخيصها و تحليلها كمايلي:

الفرع الأول : نسبة المساحة الزراعية الغابية و المرعية في الجزائر ،تونس المغرب لسنة 2012.

تفيد الإحصائيات الاقتصادية الراهنة أن المساحة الزراعية في الوطن العربي ككل يشكل نسبة 5,3% من المساحة الكلية و هي نسبة أقل من المستوى العالمي الذي يساوي إلى (11,8) وفي هذا السياق يمكن توضيح حجم الأراضي الزراعية المرعية الغابية كنسبة من المساحة الكلية لهذه البلدان على الشكل التالي:

[1]– محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى، الجزائر، ط1، ص 12.

الشكل رقم (2-1):نسبة المساحة الزراعية الغابية و المرعية من المساحات الكلية في الجزائر، تونس، المغرب سنة 2012

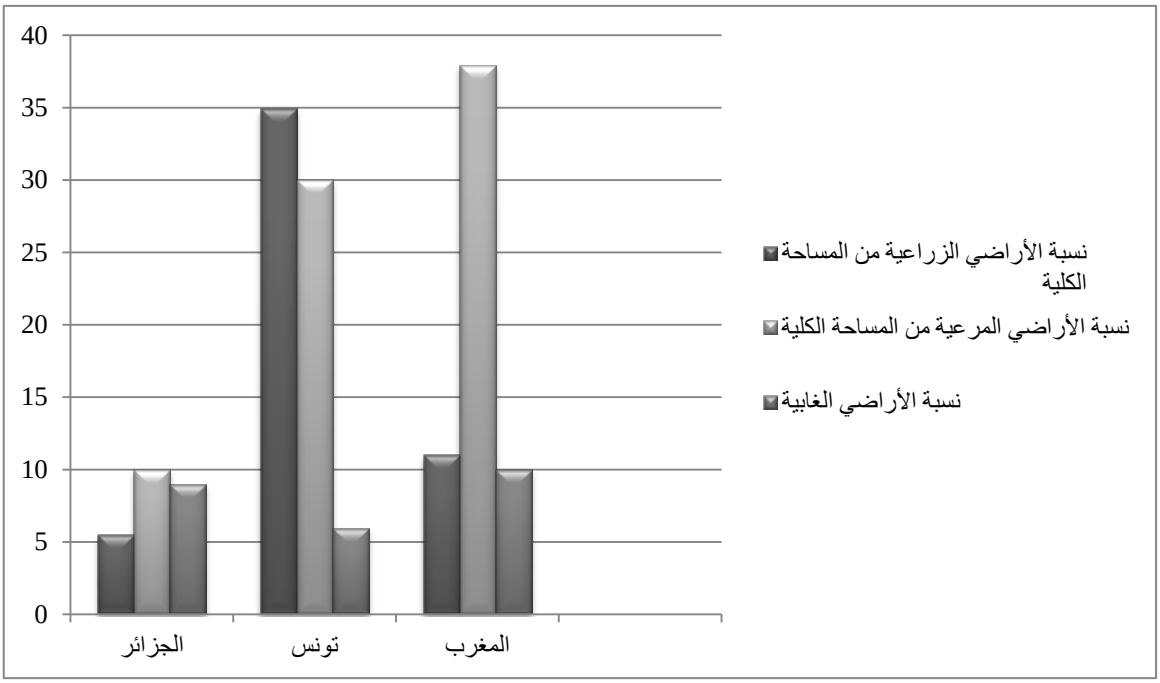

المصدر: الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد 33.

يتبين من الشكل البياني أعلاه ما يلي :

يشكل حجم الأرض الزراعية من المساحة الكلية 10% بالنسبة للجزائر مقارنة مع تونس و المغرب بنسبة 30%، 32% على التوالي أما بالنسبة للأراضي المرعية فهي ضعيفة جدا في الجزائر بنسبة تقدر بـ5% و المغرب بنسبة 12% أما في تونس فهي مرتفعة بنسبة تقدر بـ 32% بينما تشكل مساحة الغابات نسبة أقل من سابقتها حيث تعرف هذه النسبة إنخفاضا شديدا في تونس و تقدر بـ 2%و نسبة 8,2%بالنسبة للجزائر أما المغرب فبنسبة 11,5%.

و لعل هذا التفاوت يعود إلى مدى الإهتمام و التوجه نحو إستصلاح الأراضي الزراعية في كل بلد.

الفرع الثاني :الأقاليم المناخية و معدل الهطول المطري في الجزائر ، تونس و المغرب .

تتميز بلدان شمال إفريقيا بتباين من حيث الملامح التضاريسية و التركيب الجيولوجي و المناخ فهذا الإختلاف في الأقاليم يؤدي إلى التفاوت في نسبة الهطول المطري و بالتالي إختلاف في كمية و تنوع المنتجات الزراعية و فيما يلي توضيح لمعدل الهطول المطري.

الجدول رقم (2 –3): معدل الهطول المطري السنوي (الجزائر ، تونس ، المغرب)

الحجم / البلد	أقل من 100ملم	100-300ملم	أكثر من 300ملم	إجمالي الهطول المطري
الجزائر	67,9	30,1	94,5	192,5
تونس	4,1	11,6	24,1	39,8
المغرب	32,9	34,1	86,7	150

المصدر:الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 32، 2012، ص56.

نتيجة لتباين التوزيع الجغرافي و الموسمي للأمطار، فإن معدل الهطول المطري يتفاوت في كل من الجزائر ، تونس و المغرب حيث تأخذ الجزائر القيمة الأكبر 192,5 ملم سنويا مقارنة بتونس و المغرب بقيمة 39,8 و 150 على التوالي.

و لعل تسجيل الجزائر لهذه النسبة راجع إلى توزيع الموارد المائية إذ تقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر إلى1,5 مليار متر مكعب من الأمطار يتسرب معظمها إلى البحر الأبيض المتوسط (12 مليار متر مكعب) أو تنساب في الهضاب العليا، في شواطئ، بحيرات مالحة، أو يضيع في رمال الصحراء (1,5 مليار متر مكعب).

أما الموارد المائية الجوفية فتقدر سنويا على أساس إستخدامها 1,8 مليار متر مكعب في الشمال و 1,6 مليار متر مكعب في الصحراء أما طلب المياه فإنه يقدر في الوقت الحالي بنحو:[1]

- ✓ 3 مليار متر مكعب للري الزراعي 250000 هكتار؛
- ✓ 2,5 مليار متر مكعب لمياه الشرب؛
- ✓ 250 مليون متر مكعب للاستخدام الصناعي؛

و يتحقق التوازن ما بين هذا الطلب و الموارد المتاحة باستخدام المياه الجوفية و الحفر المستمر لأبار جديدة.

الفرع الثالث: نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي.

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة القطاع الرئيسي لإستعاب القوى العاملة في كثير من الدول النامية على غرار الجزائر، تونس، المغرب، حيث يمثل العاملين فيه ما يزيد عن 40% من العاملين في الإقتصاد القومي ككل،

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2 ،1993، ص10.

و هكذا فإنه يمثل مجالا لتوقيف فئة كبيرة من القوى العاملة رغم هذا إلا أن هذه النسبة في تراجع مستمر في السنوات الأخيرة و هذا بسبب المشاكل السياسية و الأمنية الحاصلة و تمتلك الجزائر قوة بشرية هائلة، حيث بلغ سكان الجزائر39,5[1]مليون نسمة سنة 2014 و يتحدد معدل السكان عموما بعوامل ثلاثة هي[2]: الخصوبة fertility، الموت mortality، الهجرة migration. و بمعنى أخر فإن نمو السكان هو دالة من المواليد و الوفيات و التنقلات و فيمايلي نلقي الضوء إلى كل عامل منها:

أولا: الخصوبة: يشير اصطلاح خصوبة السكان إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني و عدد المواليد الأحياء، بحيث بلغ معدل الخصوبة (الولادة لكل إمرأة) سنة 2010، 2,87 و بلغ معدل الولادات (لكل ألف شخص)سنة 2009، 24,07، و عرفت سنة 2013 تسجيل 963000 ولادة حية.

ثانيا: الوفيات: و هي المحدد الثاني لنمو السكان، و يدعي البعض أن أثر هذا العامل لا يظهر فقط في تغيير حجم السكان بل في تركيبهم كذلك خصوصا التركيب العمري و قد بلغ معدل الوفيات لكل ألف شخص سنة 2013، 16800 حالة.

ثالثا: الهجرة : لعل من أهم الأسباب إنتقال السكان من مكان لآخر (هجرتهم) هو عدم رضاهم عن حياتهم في مواطنهم الأصلية إما بسبب عوامل إقتصادية أو طبيعية أو غيرها بحيث بلغ معدل هجرة الطلاب الذين تابعو تعليما ما بعد المرحلة الثانوية (2000)، 9,4%، ومعدل الهجرة الصافي (لكل ألف من السكان) تقريرات 2010- 2015 هو 0,8 % ، و المهاجرون داخل الجزائر من إجمالي السكان سنة 2010 بلغ 0,7 % ، و من بين السكان نجد القوى العاملة، نجد اليد العاملة الريفية.

تعريف اليد العاملة الريفية: في الحقيقة أنه بمجرد النطق " اليد العاملة الريفية " يتبادر إلى الذهن بأنها تشير إلى تلك القوى العاملة الخارجة من الريف[3]. و فيمايلي توضيح لنسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات ،اطلع يوم 6 مارس 2015.

[2]- كامل بكري، محمود يونس، الموارد و إقتصادياتها، دار النهضة العربية بيروت، 1986، ص 317.

[3]- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية للساحة المركزية، الجزائر، 1991، ص 64.

الجدول رقم (2-4): التشغيل في القطاع الفلاحي بالنسبة المئوية من مجموع السكان الناشطين للجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2008-2012).

السنوات / البلد	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	11,7	9,5	11,8	10,5	10,5
تونس	/	/	/	15,8	/
المغرب	38,4	38,1	/	37,5	37,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2013، الديوان الوطني للإحصائيات العربية.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي للجزائر، تونس، المغرب تعرف إنخفاضا من سنة إلى أخرى، ففي الجزائر سجلت نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي 9,3 سنة 2009 لترتفع إلى 11,8 سنة 2010 ثم تنخفض إلى10,5 سنة 2011-2012 .أما تونس و المغرب فقد سجلتا إنخفاضا من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012، و يرجع هذا الإنخفاض إلى عدة أسباب لعل أهمها عزوف الشباب عن العمل في هذا المجال.

الفرع الرابع: مستوى التسميد للزراعة في المغرب العربي .

تعتبر الأسمدة الزراعية من أهم المقومات الزراعية التي يمكن لها رفع قيمة و حجم الإنتاج الزراعي، كما يعتبر مؤشر حقيقي لمدى الإهتمام بالقطاع الزراعي و تطوره. فالمردودية الفلاحية عموما ترتبط بكميات الأسمدة المستعملة و نوعيتها من جهة، و البذور المختارة من جهة أخرى، و هي التي تفسر مدى الزيادة و الإنخفاض في الإنتاج، خاصة إذا ظلت المساحات المستعملة مستقرة لحوالي 20 سنة[1].

و الشكل الموالي يوضح معدل إستخدام الأسمدة الكيماوية في الجزائر بالمقارنة مع تونس، المغرب.

[1]- فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 5، ص 19.

الشكل (2-2): معدل إستخدام الأسمدة الكيماوية في الجزائر، تونس، المغرب سنة 2012.

(وحدة/كغ /هكتار)

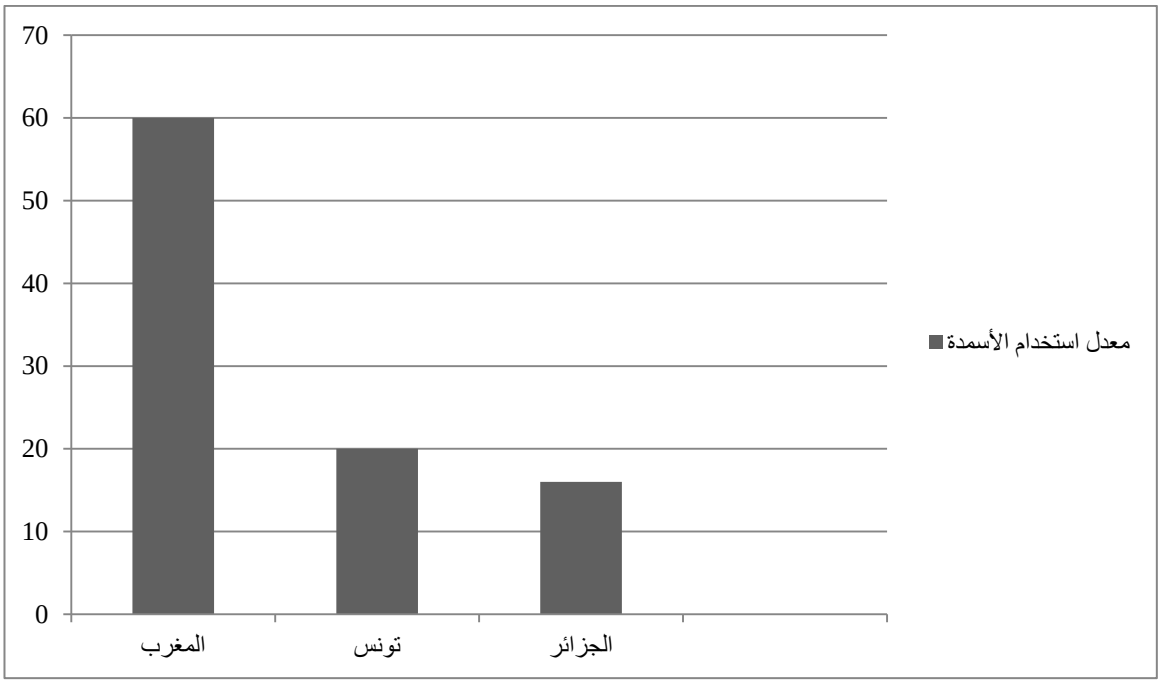

المصدر : لخلف عثمان، محمد الهادي حميدات، واقع مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 24/23 نوفمبر 2014.

يتبين من الشكل البياني أعلاه أنه هناك ضعف في إستخدام الأسمدة للبلدان الثلاث حيث يقدر معدل إستخدام الأسمدة الكيماوية بـ 16 كغ/ هكتار للجزائر و 60 كغ/هكتار للمغرب و 20 كغ /هكتار في تونس.

يرجع ضعف إستخدام الأسمدة في الجزائر إلى عدم توفرها بالكميات الملائمة في الأوقات المناسبة و الملائمة للإستغلال ضف إلى ذلك إرتفاع أسعارها و تكاليف نقلها [1] و كذا نقص التمويل و غيرها من الأسباب جعلت الجزائر تسجل أدنى معدلاتها مقارنة مع تونس و المغرب.

الفرع الخامس: التمويل الزراعي في شمال إفريقيا

يعتبر التمويل الزراعي أحد الوسائل الأساسية لدعم الزراعة و الإنتاج الفلاحي حيث لا يمكن إقامة زراعة حديثة في غياب رأس المال و التمويل، و فيما يلي توضيح لتطوير حجم التمويل المخصص للقطاع الفلاحي في الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة (2010-2012).

[1] - جريدة الخبر، نوفمبر 2014، ص 8.

الجدول رقم (2-5): تطور حجم التمويل الفلاحي في الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2010-2012). (و/ مليون دولار)

البلد / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1015,97	1015,97	1015,97	/	/
تونس	1045,18	1045,18	1045,18	/	/
المغرب	904,35	904,35	904,35	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 32/2012 و 30/2010.

تشير معطيات الجدول أعلاه أن حجم التمويلات الفلاحية في الجزائر تساوي 1015.95 مليون دولار مقارنة بتونس 1045,18 مليون دولار و أكبر من المغرب 904,35 مليون ، بحيث تبين هذه الأرقام درجة الإهتمام بهذا القطاع الحساس في كل من الجزائر تونس، المغرب.

المطلب الثاني : تطور الإنتاج الفلاحي النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، كونه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء بدرجة كبيرة، إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا و العكس صحيح و الجدير بالذكر، أن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها مجموعة الحبوب و مجموعة البقوليات، و مجموعة الخضر و الفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية.

و للعلم فقد كانت الجزائر إبان الثورة الإستعمارية و البدايات الأولى من الاستقلال من الدول المصدرة لبعض هذه المحاصيل ذات الدلالة الإقتصادية المهمة كالقمح مثلا، غير أنها في الوقت الراهن و بالرغم من الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الفلاحية فإنها تحولت من دولة مصدرة بإمتياز إلى دولة مستوردة و الأسطر القادمة ستوضح لنا التغير الحاصل في مستوى إنتاج هاته المحاصيل.

الفرع الأول: تطور الإنتاج الصافي من الحبوب.

تمثل الحبوب مصدر الغذاء الأساسي في جميع بلدان العالم، و من بين أنواع الحبوب نجد القمح الذي يحتل مكانة بارزة في الوجبة الغذائية للجزائريين بصفة عامة و في غالب الأحيان يساهم بأكثر من 50% في الطاقة التي توفرها الوجبة الغذائية، و من جهة أخرى يعتبر حجم الإنتاج الصافي من الحبوب (قمح+شعير) مؤشر

حقيقي لقياس مردودية و مكانة القطاع الفلاحي[1] و بذلك يمكن تشخيص و تحليل تطور إنتاج الحبوب في الجزائر الذي عرف تأرجحا كثيرا بين الإرتفاع و الإنخفاض من خلال الجدول الآتي:

جدول (2-6): تطور الإنتاج الصافي للحبوب (2005-2013).

(وحدة /ألاف الأطنان)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكمية	3525	4012	4100	1900	6120	4550	4245	3430	3740

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاستعانة بـ: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص22، وكالة الأنباء الجزائرية الاثنين 28/أبريل/2014.

يتبين من الجدول تأرجح إنتاج الحبوب في الجزائر، تبعا للظروف المناخية حيث تميز موسم 2009 بإنتاج قياسي بلغ 6120 ألف طن بينما أشارت تقديرات موسم 2012 ، 3430 ألف طن و هذا دليل على تراجع هذا المنتوج الغذائي الحيوي، بسبب صعوبة العوامل الطبيعية و ندرة المياه و إنخفاض إنتاجية الهكتار الواحد.

الفرع الثاني: تطور إنتاج البقول الجافة

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغذيته اليومية حيث أن أي زيادة في نوع منه يحقق مزيدا من الأمن الغذائي، فبالنسبة لتطور محاصيل البقول الجافة في الجزائر فهو كغيره من السلع الفلاحية التي عرفت تذبذبا ما بين الإيجاب و السلب و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-7): تطور إنتاج البقول الجافة 2000-2011

(الوحدة مليون قنطار)

السنة	2000-2008	2009	2010	2011
الإنتاج(قنطار)	402	643	723	788

المصدر: هاشمي طيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات، مرجع سبق ذكره،ص9.

[1]- فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

نستنتج من بيانات الجدول أن إنتاج البقول الجافة عرف إرتفاعا خلال السنوات 2009-2011 و رغم هذا الإرتفاع إلى أن هذا الأخير لم تغطي إحتياجات السوق المحلية خاصة و أنها مواد ذات الإستهلاك الواسع في المجتمع الجزائري.

الفرع الثالث: تطور الإنتاج لمجموعة الخضر و الفواكه

تعد محاصيل كل من الخضر و الفواكه من بين أهم المحاصيل الغذائية ضمن النمط الاستهلاكي العام، و يتأثر الطلب عليها بمعدلات الزيادة السكانية و زيادة الدخول و تحسين المستوى المعيشي للمستهلك .

أولا:مجموعة الخضر: تشتمل الخضر على مجموعة من المحاصيل لعل أهمها : البطاطس ، الطماطم، البصل، و ما إلى ذلك، و الجدول التالي سيوضح تغيير كميات إنتاج هذه المحاصيل خلال الفترة.[1]

الجدول رقم (2-8): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة مليون طن

المجموعات السلعية	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011
الخضروات	33,1	54,8	55,2	60,7	72,9	86,4	95,7
البطاطس	12,1	18,9	15,1	21,7	26,4	33,0	37,8
الحمضيات	4,3	5,9	6,9	7	8,4	7,9	11,1
الأشجار الفاكهة	4	6,2	6,9	9,2	10,2	12,3	13,8
زراعة الزيتون	2,2	4,7	2,1	2,5	4,8	3,1	6,1
التمور	3,7	4,43	5,3	5,5	6	6,4	7,2

المصدر:سفيان عمراني، السياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، ملتقى دولي تاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014،ص11.

يتبين من الجدول أعلاه أن المجموعة السلعية عرفت تحسينا طفيفا خلال السنوات 2000، 2011 حيث قدرت قيمة الخضروات بـ 95,7 مليون قنطار سنة 2011 و في ما يخص أشجار الفاكهة فقد بلغت 13,8

[1] – سفيان عمراني، السياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014، ص9.

مليون قنطار و التمور فقد بلغت 7,2 مليون قنطار و هذا راجع لزيادة المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعة.

المطلب الثالث:تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني

تتجلى أهمية تربية الحيوان عموما في دورها التكميلي للإنتاج النباتي فالحيوانات الزراعية، أيضا تستهلك المخلفات الحقلية التي لا تصلح لغذاء الإنسان أو المعروضة للتلف أو الضياع، و تحولها إلى مواد خام للأغراض الصناعية كالجلود، و الأصواف .....الخ ثم إن تربية الحيوان كمصدر للسماد العضوي مهمة لتحقيق التكامل مع الإنتاج النباتي، مما يكفل زراعة متوازنة، أقل إستنزافا للتربة و أكثر قدرة على حماية البيئة و مواردها و فيما يلي توضيح لمستوى إنتاج الحيوانات (بما في ذلك الدواجن و الأسماك) في الجزائر.

الفرع الأول : إنتاج مجموعات الحيوانات الزراعية الرئيسية

إن إنتاجية الحيوان الزراعي تتم من خلال، تحسين أساليب الإدارة و التغذية و الرعاية الصحية و التناسلية، ومن خلال تطوير تقنيات التربية و التهجين ....الخ على أن يتم كل ذلك بأسلوب منسق و في ظل منظومة تنموية متكاملة فاعلة و مستمرة[1] و الجدول التالي يوضح مستوى إنتاجية الحيوانات في الجزائر.

الجدول رقم (2 –9): مستوى إنتاجية الحيوانات في الجزائر.

(الوحدة /ألف رأس)

السنة / النوع	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
الأبقار	854,44	17477,00	17900,00	1843,93
الأغنام	20006,10	22668,80	23989,33	25194,00
الماعز	3779,19	4287,30	4411,02	4595,00
الجمال	288,57	313,99	318,76	340,00
الخيول	4466,00	4365,00	4420,00	46,00
بغال و حمير	122,52	17639,00	18109,00	17200,00

المصدر:الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم 33، الخرطوم 2013،ص112.

[1]- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع و الممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، ص 389.

يتضح من الجدول أن معدلات النمو السنوية لأنواع الحيوانات الرئيسية المذكورة أعلاه قد تزايد من سنة لأخرى خاصة سنة 2012 مقارنة بمتوسط الفترة 2005-2009 فنلاحظ فرقا متباينا و رغم هذه الأرقام إلا أن هذا الأخير لا يغطي نسبة إحتياجات السوق المحلية خاصة فيما يتعلق بالأبقار و الأغنام التي تحتل المركز الأهم في قطاع الثروة الحيوانية، ولا شك أن سبب ذلك راجع إلى سوء إستغلال المراعي الطبيعية و نقص الأعلاف و عدم ضمان إدارة رعوية فعالة تضع حدا للرعي الجائر و أيضا نقص في توعية و إرشاد مربي الحيوانات الزراعية.

الفرع الثاني : إنتاجية الأسماك في الجزائر

إن لتربية الأسماك بدورها، كأحد الفروع المهمة للثورة الحيوانية أهمية بالغة، و نتيجة لذلك خصصت الدولة إستثمارات هامة لهذا القطاع من خلال سن قوانين هامة لتحديد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الإستنزاف، و بهدف رفع طاقة إنتاج هذا القطاع الهام شجعت الجزائر المزارع السمكية و المصايد[1]. و هذا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 –10): إنتاج الأسماك في الجزائر

(وحدة/ألف طن)

النوع / السنة	2011	2012	2013
المصايد	93,4	101,8	100,4
إستزراع	1,8	1,8	1,8

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ،2013.

يوضح الجدول أن إنتاج الأسماك عرف إرتفاعا طفيفا فيما يخص المصايد بحيث تعتبر هذه الكمية ضئيلة جدا مقارنة بالشريط الساحلي الذي تحتويه الجزائر الذي يقدر بـ 1200كم^2 أما ما يخص الإستنزراع فقدرت الكمية بـ 1,8 ألف طن طوال السنوات الثلاث 2011 ،2012، 2013. و هي كمية محتشمة جراء، و لعل أن هذا النقص راجع لعدم الإهتمام الكافي بهذا القطاع من الناحية المادية و اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال، و الذي يعد قطاعا استراتيجيا و حيويا و مصدرا للأمن الغذائي.

[1]– محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 1998، ص 22.

[2]– محمد الهادي لعروق، المرجع نفسه، ص 12.

الفرع الثالث: تطور الإنتاجية الحيوانية (لبن، بيض، عسل) .

من المعروف أن الدور الأهم لقطاع تربية الحيوانات الزراعية يكمن في مساهمته في توفير المواد الغذائية اللازمة بكميات متزايدة، و في توفير البروتينات الحيوانية، ذات الأهمية الخاصة من خلال توفير اللحوم بأنواعها (حمراء، بيضاء) و المنتجات كالبيض بالكميات الكافية و النوعية الجيدة و بالأسعار الملائمة للمستهلك، و فيما يلي توضيح لإنتاج اللبن و البيض و العسل و اللحوم الحمراء و البيضاء .

الجدول رقم (2-11): تطور إنتاج اللبن، البيض، العسل.

(الوحدة/ ألف طن)

السنة / الإنتاج	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
إنتاج اللبن	1912,60	2854,04	3165,66	306384
إنتاج البيض	184,88	224,53	229,10	226,33
إنتاج العسل	3,08	4,86	5,07	4,24

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013.

بلغ إنتاج اللبن في متوسط الفترة 2005-2009 قيمة 1912,60 نتيجة كانت منخفضة مقارنة بإنتاج سنة 2012 الذي بلغ 3063834 أما إنتاج البيض فقد عرف إرتفاع طفيفا من فترة 2005 إلى غاية 2012 و فيما يخص إنتاج العسل أيضا شهد إرتفاعا لا بأس به رغم هذا الإرتفاع إلا أنه يجب الإهتمام بشكل كبير بهذه المنتجات الحيوية .

الجدول رقم (2 –12): تطور إنتاج اللحوم الحمراء و لحم الدجاج .

(الوحدة/ألف طن)

السنة / الإنتاج	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
إنتاج اللحوم الحمراء	235,75	263,26	267,41	240,87
إنتاج لحم الدجاج	155,17	296,40	330,33	365,40

المصدر : الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعية العربيةن 2013، المجلد 33.

يعد إنتاج اللحوم الحمراء و لحم الدجاج من بين أهم المنتجات الأساسية لما له من قيمة غذائية، و يبين الجدول تذبذبا في إنتاج كل من اللحوم الحمراء و لحم الدجاج فنجد إنتاج اللحوم الحمراء لسنة 2011 بلغ 267,41 مقارنة بسنة 2012 إذ بلغ 240,87 أما ما يخص إنتاج لحم الدجاج فقد عرف تدرجا ملحوظا منذ سنة 2005 إلى غاية 2012 التي بلغت 365,40، و رغم هذا لايزال إنتاج اللحوم الحمراء و لحم الدجاج يعد ضئيلا و لايغطي إحتياجات السوق المحلية نتيجة لنقص الأعلاف، و ضعف الرقابة على الأسواق و نقص برامج الدعم و التمويل لهذا القطاع الحساس.

المبحث الثالث: مساهمة الفلاحة في الإقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الرئيسية، بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم و مع تنامي القطاعات الأخرى و تطورها، تبقى الفلاحة تحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم و خاصة المتقدمة منها، و في الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الإقتصادية و تعددها يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني من أهم القطاعات بالرغم من النتائج الضئيلة التي حققها في السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و في تأمين فرص العمل، و في تأثيره على الإقتصاد الوطني ككل.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة و الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع و مدى تطوره و في الجزائر يمكن اعتبار قطاع الفلاحة في تراجع مستمر حيث تشير بيانات الجدول رقم (**2-13**) إلى أن وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 1980-2013 تمثل نحو 10,42 في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات و الخدمات الجدول(**2-14**) و يرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي غلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، و تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، و هذا يعني تراجع المكانة الإقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى و خاصة قطاع المحروقات و الأشغال العمومية.[1]

[1] lynda Belgaid, la savegarde de la souverainete nationale:Quelle place pour la securite alimentaire.،ملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، 23-24 نوفمبر 2014،ص3.

الجدول رقم (2-13): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 2013/1980

الوحدة/مليون دولار)

السنة	1990-1980	2000	20010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة	10	10,88	8,4	7,8	8,1	8,7

المصدر: التقرير السنوي للإحصائيات

الجدول رقم (2-14): نسبة مساهمة كل القطاعات في PIB %

	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة الصناعة اليدوية الصناعة غير اليدوية	8,5	8	7,8	8,1	8,7
خدمات	30,1	31	31	34	31

المصدر: lynda Belgaid, la savegarde de la souverainete nationale:Quelle place pour la securite alimentaire,p 4.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الوطني

رغم تبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة و منها تجارة المنتجات الزراعية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و تقديم الدعم و الحوافز للتصدير إلا أن مشاركة الفلاحة في ميزان التجاري لم يكن في خدمة الإقتصاد الوطني و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980-2013

الوحدة/ مليون دولار

الصادرات الزراعية	1990-1980	2000	2010	2011
	57,43	32,70	352,6	124,5
الواردات الزراعية	2345,969	2592,3	6222,8	10,789,3
الرصيد	2288,53	2559,6	5870,1	10664,7

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 32، 2013 .

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن هناك حالة عجز في الميزان التجاري و هو في إرتفاع مستمر من 2,28 مليار دولار لمتوسط الفترة 1980-1999 إلى 10 مليار دولار سنة 2011 علما أن هذه الحالة تهدد الأمن الغذائي للبلد.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36% من مجموع السكان في 2006 و إن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر بـ 2% سنويا بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان بـ 1,8 و هو ما بين إمكانية القطاع في إستعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية و أن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة و لإعطاء صورة التذبذب الذي يحصل في نسبة العاملين في قطاع الفلاحة نقدم الجدولين الآتيين و الموضحين لفترتين متتاليتين الأول يوضح تغيير مناصب الشغل خلال الفترة 2000-2006 و الثاني يبين نسب عمالة القطاع الفلاحي من العمالة الكلية.

الجدول رقم (2- 16): تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2006

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
عدد المناصب المنشأة "أ"	142289	170398	163499	179291	166502	132528	104323	1058890
مناصب الدائمة "ب"	69502	74975	70691	82427	53364	39405	31043	421077
نسبة ب/أ%	48,85	44	43,24	45,97	32,05	29,73	29,76	39,77
المناصب المؤقتة "ج"	72787	95423	92808	96864	113138	93123	73280	637323
النسبة ج/أ	51,15	66	56,76	54,03	67,95	70,27	70,24	60,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على Fao statistical yearbook 2014:Africa foodand agriculture,organization of the united nations accra,2014,p 20,25

جاء هذا التطور الواضح من خلال النسب إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الظروف المناسبة لتوسع الزراعي من خلال برامج الدعم و المساندة الذي تنج عنها إقبال الأفراد على الإستثمار و العمل في مختلف مجالات القطاع غير أنه من جهة أخرى نجد جزءا كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة مما يقلل من إستقرار و يؤدي هروب العديد منهم إلى قطاعات أخرى خاصة بعد 2000 و هذا النزوح لم يكن بهذا المستوى خلال سنوات 1980 و حتى التسعينات.

و الجدول التالي يوضح المساهمة المتدنية في العمالة من قبل القطاع الفلاحي

الجدول رقم(2– 17): تطور نسبة العمالة الفلاحية من العمالة الكلية خلال الفترة 1980–2013

السنوات	1990-1980	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
المساهمة في العمالة	15	14,12	11,7	10,8	9	10,6	11,87

المصدر: عمران سفيان، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتيجية كسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن هناك هبوط تنازليا من 15% خلال الفترة 1980 إلى حدود 10% في 2013 يعود هذا التراجع المطرد إلى الهجرة القوى العاملة إلى القطاعات الأخرى كما قلنا سابقا.

المطلب الثاني: مساهمة الفلاحة في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر

إن مفهوم الأمن الغذائي يتمثل في وفرة السلع الغذائية في السوق بشكل دائم و أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين، فالأمن الغذائي يرتبط بالعديد من المتغيرات منها التغيرات المناخية و حجم الإنتاجية و نوعية الإنتاج، لذلك تبقى أزمة الغذاء تتصدر لائحة إهتمامات العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، لا سيما قفزات غير المسبوقة و بمعدلات جامحة للأسعار السلع الغذائية و تضاعف قيمة الواردات الغذائية بالنسبة للدول المستوردة.

الفرع الأول: السياق المفاهيمي للأمن الغذائي و الفجوة الغذائية

قبل التطرق إلى نسب مساهمة الفلاحة في تقليص الفجوة الغذائية لا بد من التطرق إلى مفاهيم خاصة بالأمن الغذائي

1) مفهوم الأمن الغذائي: يمكن تعريف الأمن الغذائي من عدة أوجه ومصادر كما يلي:

الأمن الغذائي معناه توفير الغذاء بالكميات و النوعيات اللازمة لنشاط و الصحة و بصورة مستمرة و لكل من المجموعات السكانية إعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر و إتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانيتهم المالية[1] (المنظمة العربية للتنمية الزراعية).

التعريف الثاني: معناه أيضا حصول جميع الأفراد و بشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة و الكافية لتغذية الإنسان و بقائه في حالة صحية جيدة (المنظمة العالمية للزراعة)[2].

التعريف الحديث للأمن الغذائي: يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية و نشطة[3].

إستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه تمكن مختلف الأفراد من حصولهم على مختلف ضروريات الغذاء الأساسية بإستمرار و بأسعار مناسبة لدخولهم، و ذلك لتحقيق حياة صحية جيدة.

2) **الفجوة الغذائية**: هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا و ما تحتاجه إلى الإستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز في الانتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، و الذي يتم تأمينه بالإستيراد من الخارج، و الفجوة الغذائية – بهذا التعريف– شمل الوضع الغذائي الراهن، وفق عادات الإستهلاك في الدولة، و بالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف انواع الاغذية و هي بذلك لا نتطرق الى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء، و لا إلى تحسين نوعيبة الغذاء المستخدم، سواء من حيث سعيرات التى يحصل عليها الفرد أو مكوناته من البروتين النباتي و الحيواني، و إنما يأخذ بعين الإعتبار تطور الطلب الطبيعي على الغذاء (ناتجة العوامل الداخلية في الدولة) و تغيير الذي يمكن أن يحصل على عادات الإستهلاك (نتيجة لظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسود الدولة).

و الفجوة الغذائية: هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد و لا يستطيع توفيرها محليا بل تلجأ إلى إشباعها عن طريق الإستيراد من الخارج[4].

---

[1]– منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 8.

[2]– عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011،ط1، ص 86.

[3]– السيد إبراهيم مصطفى و آخرون، إقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية،ط1، 2007، ص 192.

[4]– عامر أحمد، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 8، 2008، ص 5.

الفجوة الغذائية= الإستهلاك الغذائي-الإنتاج الغذائي المحلي.

3) **الإكتفاء الذاتي:** هو قدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل عن النفس و على الموارد و الإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا[1].

الفرع الثاني: مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن البيانات الإحصائية حول الإنتاج و الواردات و الصادرات من المنتجات الزراعية و الغذائية في الجزائر تشير إلى أن التبعية الغذائية كبيرة و خاصة في المنتجات الإستراتيجية، حيث تستورد الجزائر 100% من السكر، و 85% من البقول الجافة، 70% من الحبوب، و 90% من اللحوم البيضاء، و 57% من الحليب، و 18% من اللحوم الحمراء، و11% من الأسماك،و تكشف تلك الأرقام السابقة عن الوضعية الكارثية في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد 80,4% من مجموع الموارد الإستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي و شراء السلم الإجتماعي و الجدول التالي يوضح تطور أرقام الصادرات و الواردات الغذائية خلال الفترة 2004-2013.

الجدول رقم(2-18): قيمة الصادرات و الواردات من المواد الغذائية خلال الفترة 2004-2013

الوحدة مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402	-
الواردات	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	-

المصدر: حمداني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مرجع سابق،ص9.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية زادت من سنة 2004 من 59 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2013، و لا توفر أي عوائد للإقتصاد الجزائري حيث مثلت سنة 2013، 0,61% فقط من قيمة الصادرات الكلية، أما الواردات من السلع الغذائية هي الأخرى تضاعفت من سنة 2004 إلى 2008 لتتراجع بعد ذلك بنسبة قليلة سنة 2009 و 2010 ثم عاودت الارتفاع لتصل قيمة

[1]- عبد القادر زريق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،ط1، 2009، ص 216.

الواردات من السلع الغذائية 9580 مليون دولار سنة 2013 و بهذه القيم تبقى الجزائر تعاني من التبعية رغم الجهود المبذولة و المسطرة لتطوير القطاع الفلاحي.

نصيب الصادرات الغذائية من الانتاج الفلاحي الوطني:

تساهم الزراعة في رفع حجم الصادرات الفلاحية و الغذائية و بذلك نرفع من الايرادات المالية الكلية للدولة و الجدول اللاحق يبين مساهمة الفلاحة في صادرات الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2– 19): تطور نصيب الصادرات الغذائية كنسبة مئوية من الانتاج الزراعي في الجزائر 2005–2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
نصيب الصادرات من الإنتاج الزراعي	0,8	0,8	0,9	1,1	0,9	2,3	1,9	1,8
نصيب إيرادات الصادرات من الناتج المحلي	0,07	0,06	0,07	0,08	0,08	0,19	0,09	0,09

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.

يتبين من الجدول أن نصيب الصادرات يعرف إرتفاعا طفيفا خلال الفترة المدروسة بينما نسبة إيرادات الصادرات الغذائية من الإنتاج الإجمالي المحلي هي نسبة ضعيفة جدا و هي يتقارب في متوسطها 0,9%

تكاليف فاتورة الواردات من السلع الغذائية في الجزائر:

تشكل فاتورة الواردات الغذائية بند أساسي في الميزان التجاري في إقتصاد أي بلد فهي مؤشر لقياس التبعية الغذائية للخارج، و لقد تطور حجم فاتورة الواردات للسلع الغذائية خلال الفترة 2005–2012 من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (2–20): تطور فاتورة الواردات من السلع الغذائية في الجزائر (2005 – 2012)

(النسبة المئوية من الناتج المحلي بأسعار السوق).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الواردات	3,5	3,2	3,7	4,5	4,2	3,7	3,9	4,1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

يتضح من الجدول السابق أن هناك إرتفاع في الواردات الغذائية بشكل طفيف بسبب إرتفاع الأسعار الدولية من جهة، ومن جهة أخرى إلى العجز في تحقيق الإكتفاء الذاتي و كذا الأمن الغذائي.

أما عند الحديث عن الإكتفاء الذاتي فنستخلص من الجدول اللاحق أن هناك إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي و بدرجة أكبر ما يتعلق بالزيوت، الشحوم، البقول الجافة و الذرة لكن الملفت للإنتباه هو تراجع نسبة الإكتفاء الذاتي لهذه المواد خلال الفترة 1980-2012 رغم أن هناك تحسن طفيف بالنسبة للحبوب خاصة منها القمح في حدود 40% و هي نسبة ضغيفة تطرح الكثير من علامات الإستفهام في ظل الدعم الموجه لهذه الشعبة[1].

الجدول رقم (2–21): نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال 1980–2012

السلع	1980	2011	2012
الحبوب	41,99	32	39,3
القمح	79	33,5	40,4
الذرة	1,37	0	0,1
البقوليات	41,28	27,7	29
السكر	1,21	0	0
الزيوت والشحوم	-	13,3	8,4

المصدر: التقرير الإقتصادى العربي الموحد 2012

المطلب الثالث: مساهمة الفلاحة في ترقية الصناعة الجزائرية

يتقاطع قطاع الصناعة مع قطاع الفلاحة في نقطة تعرف بقطاع الصناعة الغذائية و للنهوض بهذا القطاع الأخير يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي الذي يعرف تذبذبا بفعل الظروف المناخية، فرغم أن قطاع

[1]- طاهر مبروكي، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011، ص 199.

الصناعة الغذائية في الجزائر يشكل 80% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير أن هذا العدد يبقى بعيدا تماما عن تحقيق الإكتفاء الذاتي بسبب تذبذب الإنتاج فيه، و غياب المنافسة الحقيقية و النوعية، كما هو موجود لدى عدد من الدول الأوروبية و حق المجاورة التي تعتمد على القطاعين الفلاحين و الصناعي لتصدير كمية كبيرة من الصناعات الغذائية، فمساهمة القطاع الفلاحي في توفير الصناعات الغذائية يبقى بعيدا جدا عن القيم العالمية و يجب التفكير حليا في تنظيمه و الإهتمام به أكثر لتشجيع الصادرات خارج المحروقات بعد تحقيق الإكتفاء الذاتي من مجال الصناعات الغذائية أولا، بالإضافة إلى إتخاذ تدابير تحفيزية تتمثل أساسا في إعفاءات جمركية لإستيراد وسائل التصنيع وكذا الإعفاء الجبائي بالنسبة للمنتجين الحقيقين.

و تواضع المساهمة يظهر جليا في عدد قليل من الفروع تتمثل في[1]:

الفرع الأول: فرع المطاحن

يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للإستهلاك النهائي.

عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الإنتاج نظرا لتعدد الوحدات الإنتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80 مطحنة أو المملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة و عمل هذا المطاحن يكون مرهون بكميات إنتاج الحبوب في الجزائر.

الفرع الثاني: فرع الحليب و المشتقاته

عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص و الذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع عبر إستيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع و تحويل الحليب، حيث ساهم هذا المجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب و مشتقاته و هذا بطاقة إنتاج قدرها 0,9 مليار لتر في السنة، و إلى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسات ووحدات متخصصة حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1,5 مليار لتر حسب الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للحليب و

[1]- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014، ص ص 11-13.

مشتقاته فإن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 40% من إحتياجات السوق الوطني رغم الدعم الذي تقدمه الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار.

الفرع الثالث: فرع الزيوت

شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطور ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة خاصة بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للإستثمار في هذا الفرع، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الإنتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني حيث شارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب.

الفرع الرابع: فرع السكر

يعتبر فرع من فروع الصناعية الغذائية يتطلب إستثمارات كبيرة، نظرا لقلة المواد الأولية الضرورية لإنتاجه حيث يتم إستيراد معظم هذه المواد من السوق العالية[1].

الفرع الخامس: اللحوم

يقوم هذا الفرع على تنظيم أماكن خاصة بالذبح و تغليف اللحوم و الدواجن.

الفرع السادس: المنتوجات المعلبة

يتمثل هذا الفرع في تحضير تعليب و تخزين المنتوجات التي تستند في تحضيرها على الخضر و الفواكه و الأسماك و غيرها.

الفرع السابع: المنتوجات المتنوعة

يختص هذا الفرع في صناعة منتوجات متنوعة مثل الشكولاطة، القهوة، و الشاي....الخ.

الفرع الثامن: المشروبات

يعتبر فرع هاما و يقوم على المشروبات الغازية العصائر و المياه المعدنية.

[1] – أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

خلاصة:

تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية (المياه و الأراضي الزراعية) و البشرية (العمال الزراعيون) و الرأسمالية (المكننة الزراعية) ما يؤهلها لتحقيق معدلات إكتفاء ذاتي و المحافظة على أمنها الغذائي، و لكن رغم ذلك تراجعت مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام PIB نظرا لطابعه المميز و المتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية و الفائض على عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى، كما أن تطور النمو الإقتصادي أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي، بالرغم أن الفلاحة أصبحت منذ بداية تطبيق الإصلاحات الإقتصادية على القطاعين، أما من حيث إستعابه لليد العاملة فقد سجلنا هبوطا تنازليا لنسبة العمالة الفلاحية، أما من حيث تلبيته للطلب الوطني خاصة السلع ذات البعد الإستراتيجي فإن الناتج الفلاحي لم يغطى سوى 70% من الوفرة الغذائية منذ الإستقلال إلى حد الآن أما 30% المتبقية فيتم تغطيتها من الإستيراد.

الفصل الثالث:

آليات و قيود تنمية

القطاع الفلاحي

تمهيد:

في إطار المسعى نحو تحقيق التنمية الفلاحية لجأت الجزائر كغيرها من دول العالم على مدار أربعة عقود من الزمن منذ الإستقلال إلى سلسلة من الآليات تحت عناوين مختلفة كانت أحسنها إقامة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم تتبعه سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و كانت الحجة المقدمة في كل مرة ترتكز على إرادة الدولة في النهوض بهذا القطاع الحيوي بتوفير الشروط اللازمة له على نحو يجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الدولية فركزت على الدعم و الإستثمار، و حاولت إعادة بعث القطاع الزراعي من خلال حزمة من التدابير تخص الريف بصفة معمقة، كما أعطت الحكومة إهتماما خاصا بتوفير المستلزمات المتعلقة بالقطاع من أمول و معدات و غيرها و إعطاء عناية بالصيد البحري الذي كمكمل للتنمية الفلاحية لكن بالرغم من تدخل الدولة في محاولتها للنهوض بهذا القطاع الحساس تبقى تواجهه جملة من المشاكل المختلفة و التي تبحث عن حلول من أجل ارتقاء أفضل بالفلاحة الجزائرية، و هذا ما سنوضحه لاحقا في هذا الفصل.

المبحث الأول: آليات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

على إعتبار أن قطاع الفلاحة هو أحد القطاعات الإستراتيجية التي لها دور حيوي في ضمان التنمية المستدامة باشرت الجزائر في الآونة الأخيرة بتطبيق جملة من الآليات كانت تهدف من خلالها غلى تحسين مستوى الحياة في الأرياف و القضاء على كل المشاكل التي تحيط بقطاع الفلاحة من جهة أخرى.

المطلب الأول: الدعم الفلاحي في الجزائر

لجأت الجزائر في السنوات السابقة إلى اتخاذ جملة من السياسات ترجمت من خلالها رغبتها في النهوض بالقطاع الفلاحي و كانت تهدف إلى دعم المشاريع و الفلاحين على حد سواء، و من بين هذه السياسات نجد ما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR، برنامج التجديد الفلاحي و الريفي.

الفرع الأول: عرض عام للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR.

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR في شهر سبتمبر2000، من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي و تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، و في سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية و أيضا وضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المدى الطويل و المتوسط من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز و تدعيم الفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للإقتصاد الزراعي يحد من الفجوة الغذائية و يزيد في إمكانية تحقيق الأمن الغذائي و يهدف المخطط أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية و إدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية و المحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان و حماية الموارد و تشجيع و دعم المزارعين .

و من أجل تحقيق إستراتيجية التنمية الفلاحية وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة تدابير و برامج ووسائل تأطير لتشييد زراعة متطورة و المتمثلة في[1]:

[1]- زيدان زهية، واقع و تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 133، 136.

أولا: تدعيم الإنتاج: من خلال:

تكثيف إنتاج الحبوب بتقديم دعم لمنتجي الحبوب،تقديم الدعم لاقتناء عوامل الإنتاج الزراعية من بذور و أسمدة،تنمية السقي الفلاحي،دعم الموارد الطاقوية المستعملة في الفلاحة (الكهرباء، المازوت)،دعم كل من النشاطات التالية: تربية النحل و الأغنام و الخيل و الإبل،تدعيم الزراعات الصناعية خاصة الزيوت.

ثانيا:تكييف أنظمة الإنتاج و إستصلاح الأراضي: يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تكييف أجهزة الإنتاج مع طبيعة التربة و الخصائص الطبيعية لمختلف المناطق لضمان تحقيق إنتاج حسب الميزة النسبية و المحافظة على الموارد الطبيعية و هذا يستوجب :

- رد الإعتبار للمستثمرات الفلاحية؛
- العمل على إستقرار سكان الأرياف في المناطق الجبلية و إستصلاح الأراضي حول الواحات؛

ثالثا:التمويل الفلاحي : يرتكز التمويل أساسا على:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNPDA :المنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و الذي يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين .
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (بالتنازلات): أنشأ بموجب قانون المالية 1998.
- القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية: تدعيم التنمية بدون فوائد.

رابعا:التأطير التقني و الإداري: سعت إلى التحكم في أحدث الأساليب الزراعية و الهندسة الوراثية و نظام المعلومات الجغرافية و أنظمة الحاسوب و غيرها، و هذا يتطلب الإهتمام أكثر بمراكز البحوث الزراعية و تفعيل أدوار معاهد التكوين و الإرشاد الفلاحي.

الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في عام 2008 حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008، يحدد هذا القانون معالمها و إطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الإنتاجية الفلاحية و تحقيق التنمية المستدامة، أساس هذه السياسة يتمحور حول توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإجتماعي و تستند هذه السياسة السارية المفعول حتى هذه السنة حول تحرير المبادرات و

الطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا تزامنت هذه السياسة و إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) فيه خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج موزع على كل سنة 220 مليار دج، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي غلاف مالي قدر بـ 185,3 مليار دج موزع كالآتي[1]:

-سياسة التجديد الريفي 42 مليار دج 18%.

- سياسة التجديد الفلاحي 160 مليار دج 69%.

- برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدات التقنية 28 مليار دج أي 13% .

أولا: أهداف و ركائز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

تهدف هذه السياسة إلى:

1. زيادة الإنتاج الوطني من الموارد الواسعة الاستهلاك (قمح صلب ،حليب) لضمان معدل تغطية وسطي أدنى ب 75% من الإحتياجات و توفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الإنتاج، و مواجهة الأزمات المحتملة.
2. عصرنة و نشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب ، المكننة ، استخدام البذور ، الجينات المحسنة).
3. عصرنة و تنظيم شبكات جمع و تسويق الإنتاج الوطني و تمويل الفلاحة بالمدخلات و الخدمات.
4. تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الاحتياجات من البذور و الفسائل الجينية.
5. وضع نظام ضبط المهن.
6. تحسين شروط الحياة و مداخيل سكان الأرياف.

أما ركائز هذه السياسة تشمل : تجديد الاقتصاد الفلاحي، التجديد الريفي و برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية بالمساعدة التقنية بالإضافة غلى إطار تحفيزي كما هو موضح في:

[1]- htpp://www.aoad.arg/algeria-inv/pdf

الشكل رقم (3 –1): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

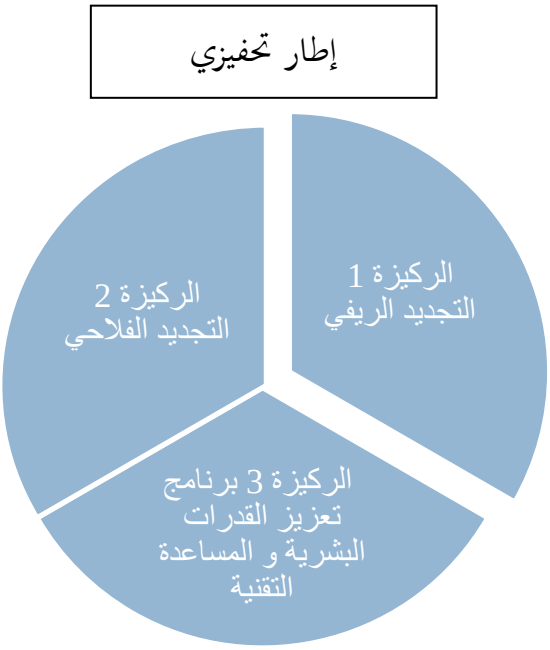

المصدر: الجزائر ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و أفاق – ماي 2012، ص6.

الركيزة1: التجديد الريفي: شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركيه تجمع كل العالم الريفي و اعتمدت من طرف فخامة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006 ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الحكومة يومي 6 و 7 ديسمبر 2006 تبنت برنامج دعم التجديد الريفي 2007-2013 و نشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومة و هذا بعد فترة طويلة من التشخيص و التقييم، و تعاون عليها كل من المعنيين و الخبراء الوطنيين و الأجانب و السلطات المحلية و الوطنية و كان التطبيق الفعلي على أرض الميدان خلال 2009-2013 و لاتزال تطبق إلى هذه السنة[1].

و تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة و هي :

1. تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف (تطوير القرى و المداشر).
2. تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي يضمان تحسين المداخيل .

[1] – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي عرض و آفاق، مجلة، ماي 2012، ص ص6، 7.

3. الحفاظ على الموارد الطبيعية و تثمينها.
4. حماية و تثمين التراث الريفي المادي و غير المادي.

كما ترتكز سياسة التجديد الريفي على: إستراتيجية عملية ألا و هي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي تستند على[1]:

- ✓ تنفيذ اللامركزية للبرامج حسب الأهداف و الذي يستدعي تقوية القدرات و الإندماج و عقلنة التدخلات و الإستثمارات و الدعم الحكومي؛
- ✓ النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية و المحلية) SNADDR الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة IDD الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية و مختلف الاحتياجات و الأولويات و كذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات و تقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات و تقييم الأثر؛

مقارنة منهجية تهدف غلى جمع الفاعلين و المعارف و التمويلات داخل الإقليم.

آليات التنفيذ و برامج هذه السياسة:

تجسيد قرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة في سبتمبر 2000 في مؤتمر قمة الألفية في جدول أعمال القرن 21 نيويورك الذي يعتبر بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية التي أضاف لها البعد البيئي و ضرورة الإهتمام بالموارد الطبيعية و إستدامة إستخدامها، يشكل حماية البيئة المحور الرئيسي لسياسة التجديد الريفي فقد تم إبلاء أهمية خاصة لحماية و صون و تعزيز و تثمين الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية و المائية و كذا توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال خمسة برامج[2]: مكافحة التصحر، و معالجة الأحواض المنحدرة و دعم تأهيل المساحات الفلاحية و تسيير التراث الغابي و توسيعه و الحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية تستند هذه البرامج على الأدوات التالية و كما يوضحه الشكل السابق(3-1).

[1]- نور الدين جوادي و آخرون، مداخلة بعنوان التنمية الزراعية و الريفية المستدامة في الجزائر الواقع و الطموح، الملتقى الوطني الأول إقتصاديات التمور في الجزائر الواقع، الفرص و التحديات، يومي 11-12 أفريل 2011، المركز الجامعي بالواد، ص 16.

[2]- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي عرض و آفاق، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

1) **نظام المعلومات لبرنامج التجديد الريفي:**

يساعد هذا النظام على تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج و المشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بالمشاريع و تحديد نسبة نجاحها.

2) **النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة** : الغرض منه هو التشخيص و البرمجة لمختلف المناطق، كما يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه و برمجة التدخلات و تقييم مشاريع التنمية المختلفة .

3) **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر** : و ذلك من أجل الحماية و المحافظة على الموارد الطبيعية من جهة ، و استغلالها و تثمين المعرفة و الأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى .

الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي: يرتكز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي و مردود القطاع لضمان صفة دائمة للأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات و اندماجها في مقارنة "فرع " لتصويب أعمال دعم المستثمرات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الإستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين و عصرنة الفروع من أجل نمو دائم و داخلي و مدعم للإنتاج حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف و العصرنة تستهدف رفع الإنتاج و الإنتاجية و كذا تكامل الفروع المعنية، و يتعلق الأمر بالبرامج التي تستهدف: الحبوب، الحليب الطازج و البقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء،تربية الدواجن، تتفرع في شكل أنشطة من أجل تعميم أنظمة اقتصاد المياه، تنمية الموارد الغذائية للثروة الحيوانية و تنمية إنتاج البذور و الفسائل و المحسنات و كذا تنمية المكننة و التخصيب، تأمين و استقرار عرض المنتجات الواسعة الاستهلاك[1].

الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين

[1]- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي عرض و آفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

لعبها و الفصل بين مختلف أشكال التنظيم ، إن برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية يتحقق عن طريق :[1]

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة و تحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية و البشرية للمؤسسات و الهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية و مصالح تصديق البذور و الشتائل و الرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات؛

الركيزة المكملة: الإطار التحفيزي: تكملة للركائز الثلاث يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة و المستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي هذه الأدوات هي أساسا:

- الإطار التشريعي و التنظيمي و المعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة و تطويره حسب الحاجيات المتلقات؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي و التمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية و الرقابة بإسم كل المواطنين؛

المطلب الثاني: آليات توجيه القطاع الفلاحي

قامت الجزائر بمجموعة من الجهود، من أجل توجيه أحسن للفلاحة الجزائرية و ذلك من خلال[2]:

الفرع الأول: قانون التوجيه الفلاحي: المعتمد سنة 2008، هو الذي يحدد سبل و وسائل حماية و ترقية و ضبط القطاع الفلاحي، و كذا تنظيم المهنة و تحديد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية و الممتلكات الخاصة بمعالجة مشكل المياه ببلادنا لفائدة السكان و الفلاحة من خلال إنجاز السدود و محطات تصفية المياه و تطهيرها، عن طريق الهيئات المهنية المتخصصة المتكيفة، و التي تمت تعبئتها وفق برامج تكثيف

[1]- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي عرض و آفاقن مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، مجلة كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الإجتماعيةن العدد 5، 2007، ص 14.

الحبوب و البقول الجافة و غيرها من المواد الإستهلاكية، و من بين القرارات و الإجراءات التي تم إتخاذها، و التي من بينها إعادة تنظيم مؤسستين لتسيير مساهمات المنتوجات الحيوانية، و كذا المؤسسة المكلفة بالتبريد و المحافظة على جودة المنتوجات .

الفرع الثاني : قانون مسح الديون على الفلاحين : و المعتمد سنة 2009 و قدر بـ 40 مليار دينار و كان عدد الفلاحين المعنيين بمسح الديون يقدر ب 182 ألف فلاح من مجموع مليون و 100 ألف فلاح عبر الوطن، 125 ألف فلاح من الفلاحين المعنيين بالمسح حصلوا على قروض من بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجموعها 22 مليار دينار و 49900 فلاح معني بالمسح حصلوا على قروض من الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.[1]

الفرع الثالث : توجيه الاستثمار لتطوير الإنتاج الفلاحي .

و كآلية لتنمية و زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني قامت الجهات الوصية (وزارة الفلاحة و الصيد البحري الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) بتقديم و تشجيع جملة من التدابير نذكر منها[2]:

- إستحداث قرض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين؛
- إقرار دعم لتكاليف إقتناء و إعادة إنتاج البذور و الأغراس، و كذا دعم أسعار إقتناء الأسمدة بنسبة 20%؛
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي و معدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25%إلى 45%فضلا عن القروض الإيجارية؛
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (4500 دينار للقنطار من القمح الصلب، 3500 دينار للقنطار من القمح اللين و 2500 دينار للقنطار من الشعير)؛
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب (12 دينار /للتر ينتج و يسلم لمليبنة تنشط في إطار إتفاقية، تخصيص منحة للإدماج لفائدة محلول الحليب من 12 إلى 4 دينار /ل و 5 دينار لمن يجمع الحليب؛
- دعم إنتاج اللحوم (الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل، الإبل)؛

[1]- عمر حنيفة، مديحة بخوش،دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]- www.andi.dz

- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة).
- إعفاء البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية من الرسوم الجمركية عند الإستيراد؛
- إعفاء آلات الحصاد و الدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- إخضاع المنتجات الآتية لنسبة منخفضة على القيمة المضافة المقدرة بـ 7% (مبيدات الحشرات، الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة)؛
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل؛
- تخصيص قروض ميسرة محددة الآجال توضع تحت تصرف وحدات الصناعات الغذائية (الملبنات و مصانع تصبير الطماطم، التي ستقدم بدورها تسبيقات مالية لمربي المواشي و الفلاحين العاملين في مجال نشاطها؛
- إشتراك آليات القرض المصغر و إدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج المؤسسات الخدمة الفلاحية؛

المطلب الثالث : الآليات الإنتاجية المساندة للنهوض بالقطاع الفلاحي .

تظم العديد من الخدمات التي تحرص أجهزة الدولة على القيام بها و تتضمن تلك الخدمات، التمويل الزراعي، وتسعى هذه الآليات إلى تأمين و تحسين هذه الخدمات للمزارعين بصورة مجانية أو مدعومة دعما جزئيا بهدف تحقيق التنمية الفلاحية[1].

الفرع الأول: التمويل الفلاحي: يعتبر التمويل أحد الأدوات الحاسمة لتوجيه الاستثمار الزراعي من ناحية و تعظيم الاستفادة من الإنجازات التي تحققها أجهزة الخدمات للقروض و كما أنها توفر المستلزمات الزراعية بكمياتها و مواعيدها المطلوبة .

الفرع الثاني: الإرشاد الزراعي: و تتمثل في جميع الخدمات الإرشادية التي تقدم بمختلف أنواعها عادة بصورة مجانية للمزارعين و المستثمرين الزراعيين من طرف وزارة الفلاحة كما أن تطوير هذه الخدمات مرهون بمدى إحداث مراكز متخصصة لتأهيل و تدريب المرشدين الزراعيين بعد تخرجهم و قبل ممارستهم العمل الإرشادي و كذلك تطوير الوسائل الإرشادية و تنويعها .

[1]– حمدي سالم، الأمن الغذائي، تقرير منظمة الزراعة و التغذية للأمم المتحدة، 2000.

الفرع الثالث: تطوير التقنيات الزراعية: و هي تشمل كافة السياسات المتبعة لحث المزارعين على استخدام وسائل و أدوات الزراعة الحديثة، و هي ستشمل سياسات توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي كالأسمدة و البذور و اللقاحات و كذا تشجيع المزارعين من استخدام التقنيات الحديثة من آلات متطورة.

الفرع الرابع: البحث العلمي في مجال الزراعة: يهدف البحث العلمي و التطوير الزراعي إلى تحقيق جملة من الأهداف ستشمل ما يلي:

– تعظيم إنتاجية الهكتار الواحد من الأرض الزراعية و المتر المكعب من مياه الري، المحافظة على سلامة البيئة بكل عناصرها و تحسين طرق تربية الحيوانات، تصنيع الإنتاج الحيواني.

الفرع الخامس: الاهتمام بالتنمية البشرية :يعتبر تأهيل العاملين في القطاع الزراعي من فنيين و فلاحين من أهم الخدمات التي تقدمها الدولة بغية تزويد العاملين في هذا القطاع بالمعارف و الخبرات التي تجعلهم قادرين على إستيعاب الجديد في عالم الفلاحة و التعامل مع التقنيات الحديثة بكفاءة عالية ،لذلك قامت الدولة ببرامج تهدف إلى تدريب الفلاحين بإنشاء معاهد كالمعهد التكنولوجي للفلاحة ITMA و كذا فتح تخصصات تعنى بالفلاحة و الصيد البحري في مختلف جامعات الوطن و كذا بمراكز التكوين المهني[1].

الفرع السادس : تفعيل التأمين : التأمين الزراعي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين ، كما أن التامين الزراعي لا يقتصر على المحاصيل فقط بل يشمل الخيول الغابات و البيوت البلاستيكية الزراعية و من أجل إنجاح هذه المهمة ضاعفت الجزائر مجهوداتها بإستخدام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA و الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA خاصة و أنه في السنوات القليلة السابقة عرفت تذبذب شديد في الأحول الجوية و الذي أتلف الكثير من المحاصيل.

[1]– حمدي سالم، الأمن الغذائي، تقرير منظمة الزراعة و التغذية للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 15.

المبحث الثاني: مشاكل تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر

بالرغم من الثورة الزراعية أدت إلى المكننة في المجال الزراعي و توسيع المساحات المزروعة باستصلاح الأراضي و التقدم الكبير في تنظيم الري و إستخراج المياه الجوفية بالطرق الحديثة و بناء السدود و توفير مواد حفظ التربة و التوسع في منح القروض للفلاحين و منحهم بعض الإعفاءات الضريبية و تطوير البنية التحتية داخل الأرياف من شبكات طرق و كهرباء و تحسين في طرق الصيد البحري، على الرغم من ذلك مازال القطاع الفلاحي يعاني من المشكلات و معيقات تحد من قدرته على النمو، لذلك لا بد من الإشارة إلى أهم القيود التي تعيق التنمية الفلاحية .

المطلب الأول: القيود العامة

تتحكم الظروف المناخية و البيئية و نوعية الموارد الزراعية، في أفاق التوسع في المساحة المحصولية و زيادة الإنتاج الفلاحي.

و لقد أدى النمو السكاني و نمو الثروة الحيوانية و التقلبات المناخية إلى انفراط التوازن بين البيئة و النظم الاجتماعية و الاقتصادية، حيث طغى العمران على بعض الأراضي الزراعية الخصبة و امتداد الزراعة إلى المناطق الهامشية و اختل النظام الرعوي، مما أدى إلى تدهور التربة و تعريفها و إمتداد التصحر كما أدى قطع الأشجار و الغابات إلى فقدان خصوبة التربة و انجرافها و تدهور إنتاجيتها و كل هذه المسائل يضاف إليها مسائل أخرى تصب في مجملها كعوائق تحد من عملية التنمية الفلاحية .

الفرع الأول: مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الأرضية و الطبيعية

و هي مجمل المشاكل التي تأخذ على نسبة الأراضي المزروعة و كذا المتسببة في تدهور التربة و كذا الإنتقاص العمدي من نفعية هذه الأراضي سواء بفعل الري الجائر و كذا التبوير و البناء على حساب الأراضي الفلاحية و يمكن حصر هذه المشاكل في :

أولا: مشاكل تتعلق بالأرض :

- ✓ انتشار الأراضي المملحة خاصة في منطقة الوادي و ما جاورها؛
- ✓ تواصل عملية التصحر بسبب القضاء على الغطاء النباتي؛

- ✓تغلب الطابع ذو الحيازات العائلية على مجمل الأراضي الفلاحية و هذا ما نتج عنه قصور في عملي الإنتاج الموجه للأسواق الخارجية[1]؛

ثانيا : مشاكل تتعلق بالموارد المائية : فالموارد المائية المتاحة للري تعتبر من المحددات الرئيسية لإمكانيات تطوير الإنتاج الفلاحي، فنظرا لاعتماد الزراعة الجزائرية على هطول الأمطار فإنها تعاني من محدودية الموارد المائية نظرا للموقع الجغرافي الذي تقع فيه الجزائر و الذي يزيد من حدة الجفاف من فترة إلى أخرى و كذلك هناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:

- ✓ ضعف كفاءة استخدام الري بالطرق الحديثة و غلاء أسعار المعدات الخاصة بها؛
- ✓ هدر قسم كبير من المياه السطحية يتركها تصب في البحر؛
- ✓ تزايد مشاكل تلوث المياه و هذا بسبب ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة؛
- ✓ إنعدام التنسيق بين السياسات الفلاحية و السياسية المائية؛

ثالثا: مشاكل تتعلق بالطبيعة: و هي المشاكل التي تتعلق بالمخاطر المناخية خاصة في السنوات الأخيرة التي تراجعت فيها نسبة هطول الأمطار و كذا موجات الحرارة المرتفعة بسبب الإحتباس الحراري و غيرها من التذبذبات الخاصة في الأحوال الجوية من برد و ثلوج و ما ألحق من أضرار بالغة على المحاصيل الزراعية، و كذا تراجع إنتاج محصول القمح بسبب الجفاف.

الفرع الثاني: القيود التكنولوجية

- ✓ يعاني الفلاحون في الجزائر من قدم المعدات و الآلات الفلاحية و في مقدمتها الجرارات والحاصدات، و كذلك هناك مشاكل في اقتناء البذور خاصة بسبب الأسعار المرتفعة و هذا الأخير سببه الحقوق الجمركية المرتفعة لأن أغلب هذه المستلزمات مستوردة من الخارج؛
- ✓ إعتماد الفلاحين على الأصناف التقليدية من البذور و تخليهم عن البذور المحسنة المستوردة بسبب تدني النوعية خاصة ما عرفه محصول البطاطا في السنتين الأخيرة؛
- ✓ إرتفاع أسعار الأسمدة حيث أثقلت كاهل الدولة؛

[1]– نساب عائشة، إعادة الإعتبار للدور المتوسط لسكان الأرياف في استدامة الامن الغذائي الجزائر نموذجا، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، 23و 24 نوفمبر 2014، جامعة شلف، ص 11.

- ✓ تدني مستوى البحث العلمي: حيث أن البحث العلمي في الجزائر يعمل دائما في حلقة مفرغة و هذا بسبب اعتماده على التعليم النظري و الابتعاد على التطبيقي، فنجد غياب الكفاءة و الخبرة عند المتخرجين؛
- ✓ غياب الاجتهادات و المبادرات الشخصية في محاولة إيجاد البدائل الجديدة؛
- ✓ غياب الربط بين وزارة الفلاحة و معاهد و مراكز البحث الفلاحي من جهة و من جهة أخرى قلة الربط بين مراكز الإرشاد و أجهزة البحث؛

الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالموارد البشرية:[1]

هي تلك القيود المرتبطة بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الفلاحي كأشخاص و كتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية و إمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال ففي الجزائر برغم القوة البشرية الهائلة إلا أن خصائص اليد العاملة هي التي تعيق الأداء الجيد للفلاحة فنجد:

1. **نقص العمالة الفلاحية المدربة:** فمعظم الاستثمارات الفلاحية تنقصها الخبرة و المهارة المدرية فغالبا ما يقبل الطلبة على هذه التخصصات حتى و إن أكملوا دراستهم في معاهد متخصصة فإن مزاولة نشاطاتهم تكون خارج ميدان دراستهم.
2. **ضعف البرامج التدريبية:** و هذا بسبب إهمال الجانب التطبيقي في الجامعات و المعاهد بحيث أنه عندما يتخرج المتكون يجد نفسه بعيدا عن الواقع و لا يستفيد من سنوات دراسته النظرية فيكون مضطرا لهجر العمل الفلاحي و الابتعاد عنه.

الفرع الرابع: انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي

لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية و هي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها و في جميع المجالات و القطاعات.

[1]- فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ،مرجع سبق ذكره ،ص177.

المطلب الثاني: القيود الخاصة بالريف الجزائري

إن النهوض بالفلاحة في الجزائر لا يكفي بتوفير المساحات الواسعة من الأراضي و توفير الآلات الزراعية الكافية، بل ينبغي النهوض بالمجتمع الريفي و بالفلاح على الخصوص و هذا ما لمسناه من خلال برنامج التجديد الفلاحي و الريفي، إلا أن السياسة المتبعة واجهت قيودا تتعلق بالفلاحين الريفيين.

الفرع الأول: الهجرة الريفية: و هي نتيجة لما توفره المدينة من فرص العمل و من قنوات تسهل الحصول على العيش الكريم و أيضا نتيجة الظروف الأمنية السابقة، و هذا ما جعل سكان الريف يلجأ إلى هذه الظاهرة، إذ حرمت هذه الأخيرة قطاع الفلاحة من اليد العاملة إضافة إلى التفاوت الكبير في مستوى الخدمات الصحية و التعليمية و الاجتماعية من الريف و الحضر حيث لا تتجاوز نسبة السكان الريفيين الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 50% ونحو 30% في مجال الصرف الصحي و حوالي 60% في مجال الرعاية الصحية[1] و يعتبر إيقاف الهجرة من الريف إلى الحضر و الحد من تفاقمها ضرورة ملحة على المستويين الريفي و الحضري على حد سواء، فبالرغم من مبادرة الدولة الجزائرية في إيقاف هذه الظاهرة فإنها لا تزال تتكرر باستمرار.

الفرع الثاني: ثقافة سكان الريف فيما يتعلق بالبحوث الزراعية: إن نجاح بعض الجهود الجزائرية المبذولة للاستفادة من فوائد التقنيات الحيوية(الحصول على السلالات وبذور فائقة الإنتاجية تحقق وفرة في الإنتاج الفلاحي، إنتاج نباتات تتحمل الجفاف و الملوحة و بالتالي الاقتصاد في مياه الري إنتاج نباتات بقيم غذائية أعلى....) لا يزال ضعيفا بسبب قصور الإمكانيات البحثية و إحتياج هذه التقنيات إلى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية و الخبرات و التجهيزات الفنية، علاوة على احتكارها من قبل شركات عالمية مما يجعل الاستفادة من ثمارها أو نتائج أبحاثها أمرا شديد التعقيد و باهظ التكليف.

و هكذا فإن ضعف سكان الريف في مجال البحوث الزراعية من أهم العوامل التي حدت من الإنتاجية الفلاحية بالمنطقة، و يعود هذا الضعف إلى عوامل عدة نذكر منها[2]:

- ✓ عدم التنسيق بين مراكز البحوث العربية و أنشطتها؛

[1]- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، مرجع سيق ذكره، ص 12.

[2]- تواتي بن علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي و استراتيجيات تحقيق الامن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية و الدولية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطليات نيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2014، ص 163.

- ✓ ضآلة مساهمة القطاع الخاص في هذه الأبحاث.
- ✓ نقص الكوادر المؤهلة للقيام بالأبحاث عموما و التطبيقية منها خصوصا؛
- ✓ قلة الموارد المخصصة لهذه الأبحاث من الحكومات؛
- ✓ ضعف التجهيزات العلمية و الفنية و المخابر المتخصصة؛
- ✓ عدم توافر البيئة العلمية و المهنية التي تحافظ على العلماء و الباحثين في هذا المجال؛

الفرع الثالث تراجع اهتمام سكان الأرياف بالقطاع الفلاحي: و يعود هذا السبب:[1]

- أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من المناطق ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات و ما إلى ذلك؛
- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجعل المزارعين و عدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض و سوء فلاحتها و رداءة أنواع البذور و بدائية الأساليب و الطرق الزراعية المتبعة.
- انعدام سياسات سعريه و مالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج فلاحي مريح؛
- عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح و الإرشاد للفلاحين و مساعدتهم على تنمية زراعتهم و تطوير أساليبهم الفلاحية؛

الفرع الرابع: تمسك الفلاح بالأساليب التقليدية في الإنتاج: معارضا أي تجديد يمكن الاستفادة منه خاصة وأن ثقافة الفلاحين بالأرياف محدودة بشأن استخدام الهندسة الوراثية و تقنيات المكافحة الكيماوية و البيولوجية التي تتناسب مع الظروف البيئية، و كذلك جهلهم بإستخدام تقنيات الري الحديثة و تقنيات ما بعد الحصاد للنفاذ في الأسواق كل هذا يؤدي إلى محدودية الإنتاج.[2]

الفرع الخامس: عدم تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية: و هذا ما ينتج عنه عدم توفر المناخ الملائم لإقامة المشروعات الزراعية الإنتاجية فيجد الفلاحين صعوبة كبيرة في نقل المحاصيل من منطقة الجني و الحصد إلى مراكز التخزين في ظل غياب الطرق و المواصلات و في كثير من الأحيان تتعرض المحاصيل

[1]- تواتي بن علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي و استراتيجيات تحقيق الامن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية و الدولية، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2]- تواتي بن علي فاطمة، مرجع نفسه، ص 166.

للتلف بسبب انقطاع الكهرباء بالمناطق النائية و كذلك يواجهون مشاكل تقنية و هي غياب أجهزة التبريد و هذا ما كلف منتجي البطاطا سنة 2014 مبالغ مالية كبيرة.

الفرع السادس: عزوف الشباب عن الفلاحة[1]: تشهد الجزائر ضعف كبير فيما يخص العمالة في القطاع الفلاحي و هذا راجع إلى عزوف الشباب عن العمل في هذا المجال بسبب ضعف التأمين و ميول الشباب نحو القطاع نحو قطاع الصناعة، لما لهذا الأخير من امتيازات فيما يخص الأجر، حيث يفضلون العمل بالإدارات، كما يرجع عزوف الشباب الجزائري عن ممارسة النشاط الفلاحي بسبب غلاء المعدات الفلاحية. و بحثهم عن الربح السريع الذي لم يجدوه في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى الصعوبات التي وجدوها للحصول على قروض من طرف الدولة.

المطلب الثالث: قيود و مشاكل أخرى

بعد التطرق للمشاكل المحيطة بالفلاحة الريفية يوجد هناك قيود أخرى تتعلق بالمجال التسويقي و كذا بالمشاكل المحيطة بالإدارات التي لها علاقة مع القطاع و تم حصر هذه القيود في[2]:

1. **مشاكل التسويق**: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك و تبادلها و هناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق و نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية و دراسة الأسواق و العجز في الكفاءات التسويقية المدربة ...الخ.
2. **مشاكل متعلقة بالصادرات**: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة إعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.
3. **التبعية للخارج**: و المقصود بها هنا التبعية الفلاحية في مجال البذور المهجنة و المدخلات الزراعية الأخرى المرتبطة بها، خاصة و أن هذه الأخيرة باهظة الأثمان و هذا ما يجعل تبعية الجزائر في هذا الميدان مكلفة جدا و متكررة سنويا.

[1]- www.djazairess.com أطلع عليه يوم 14-04-2015.

[2]- شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية و تقييمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2012-2013، ص ص 54، 55.

4. **سيطرة الدول الكبرى على الثروة الجينية:** نظرا للمستوى الكبير الذي بلغه تطور البحث العلمي في البلدان الرأسمالية المتطورة، فإن الاتجاه العام هو التملك الكلي من قبل الدول المتطورة للثروة الجينية.
5. **سياسة التهيئة العمرانية:** التي ترمي إلى القضاء على الأراضي الزراعية و تحويلها إلى كتلة من الإسمنت المسلح بغرض المباني و التوسع على حساب الأراضي الزراعية.
6. **مشكلة البيروقراطية:** يواجه الفلاحين و أصحاب المستثمرات الفلاحية في الجزائر مصاعب كبيرة في الحصول على قروض بنكية رغم إطلاق الحكومة لقرضي الرفيق و التحدي، و ذلك بسبب الإجراءات البيروقراطية و الوثائق التعجيزية المطلوبة في تحضير الملفات، فتجد الفلاح يلقى عناء بإلزامية مروره بعدة مصالح كمديرية أملاك الدولة، مديرية مسح الأراضي الفلاحية التي ينتمي إلى إقليمها من أجل حصوله على عقد الإمتياز، إضافة لتوقيعه على دفتر شروط يقيده بخدمة الأرض، إلى جانب ظهور المحسوبية.[1]
7. **الفساد الإداري في قطاع الفلاحة:** أصبح قطاع الفلاحة اليوم يعاني الفوضى في مجال العقار الذي أصبحت تتحكم فيه أيدي خفية حولته إلى ميدان للبزنسة بعدما أصبح يستفيد من عقارات كبرى أشخاص لا علاقة لهم بالقطاع الفلاحي، إذ أصبحوا يستفيدون بطرق غير قانونية من أراضي شاسعة حولوا أغلبها إلى مناطق عمرانية فيما بقيت مساحات شاسعة أخرى بورا في العديد من المناطق بسبب إقامة أصحابها خارج الوطن، و المهنيون و أصحاب المشاريع الفعليين يتخبطون في معاناة البحث عن أراضي للكراء إن وجدت لمزاولة نشاطهم و الذي أدى إلى هذا الوضع هو التجاوزات الإدارية التي تطال قطاع الفلاحة من قبل جهات يفترض أن تظل دوما في خدمة الفلاح للنهوض بالقطاع بدل التلاعبات و تأخير المشاريع[2].

[1]- magazine.echoroukhlue.com/article/479.html

[2]- www.al-fajr.com/ar/centre/291699.html

المبحث الثالث: الإجراءات الواجب اتخاذها للنهوض بالقطاع الفلاحي

إن الإرتقاء المتزايد لعدد السكان، و محدودية الموارد الطبيعية الزراعية و سوء إستخدامها و ضعف الإنتاجية الفلاحية كلها عوامل أضعفت التنمية في القطاع الفلاحي و للخروج من هذا المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستديمة تعتمد بالدرجة الأولى على الإرتقاء بالمستوى المعيشي للأرياف و كذلك اتخاذ إجراءات ملمة بكافة جونب هذا القطاع .

المطلب الأول : إعادة الاعتبار لدور سكان الأرياف لتحقيق التنمية الفلاحية

من أجل إعادة الاعتبار لسكان الأرياف يجب العمل على الإجراءات التالية[1]:

الفرع الأول : وضع برامج التنمية الريفية المستدامة: و هي عبارة عن مشاريع تحمل في طياتها أهداف تكون قابلة للتحقيق في فترة زمنية محددة، و تمس المناطق الريفية و تمثل هذه الأهداف عموما في تخفيض الفقر و البطالة مع مراعاة حق الأجيال القادمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة التي تميز الفضاءات الريفية و ذلك من خلال توفير البنى التحتية و تشييد المدارس و المراكز الصحية بالإضافة إلى توفير الكهرباء الريفية و غيرها من البرامج المساعدة على تحقيق تنمية ريفية مستدامة .

الفرع الثاني : إعطاء الأهمية الكافية للبحوث الزراعية :إن إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التمويل و الاستثمار فيها و هذا لما تتمتع به هذه البحوث من القدرة على القيام بالوظائف التالية :

- ✓ التحديد الموضوعي و العقلاني للأهداف الإستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي إبتكارها و إستخدامها من أجل ضمان إستغلال أمثل للموارد الزراعية؛
- ✓ توليد فيض مستمر من تكنولوجيات جديدة ملائمة مع الإحتياجات المتجددة للمجتمع المتطور خاصة فيما يتعلق بالإنتاج و الإدارة و التسويق في الميدان الفلاحي؛
- ✓ بلورة نظم إنتاج متكاملة و متطورة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليات الإنتاجية و تبلورها غلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة و هو مايستدعي تظافر و تكامل الجهود بين مختلف الباحثين و المرشدين الزراعيين و المنتجين، إن الفاعلية في تحقيق هذه الوظائف

[1]- نساب عائشة، إعادة الإعتبار للدور المتوسط لسكان الأرياف في استدامة الأمن الغذائي الجزائر نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 6.

تستدعي أن تكون الجهود البحثية الهادفة إلى التنمية الفلاحية تراعي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الوطنية في الإنتاج الزراعي و أن تولي إهتماما خاصا للإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و لعائد الإستثمار هذه الموارد، و أن تكون على وعي كامل بأهمية عنصر الزمن لتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المطلوب ، و أن تساهم هذه الجهود البحثية في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التحسين من المستوى المعيشي للقاعدة العريضة من المزارعين؛

الفرع الثالث :ضرورة تكييف سكان الأرياف مع المتغيرات المناخية :

الجزائر تتسم بظروف زراعية قاسية و هي بلد تسود فيه المناطق القاحلة و شبه القاحلة و تتعرض إلى موجات جفاف متكررة و تتفاوت بدرجة كبيرة في معدلات هطول الأمطار من مكان إلى أخر و من سنة إلى أخرى و أرياف الجزائر تعتبر من بين المناطق الأكثر عرضة للتصحر و إنجراف التربة و كذا هي متعرضة دوما للجفاف لذلك فعلى الدولة إنعاش هذه المناطق بالعنصر الحيوي و هو الماء من أجل بعث الحياة في هذه المناطق و لكي يجد سكان هذه المناطق الراحة التي يبحثون عنها تغنيهم عن هجرة مناطقهم[1].

الفرع الرابع : الترويج لإسهام المرأة الريفية في التنمية الفلاحية :

لا يمكن أن ينحصر دور المرأة في عملها اليومي داخل في المنزل و لكن يجب أن يتعدى إلى أكبر من ذلك ،منذ الأزل نجد أن الأسرة تعتمد على المرأة اعتمادا كليا في الفلاحة و تعتبر المرأة الريفية مرتكزا أساسا في العملية الزراعية سواء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدى الغير، ويجب بعث روح حب الأرض لدى النساء فتدعو إلى إسهامها في ذلك من خلال أعمال جني الثمار و البذور و غيرها في تربية الدواجن و حتى المواشي و الأبقار ،و في السنوات الأخيرة تجاوز الأعمال السابقة فلمحنا اندماجها في استعمالها للألأت الزراعية التي كانت حكرا على الرجل ، لذلك فلا بد من إدماج المرأة بشكل قانوني في الفلاحة و ذلك بمساعدتها بالمبالغ اللازمة لذلك .

الفرع الخامس: الارتقاء بالمستوى المعيشي للأرياف

ويكون ذلك عبر تحسين دخولهم الاقتصادية فرغبة غالبية سكان الريف ذوي الحيازات الصغيرة و المتوسطة تصب في زيادة دخلهم و تنويع مصادره لتحسين مستوى معيشتهم مع احتفاظهم في نفس الوقت بهويتهم

[1]– نساب عائشة، إعادة الإعتبار للدور المتوسط لسكان الأرياف في استدامة الامن الغذائي الجزائر نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الاجتماعية الخاصة و اعتمادهم على الذات في كسب الرزق فالدخل المرتفع سيكون سبب في تمسك الفلاحين و سكان الأرياف بممتلكاتهم و بمهنهم الفلاحية.

الفرع السادس: محاولة القضاء على الفقر في الريف : إن الحد من الفقر في الريف مسألة محورية لرسالة الدولة في محاولتها لتحقيق التنمية الفلاحية ، فإخراج المزيد من السكان من محنة الفقر في الريف ليس مجرد أمر ضروري لكرامة الإنسان أو أمر لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة ، و إنما هو أيضا صناعة اقتصاد جيد مبني على الفلاحة السليمة المنطقية من الريف و المنتهية إلى البلاد ككل .

و من الجهود التي يجب بذلها من أجل الحد من الفقر:

- ✓ تعزيز المؤسسات الريفية و المنظمات المحلية للمنتجين و المجتمعات المحلية، و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية و إدارتها؛
- ✓ تنفيذ برامج و سياسات تشجع على إيجاد فرص للعمل اللائق في الزراعة و الأنشطة الأخرى أمام الرجال و النساء و الشباب؛

الفرع السابع : تدخل الدولة من خلال تشجيع التمويل و الاستثمار في القطاع الزراعي :

بالرغم من أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر، و الدور الذي قد يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن حظ قطاع الفلاحة من الاستثمار لا يزال ضعيفا، فتدخل الدولة لا يكون بإحتكار القطاع الفلاحي و كل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة لسكان الأرياف بممارسة هذا النشاط و رعايته بالتخطيط و فتح أسواق داخلية و خارجية لترويج السلع و التبادل الدولي، و بالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب، من جهة أخرى إعطاء قيمة للأرض و العمل فيها و يتحقق تدخل الدولة العقلاني من خلال تخصيص مبالغ مالية وفقا لحجم الاستثمارات التي تكون مدروسة مسبقا مع تكريس الديمقراطية في اتخاذ القرارات و الابتعاد عن التلاعبات التي تحدث لهذا يجب أن تقوم الدولة بـ:

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي و التمويل على المستوى القومي و القطري و تحسين أداء ما هو موجود منها؛

- تقوية شبكة التمويل و الإقراض الزراعي و تكثيفها ليتماشى حجمها و حجم المزارعين المتعاملين معها مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الفلاحية؛

– العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية عن طريق تشجيع الادخار و ذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة و متوسطة الأجل؛

–الرفع من الكفاءة الإدارية للبنوك الزراعية للحد من تعميق شروط الإقراض و إرتفاع فوائده ؛

– إدخار التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية و الإدارية للتحفز الإستثمارات الزراعية و تنشيطها؛

– العمل على كفاءة الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الفلاحية و الطلب عليها؛

المطلب الثاني : إجراءات أخرى

بعد الإحصاء الذي قدمناه حول مختلف المشاكل المحيطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر وجب علينا اقتراح مجموعة من التدابير التي يمكن الأخذ بها في محاولة لاستدراك النقائص التي عرفتها المنظومة الفلاحية فيجب على الدولة إعطاء الأهمية لمايلي :

الفرع الأول: التوجه نحو الزراعة الحديثة

من أجل زيادة الإنتاجية يجب على قطاع الفلاحة التوجه نحو طرق و أساليب زراعية حديثة و المتمثلة في[1]:

أولا: الزراعة المسقية (المروية):و يقصد بها زراعة المحاصيل التي تعتمد على الري الدائم باستخدام المياه الجوفية أو السطحية فعلى الرغم من محدودية هذه الأراضي في بلدنا إلا أن لهذه التقنية فوائد كثيرة منها:

- ✓ توسيع الرقعة الزراعية؛
- ✓ زيادة الإنتاج: فالأرض المروية يمكن أن تزرع مرتين أو ثلاث مرات في السنة؛
- ✓ توفر فرص عمل أكبر من العمال؛

فلهذا يجب العمل على توفير وسائل الري بنوعيه (الري المحوري أو التقطير) و تدريب الفلاحين على هذا النوع من الزراعة.

ثانيا: الزراعة المغطاة (البيوت البلاستيكية): و هي إنتاج الخضروات و الزهور ضمن أنفاق أو غرف بلاستيكية أو زجاجية مدفأة بالأشعة الشمسية أو المدفأة، و تؤمن بيئة محمية من التيارات الهوائية و من

[1]– سعد فليح حسن، أضواء على الزراعة الحافظة، الهيئة العامة للبحوث الزراعية، بدون سنة النشر، ص 13.

الآفاق الزراعية فهي بذلك توفر أجواء اصطناعية توفر للنباتات المزروعة بها الظروف الملائمة للحصول على منتجات خارج أوقات مواسمها الطبيعية، فعلى الدولة توفير وتدعيم الفلاحين بهذه البيوت البلاستيكية و تشجيعهم على الاهتمام بهذا النوع من الزراعة لما لها من فوائد حيث تتميز الزراعة المغطاة عن الزراعة بالعراء بمايلي:

- ✓ تقديم محاصيل خارج أوقات موسمها؛
- ✓ مواصفات جيدة أقل تلوث؛
- ✓ تقلل الخسائر التي تنتج من سوء الأحوال الجوية؛
- ✓ إنتاجية وحدة المساحة في الزراعة المغطاة تفوق بكثير الزراعة بالعراء؛

ثالثا: التوجه نحو استخدام التقنية النووية في الزراعة: و هذا بتعريض الكائن النباتي أو الحيواني أو عضو أو نسيج أو خلية منه إلى الإشعاع (مطفر فيزيائي) أو لمادة كيميائية(مطفر كيميائي) لإحداث طفرات وراثية و استحداث صفة أو أكثر تنتقل من جيل إلى آخر بنسبة متوارثة، و ربما لم تكن مثل هذه الصفة موجودة أصلا في هذا النوع من النباتي أو الحيواني[1]، و يمكن من خلال هذه التقنية الحصول على:

– أكثر غلة، أصناف مقاومة للمسببات المرضية، أصناف أكثر ملائمة للظروف البيئية، و بالتالي الحصول على أكثر ربح و عائد خاصة و أن هذا النوع من التقنيات يمكن عن طريقها إنتاج نباتات يتميز بالقدرة على مقاومة الآفات الزراعية و مقاومة الحشرات بالإضافة إلى قدرته على النمو في ظروف قاسية شديدة البرودة أو شديدة الحرارة و حتى في تربة شديدة الملوحة.[2]

الفرع الثاني: تنظيم أحسن للعقار الفلاحي

قد لا يكون مشكل العقار الفلاحي و طرق تسييره هو السبب الوحيد لتدهور الإنتاج الزراعي في الجزائر و لكنه الأكيد أحد الأسباب الهامة له، لذلك نقترح لإعادة تنظيم العقار الفلاحي ما يلي: [3]

1- **إعادة النظر في نظام الامتياز:** عند تطبيق نظام الامتياز على الأراضي الفلاحية اعتبره الكثير من المختصين عودة إلى نظام الثورة الزراعية و لكن بشكل جديد و هذا ما جعلت الدولة محتفظة بملكية الأرض

[1]- محمد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 21.

[2]- مليكة زغيب وفمري زينة، البيئة الزراعة المستدامة و المنتجات المعدلة وراثيا أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد الخامس، الجزائر، 2009، ص

[3]- سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر الأزمة و الحلول، ص ص 5، 6.

لمدة طويلة على الأقل، و من جهة لن تكون للعامل في الأراضي أي الفلاح نفس الرغبة في العمل لو كان يعمل في أرض يملكها، لذلك لابد من تعديل المرسوم المتعلق بالامتياز بتحديد أجر لتمليك الأرض لمن يعمل فيها إذ أثبت استصلاحها و لو بعد فترة قصيرة، مع إبقاء القيد السابق و هو عدم بيع هذه الأرض أو تحويلها لأغراض أخرى، حتى لا يتسبب ذلك في تقليص المساحات الزراعية.

2- **تبني أسلوب المغارسة لتعمير أراضي البور**: و هذا يعني أن الدولة تمنح أراضي غير مستصلحة مثل أراضي البور لمن يستصلحها بغرس الأشجار المثمرة فيها، و عندما تصل تلك الأشجار إلى مرحلة الإنتاج تمنحه جزءا من الأرض بأشجارها على سبيل التمليك جزاءا له على تحقيق تلك النتيجة.

أمل الجزء الذي تحصل عليه الدولة من الأراضي، هذه العملية، فيمكن أن تمنحه لنفس العامل أو غيره ليعمل فيه بطريقة الامتياز.

3- **تشجيع الاستثمارات الفلاحية ذات النوع الكبير**: إن من أهم أسباب تطور الزراعة في البلدان المتقدمة إقامتها على شكل مستثمرات من الحجم الكبير، و قد أثبتت الإحصائيات أن أكثر من 60 % من المستثمرات الفلاحية في الجزائر ذات مساحة تقل عن 5 هكتار، لذلك يجب النظر في حجم المساحة الممنوحة، و تشجيع الإستثمار الفلاحي ذي الحجم الكبير.

4- **وضع قوانين صارمة أو تفعيلها لحماية العقار الفلاحي في الجزائر**: في ظل وجود مساحة محدودة نسبيا للأراضي الزراعية في الجزائر خاصة في شمالها، و في ظل الخطر المستمر الذي يتهددها خاصة في الهضاب العليا و السهوب و هو التصحر، تبقى هناك أخطار أخرى تهدد العقار الفلاحي في الجزائر، و أهمها المتاجرة بهذا العقار و تحويله لأغراض أخرى كالبناء، مما يتسبب في تقليص المساحات الزراعية المحدودة أصلا، لذلك لابد من وضع قوانين صارمة لمنع مثل هذه الأعمال، و إن كان بعشها موجود فعلا فالمطلوب تفعيلها في الميدان.

الفرع الثالث: إجراءات مهمة

يجب اهتمام الدولة بما يلي:[1]

[1]- عمر جنية، مديحة بخوش،دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة ،مرجع سبق ذكره، ص 15.

- ✓التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية (فيضانات، الجفاف، التصحر)، و هذا من خلال إعطاء أهمية أكثر للمتغيرات المناخية و المحافظة على التوازن الإيكولوجي؛
- ✓إنجاز مشاريع تتماشى و المحيط الفلاحي في الجزائر و ذلك من خلال التركيز على التباين في الأقاليم التضاريسية التي يتميز بها بلدنا؛
- ✓ المحافظة على المساحات الصالحة للزراعة و تفادي قدر المستطاع إقامة مشاريع سكنية في مثل هذه المساحات؛
- ✓الإستغلال الأمثل للموارد المائية خاصة في مجال السقي؛
- ✓المحافظة على التنوع البيولوجي الحيواني و محاولة توظيفه في القطاع الفلاحي؛
- ✓السعي نحو تشغيل أكبر لعدد من اليد العاملة في هذا القطاع الفلاحي وهذا بفضل تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار و عدم هجرة الأرض كونها مصدرا للرزق؛
- ✓تحسين مستويات المعيشة بالأرياف بإقامة مشاريع تستقطب الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف؛
- ✓القيام بإنجاز مشاريع السكنات الريفية مشابهة لتلك الموجودة في المدن؛
- ✓تكوين اليد العاملة و المؤهلة و القابلة للتجديد مدركة بالتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة؛
- ✓تطوير الطرق الزراعية؛
- ✓توفير القروض و المساعدة على تسويق المنتجات؛
- ✓تنشيط السياسات الزراعية و الإعتماد على التقنيات الحديثة في الري و الزراعة من الابتعاد عن الزراعة المطرية السائدة في البلاد من خلال الإستثمار في هذا الجانب؛
- ✓أما فيما يخص الصيد البحري فقد ظل الصيد البحري موضوع سياسة هيكلية و تنموية حقيقية أعطته نتائج أولى مشجعة، و من أجل مواصلة تحقيق نتائج إيجابية يجب على الدولة العمل على:
  - رسم خرائط بتحديد الموارد؛
  - دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛
  - تعزيز شبكة الموانئ و ملاجئ الصيد البحري؛
  - تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته؛

- مواصلة دعم و رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري؛
- إعداد سياسة للإرشاد الفلاحي تتمثل في تحديد الأهداف بدقة: [1]

– الربط و التواصل بين مؤسسات البحث العلمي و الإرشاد الفلاحي؛

– نشر الوعي بضرورة تنمية قطاع الفلاحة بالاشتراك مع وسائل الإعلام؛

– تحفيز الفلاحين و تشجيعهم بتوفير المخصصات المالية اللازمة؛

– ضرورة تطوير و تحديد معدات الحرث و الحصاد و مختلف الأدوات المستخدمة؛

– إدراج تقنيات جديدة بغية زيادة حجم الإنتاج كاستخدام التقنية النووية و الهندسة الوراثية و هذا لتحسين الكمية و النوعية؛

– تشجيع المبادلات الفردية فيما يخص الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

– إعطاء الأهمية للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحليب، اللحم، الدجاج، و البطاطا و غيرها؛

– إحصاء كل الأراضي المهملة غير المستغلة وإعادة توزيعها على الذين يريدون فعلا خدمة الأرض؛

– إعادة النظر في مسيري مديريات الفلاحة و تعويضهم بأشخاص ذوي كفاءة و مسؤولية؛

[1]– سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 354.

خلاصة:

إجمالا يمكن القول أن الجزائر تسعى جاهدة للوصول إلى تحقيق تنمية فلاحية من خلال إرشاد سياسة تنموية طموحة و مستدامة و ذلك من خلال حزمة وسعة من المخططات و البرامج و الآليات التي يأتي في مقدمتها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الذي عزز بسياسة التجديد الفلاحي و الريفي الطموح ... إذ لا يمكن إنكار بأي حال من الأحوال، أن قطاع الفلاحة بالجزائر عرف تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الفارطة، فإتباع آليات الدعم المتواصل لهذا شجع الاستثمارات و لو شبه قليلة كما أن إتباع سياسة النهوض بالمجال الريفي ساهم كثيرا في تطور الفلاحة بمعدلات نمو متسارعة أدهشت المتتبعين في الساحة، ورغم كل تلك الانجازات إلا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة على صانعي القرار و متخذي السياسات مواجهتها و مناقشة السبل الكفيلة بالتغلب عليها .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

خاتمة:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الإقتصادية الهامة بمعظم دول العالم و خاصة في الدول النامية، و هذا للدور الأساسي الذي يلعبه لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال مساهمته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية، و المواد الأولية للصناعات الغذائية و التحويلية، و توفير فرص العمل لمختلف نشاطاته و للقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة و غير المباشرة به، و زيادة المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية، و جلب العمولات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، كما يساهم في توزيع الثروات من خلال (الأجور، الضرائب، الرسوم)، و زيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الفلاحية و على تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها و توسيع نطاق أسواقها.

و لا يقتصر دور القطاع الفلاحي في مساهماته الإقتصادية فقط و إنما له دور و تأثيرات بارزة على الجوانب الإجتماعية و السياسية و الأمنية و تحقيق التوازن الديمغرافي بين المدن و الأرياف.

و من خلال تشخيصنا للواقع الفلاحي في الجزائر و مكانته ضمن الإصلاحات الجزائرية نجد أن الفلاحة لم ترقى للمستوى المطلوب فنجد الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني يواجه صعوبة في تطور أرقامهما و هذا لوجود قيود تحيط بالمجتمع الريفي من جهة و بالقطاع ككل من جهة أخرى، لهذا عجزت الدولة الجزائرية جهودها سنوات ماضية فلجأت المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و كذا سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و اعتبرتهما أهم آليتين تسعى من خلالهما تطوير القطاع الفلاحي.

من خلال تناولنا للموضوع و تحليلنا له تمكنا من إختبار الفرضيات و الوصول إلى ما يلي:

1) تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية و التي تعني إستخدام الموارد المتاحة طبيعية و بشرية و مالية و تكنولوجية لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية و الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع و تمكن أهميتها في تقوية الروابط التي تشكلها مع بقية

خاتمة عامة:

القطاعات الأخرى من خلال إستخدام مخرجات القطاعات الصناعات الغذائية و التحويلية كمواد خام أولية، كما تساهم في توفير الموارد النقدية من خلال التجارة الداخلية و الخارجية، التي تخدم إحتياجات التنمية الإقتصادية مما ينعكس في النهاية على زيادة الدخل الوطني و في نصيب الفرد منه، و في زيادة حجم الإدخار و من ثم حجم الإستثمار.

2) لم تتعدى مشاركة القيمة المضافة في الزراعة أكثر من 10% من الناتج المحلي الخام فحاليا تمثل 8,6% فقط، و قد عرف المردود الزراعي تراجعا مستمرا خاصة بالنسبة للموارد و السلع الأساسية واسعة الإستهلاك فمثلا تلجأ الدولة للسوق الدولية أي الإستيراد بنسبة تقارب 70% لتغطية الطلب المحلي من الحبوب و كذلك بالنسبة للحليب و المواد الدسمة التي يتم توفيرها بنسبة 60% من الخارج.

3) تعتبر سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بركائزه الثلاث أهم آلية تسعى خلالها الجزائر إلى تنمية القطاع الفلاحي بالإضافة وسائل أخرى كقانون التوجيه الفلاحي و قانون مسح الديون على الفلاحين و كذا تعزيز نطاق التمويل و الإرشاد الزارعي و التأمين و غيرها من الآليات المهتمة بتطوير التقنيات الزراعية.

نتائج و توصيات:

1) يقصد بالتنمية الإقتصادية أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير التقليدية و طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة و لا يمكن أن يتم تسيير إنجازها إلا إذا شملت تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم، و تخفيف الفقر.

2) تهدف التنمية الإقتصادية إلى زيادة الدخل الوطني و رفع مستوى المعيشة تقليل التفاوت في الدخل و الثروات تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني، أهم النظريات التي فسرت التنمية الاقتصادية نجد نظرية الدفعة القوية، نظرية مراحل النمو لرستو، نظرية التنمية المتوازنة و غير المتوازنة، نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد.

خاتمة عامة:

3) تلعب الفلاحة أهمية في التنمية الإقتصادية حيث أنها توفر الإحتياجات الغذائية للسكان و توفير الموارد النقدية، تمويل الصناعة بالمواد الأولية، نوفير اليد العاملة.

4) تمتلك الفلاحة الجزائرية مقومات كثيرة تؤهلها للنهوض بهذا القطاع خاصة ما يتعلق بالموارد الطبيعية و البشرية و إتضح لنا هذا بعد مقارنتنا للجزائر مع بلدان المغرب العربي.

5) معدل نمو الناتج الفلاحي يتناقص بالتزامن مع المخططات التنموية حيث إنخفض من 20,5% خلال فترة التسعينات إلى 14,2% خلال مرحلة تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى 10,3% خلال مرحلة تنفيذ برنامج دعم النمو، و هو ما يتناقض و المبالغ المالية المرصودة؛

6) إن واقع الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني في الجزائر يشهد تذبذبا كبيرا بين الزيادة و النفصان مما يؤدي إلى الإستيراد من الخارج لتغطية العجز و إرتفاع فاتورة الواردات الغذائية، و هذا راجع إلى عدة عراقيل أهمها المعوقات الطبيعية و البشرية و التكنولوجية و المالية.

7) إهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات تماشيا و الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع و خاصة لإنتاج المواد الغذائية الرئيسية، و إستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز ثم تم تعزيز هذه السياسة بسياسة أكثر شمولية و هي سياسة التجديد الفلاحي و الريفي؛

8) يحيط بالقطاع الفلاحي مشاكل عديدة منها مشاكل متعلقة بالأرض و مشاكل تتعلق بالطبيعة كالجفاف و التصحر إلى جانب هذا يوجد قيود أخرى تعيق عمل الفلاحين و هو إستخدام الآلات و المعدات التقليدية بالإضافة إلى ذلك هناك مشاكل تتعلق بالمورد البشري كضعف التدريب و التأهيل و المستوى العلمي.

خاتمة عامة:

9) يتخبط الريف الجزائري في مشاكل عديدة هي الهجرة، الثقافة المحدودة للفلاحين و كذا ضعف البنى التحتية في هذه المناطق.

10) مشكل التسويق، عشوائية التصدير، التبعية للخارج، سيطرة الدول الكبرى على الثروة الجينية، السياسة العمرانية، مشكلة البيروقراطية و مشكلة الفساد الإداري، كلها مشاكل لا زالت تعيق نمو الفلاحة في الجزائر.

11) يأخذ سكان الأرياف مكانة هامة لتحقيق التنمية المستدامة، لهذا تسعى الجزائر إعادة الإعتبار لدورهم في تحقيق التنمية الفلاحية و هذا من خلال وضع برامج التنمية الريفية المستدامة كأولوية ثم إعطاء أهمية كافية للبحوث الزراعية و الإرتقاء بالمستوى المعيشي لسكان الأرياف.

الإقتراحات الممكنة: بعد دراسة لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر و كذا تحديد مختلف القيود يقترح ما يلي:

1) إعداد برامج تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق ضمان الأمن المائي مما يحد من التأثيرات السلبية للظروف المناخية على القطاع.

2) تشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي من خلال إنشاء مصارف و مؤسسات مالية متخصصة و بالتالي التخفيف من العبئ المالي الذي تتحمله الحكومة.

3) ضرورة وضع نظام معلوماتي فعال و دقيق عن مختلف مراحل إعداد و تنفيذ مختلف البرامج الإقتصادية و لاسيما البرامج الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي مما سيؤدي إلى إضفاء المزيد من الشفافية و المصداقية إتجاهها، كما أن إشراك الخبراء و الباحثين الإقتصاديين في تقييم هذه البرامج سيساهم في تحديد النقائص و بالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

خاتمة عامة:

4) على الجزائر البحث عن جميع الآليات التي من خلالها تحقق التنمية الفلاحية فلا بد من دراسة معمقة لنظريات التنمية الاقتصادية و محاولة تطبيقها على الواقع من خلال إعطاء أولوية للفلاحة و كذا مراعاة الزراعة المستدامة على المستوى الوطني و العالمي و التي تحترم الإنسان و البيئة.

5) الإهتمام بتوفير البنى التحتية في المناطق الريفية بتحسين شبكة المواصلات، بناء الطرقات و غيرها و توفير متطلبات الحياة من مستشفيات و مدارس و غيرها، و خلق فرص العمل بالريف للتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة للحد من ظاهرة النزوح الريفي.

6) تسهيل الإجراءات الإدارية و اللوجستية الخاصة بعمليات الإستثمار الفلاحي و الحد من ظاهرة الفساد الإيداري.

7) زيادة الإستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي الزراعي وفق أسس إقتصادية و توفير مصادر التمويل.

8) إدخال التقنيات الحديثة في العمليات الفلاحية لتحسين جودة المنتجات الفلاحية لتصبح قادرة على التنافس بما يمكن من تصديرها بسهولة و كذا تكثيف عمليات التشجير للحد من ظاهرة التصحر و تدبير مخاطر الكوارث.

9) التشجيع على الإلتحاق بالتخصصات الخاصة بالزراعة في التعليم الجامعي.

10) تعزيز قدرات الإستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الإهتمام بالتقدم العلمي و البحوث الزراعية و ما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في الإنتاج.

آفاق البحث: إن موضوعنا هذا عالج اشكالية واقع التنمية الفلاحية في الجزائر مع التركيز على أهم الآليات و القيود التي يتخبط فيها هذا الواقع فترسخ لدينا فكرة عن ظاهرتي البيروقراطية و الفساد الإداري الموجود في القطاع الفلاحي فهي الفكرة التي تكون كسؤال تستوجب أبحاث مستقبلية متمنية ممن يحاولون معالجتها.

قائمة الجداول و الأشكال:

قائمة الجداول:

الرقم	عنـــــوان الجدول	الصفحة
(2-1)	معدل النمو الحقيقي و نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2000-2010	54
(2-2)	تطور الإنتاج الفلاحي من 2000-2011.	56
(2-3)	معدل الهطول المطري السنوي (الجزائر، تونس، المغرب)	60
(2-4)	التشغيل في القطاع الفلاحي بالنسبة المئوية من مجموع السكان الناشطين للجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2008-2012).	62
(2-5)	تطور حجم التمويل الفلاحي في الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 2010-2012	64
(2-6)	تطور الإنتاج الصافي للحبوب 2005-2013	65
(2-7)	تطور إنتاج البقول الجافة 2000-2011	65
(2-8)	تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	66
(2-9)	مستوى إنتاجية الحيوانات في الجزائر	67
(2-10)	إنتاج الأسماك في الجزائر	68
(2-11)	تطور إنتاج اللبن – البيض – العسل	69
(2-12)	تطور إنتاج اللحوم الحمراء و الدجاج	70
(2-13)	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 1980-2013	72
(2-14)	نسبة مساهمة كل القطاعات في PIB	72
(2-15)	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980-2013	72
(2-16)	تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2006	73
(2-17)	تطور نسبة العمالة الفلاحية من العمالة الكلية خلال الفترة 1980-2013	74
(2-18)	قيمة الصادرات و الواردات من المواد الغذائية خلال الفترة 2004-2013	76
(2-19)	تطور نصيب الصادرات الغذائية كنسبة مئوية من الإنتاج الزراعي في الجزائر 2005-2013	77
(2-20)	تطور فاتورة الواردات من السلع الغذائية في الجزائر 2005-2012	78
(2-21)	نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال 1980-2012	78

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشـــكل	الصفحة
(2-1)	نسبة المساحة الزراعية الغابية و المرعية من المساحات الكلية في الجزائر، تونس، المغرب سنة 2012	59
(2-2)	معدل إستخدام الأسمدة الكيماوية في الجزائر، تونس، المغرب سنة 2012	63
(3-1)	الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي	87

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة الكتب

قائمة الكتب باللغة العربية :

1)أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة ، مكتبة بستان المعرفة للطبع و النشر و التوزيع.

2)أحمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد و البيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996.

3)أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1993، الجزائر .

4)إسماعيل عبد الرحمن،حربي محمد موسى عريقات ،مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة و النشر ، ط1، عمان ،1999.

5)جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن،2010.

6)حربي عيسى عريقات، مبادئ في التنمية الإقتصادية ،الأردن جامعة الاسراء،ط1،دار الفكر للنشر و التوزيع ،1992.

7)حسن ابرهيم عبيد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1990.

8)رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأرد ،ط1 ،2013.

9)زروقي ليلى ، التقنيات العقارية (العقار الفلاحي)، الديوان الوطني للأشغال التربوية ،ط2، الجزائر.

10) السيد ابراهيم و اخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2007.

11) صبحي تادرس فريحة، محمد يونس،مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع،بيروت،1984 .

12) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع و الممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.

13) عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة و النشر ،1997.

14) عبد القادر المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية،دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،ط1، 2009.

15) عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1.

16) عرفات ابراهيم فياض ،الاقتصاد السكاني، دار البداية للنشر و التوزيع ،عمان،ط1 ،2012.

17) عنبر ابراهيم شلال، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان الأردن .

18) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي،توزيع المداخيل و النقود و الائتمان، دار الحداثة ، ط1 .

19) كاتي وليس، نظريات التنمية و تطبيقاتها، جامعة الملك سعود للنشر، 2012.
20) كامل بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية،بيروت،1986.
21) كمال بكري، التنمية الاقتصادية، ط1،الدار الجامعية،بيروت ، 1988.
22) كمال علاوي كاظم الفتلاوي ،حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1423-2009 .
23) محمد الهادي لعروق ، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، ط1،1998.
24) محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية للسياحة المركزية بن عكنون، الجزائر، سنة 1991.
25) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع،ط1، 2010.
26) محمد عبد العزيز عجيمية، الموارد الاقتصادية، قسم الاقتصاد كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،1983.
27) محمد عدنان، مسح تطورات في مؤشرات التنمية و نظرياتها، معهد التخطيط، الكويت،1997.
28) محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد،ط1،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2007.
29) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر،ط1، الأردن، 2007.
30) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،ط2000،1.

قائمة المذكرات :

1. براكتية بلقاسم، الزراعة و التنمية في الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، 2013،2014.
2. تواتي بن علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي و استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية و الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2014.
3. زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط،2005-2006.

4. زيدان زهية، واقع و تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي-حالة الجزائر-رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2001.
5. السايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر،رسالة مقدمة لنيل دكتوراه، علوم اقتصادية، التخصص اقتصاد التنمية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013.
6. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)،في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج، لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية 2005،2006،جامعة منتوري قسنطينة .
7. شويخي هناء،اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية و تقييميه، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية ،2012-2013.
8. طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار السياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس،سطيف ،2010-2011.
9. عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العليا،1997.
10. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية جزائر3، 2011-2012.
11. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة فرع اقتصاد جامعة منتوري، قسنطينة،2007-2008.
12. موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتراه ، فرع كلية العلوم الاقتصادية، التخطيط الإقتصادي ،2006-2007.

قائمة المواقع الالكترونية :

1. .WWW.FAO.ARG
2. .INSWAYAT.REVUES.ARG./702#TOCTO 1N10
3. .WWW.PAN.DZ./?P=5192
4. WWW.ANDI.DZ/INDEX.PHP/AR/SECTEUR-DE-/-AGRICULTURE.
5. الديوان الوطني للإحصائيات
6. HTTP://WWW.AOAD.ARG/ALGERIA-INV-PF

7. WWW.MINAGRI.DZ
8. WWW.ANDI.DZ
9. WWW.DJAZAIRESS.COM
10. MAGAZINE.ECHOROUKONLINE.COM/ARTICLE/479.HTML
11. WWW.AL-FAJR.COM/AR/CENTRE/291699.HTML

قائمة المجلات و الملتقيات :

1. أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمل الغذائي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، شلف، يوم 23-24 نوفمبر 2014.
2. جريدة الخبر الجزائرية ،المؤرخة 2013/2/19.
3. حمدي سالم، الأمن الغذائي، تقرير نظمة الزراعة و التغذية للأمم المتحدة 2000.
4. رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي و دوره في سد الفجوة الغذائية، ملتقى دولي تاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 23-24 نوفمبر 2013.
5. سعد فليح حسن،اضواء على الزراعة الحافظة، الهيئة العامة للبحوث الزراعية ، دون سنة النشر .
6. سلطانية بلقاسم، عرعور مليكة،معالجة نظرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، مجلة كلية الأداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 5، 2007.
7. سليمان ناصر ، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر الأزمة و الحلول
8. طاهر مبروكي، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، عدد9، 2011.
9. عامر أحمد، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، مجلة الباحث، الجزائر ، العدد8.
10. عمر جنينة ، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر ، مداخلة من جامعة تبسة ، 2011.
11. فوزية غربي، واقع انتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة ، العدد5 .
12. لعج راضية، دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي و التنمية الزراعية المستديمة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، شلف ، يوم 23-24 نوفمبر 2014.
13. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت ،1998.
14. محمد مسعي ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثره على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح،ورقلة الجزائر، العدد 10، سنة 2012.

15. مليكة رعيب،قمري زينة، البيئة الزراعية المستدامة و المنتجات المعدلة وراثيا، أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس، الجزائر، 2009.
16. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ،روما ،2010.
17. نساب عائشة،إعادة الاعتبار للدور المنوط لسكان الارياف في استدامة الأمن الغذائي-الجزائر نموذجا، ملتقى دولي تاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،23-24 نوفمبر 2014.
18. نور الدين و اخرون، مداخلة بعنوان التنمية الزراعية و الريفية المستدامة في الجزائر الواقع و الطموح، الملتقى الوطني الأول:اقتصاديات التمور في الجزائر الواقع و التحديات ،المركز الجامعي بالواد يومي 11-12 أفريل 2011.
19. هاشمي طيب، القطاع الزراعي في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات و العقبات،ملتقى دولي تاسع حول استدامة الأمن الغذائي الوطني العربي ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 24،23 نوفمبر 2014.
20. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي عرض و افاق، مجلة ،ماي 2012.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. LYNDA BELAID,LA SAUVEGARDE DE LA SOUVERAINETE NATIONAL :QUELLE PLACE POUR LQ SECURITE ALIMENTAIRE.
2. TOUARI SIHEM, TECHNOPOLES AGRE ALIMENTAIRES EN ALEGERIE PERSPECTIVES ET DEFIT